١٥٢٨

كاشف القناع

محمد بن
عبد الكريم

٤١٥ كاشف القناع والنقاب بازالة الشبه عن وجوه قواعد الاعراب،
ك ٠ ز تأليف زلف نكار، محمد بن عبد الكريم - ٩٩٤ هـ. كتبه عبد الل
ابن علي الصابوري التوقاتي - ١١٣٥ هـ.
١٠٤ ق ١٧ س ٢٢ × ١٣ سم
نسخة جيدة، خطها تعليق، طبع. ينقص الورقتين ٣ و ٨
١٥٣٨ معجم المؤلفين ١٠ : ١٨٩، الازهرية ٤ : ٢٩٧
١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- الناسخ
جـ - تاريخ النسخ د- كشف القناع والنقاب لازالة الشبه
عن قواعد الاعراب هـ - شرح محمد بن عبد الكريم على قواعد
الاعراب لابن هشام.

محمد بن عبد الكريم بن عبد الوهاب البركلي الرومي المدرس الحنفي المعروف بزلف نظار توفي سنة ٩٦٤ له حاشية على شرح تجريد العقائد للسيد الكلام . كشف القناع والنقاب لإزالة الشبه من وجه قواعد الإعراب .

هدية العارفين ٢/٢٤٥

حمد آدم عليه السلام

الحمد لله حمد الشاكرين حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

كاشف القناع

محمد بن عبد الكريم

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب كاشف القناع الرقم ١٥٢٨
اسم المؤلف محمد بن عبد الكريم بن عبد الوهاب البركلي زلف نظار
تاريخ النسخ ١١٣٥ هـ
عدد الأوراق ١٠٥ ق المقياس ١٢×٢٢
ملاحظات نخ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل النحو اتم الوسائل الى تحصيل علم الشريعة
والقرآن، واجمع الذرايع الى تحصيل الكلام العربي على وجه بديع وبيان
واسسه على قواعد الاعراب والبناء لتمهيد الاصول والاركان
ورتب مسائله في الابواب والفصول على منوال ترصيص البنيان
والصلاة والسلام على صاحب الشريعة والحقيقة والعرفان
محمد المبعوث الى الثقلين من طائفة الانس والجان المصطفى
من بين العرب العاربة ومن قبيلة بني عدنان صفوة خلائق من
الكائنات وحبيب الحي والرحمن وعلى اله واصحابه هداة الناس للاسلام
والايمان وغزاة نفوسهم في تزكية الاخلاق على طريق الكشف
والعيان **اما بعد** فيقول العبد المعترف بفواته ونقصانه والمغترف

والمغترف من بحار نفحات ربه وغفرانه محمد ابن الشيخ المتبع بعبد
الكريم العاكف على عتبة باب كرم ربه الرحيم غفر الله له ولوالديه
واحسن اليهم من لديه لما تنوع بجنسيه حضيض الذل
والافتقار وطلع كوكبي من افق الخفاء والاستتار قصد الى
اتصال شمس السعادة وتحقق بدر الكمال والسيادة في
برج الشرف الاعلى والمنزل البهي الاجل من شكل السدس ومودة
وهيئة الانس والمحبة ليشمله النجاة والفلاح بنظر صاحب
السعادة والصلاح فتوسلت بتاليف شرح هذه الرسالة
بين الايجاز المخل والافراط في الاطالة مع كشف حجب مخدراته بحسن
الاداء والعبارة وغوامض مراميها بدقائق التلويح والاشارة
وسميته **بكاشف القناع** والنقاب بازالة الشبه
عن وجوه قواعد الاعراب ليكون الاسم مطابقا للمسمى في التحقيق
وموافقا من جميع الوجوه بالتمام التوفيق الى خدمة من هو مدار
العز والتمكين ومعز الدولة والدين المتين ملجأ الفقراء والمساكين
وملاذ العلماء من اهل الحق واليقين رستم بهادر في الاقدام كحاتم
الطي في الانعام حرسه الله بعينه التي لا تنام عن نكبات الوقت و
الايام وحوادث الشهور والاعوام ولا زال رياض دولته

زاهرة ونجوم رفعته باهرة اعني به اصف السلطان الاعظم
والخاقان المعظم مالك رقاب الامم مولى ملوك العرب والعجم
ملك البرين والبحرين ناظر الحرمين الشريفين سلطان الروم
والعراقين ظل الله تعالى في الارضين قاتل الكفرة والمشركين معين
اهل الشرع والدين مطيع وامر الحق المبين السلطان ابن السلطان
ابن السلطان سلطان سليمان خان ابن السلطان سليم
خان ابن السلطان بايزيد خان حفظه الله تعالى من انطفاء سراج
دولته بهبوب عواصف الزمان وانكساف شمس سعادته
بنحوسة الدوران اللهم ايده وسدده بمعاونة الارواح العلوية
ومقارنة الملائكة السماوية في اقطار العوالم الملكية حيث كان
الى آخر الكون والمكان وانتهاء الدور والزمان ثم املي
من العلماء العظام والفضلاء الكرام المتخلقين باخلاق
الملك العلام المتأدبين بآداب سيد الانام نفعهم الله تعالى
بعلمهم النافع ورفع كلهم بفضلهم الوافع ان ينظروا بنظر الانصاف
ويصلحوا ما كان قابلا للاصلاح من الخلل ويستروا باذيال
لطفهم ما يناسب الستر والاعراض من الزلل اذ السهو و
الخطاء في الكلام ليس اول قارع كسر في الاسلام فاني المعترف

بينهما وبين حرف النداء فلعدم الاذن الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة
على الله تعالى وقيل اصله لاه مصدر لاه يليه ليها ولاها اذا احتجب وارتفع
لان الله تعالى محجوب عن دراك الابصار مرتفع عما يشين ولا يليق به
وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال اللام
عليه وعلى جميع الوجوه ادغم اللام الزائدة في الاصل في التلفظ دون
الخط لكونها في الكلمتين (الرحمن الرحيم) اسمان بنيا للمبالغة من
رحم والرحمة في اللغة رقة القلب وهي من الافعال النفسانية التي
يستحيل اطلاقها على الله تعالى فعبر عنها بلازمها وهو التفضل
والاحسان والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة المبناء تدل على زيادة
المعنى وذلك تكون تارة باعتبار الكمية اي باعتبار كثرة افراد
المنعم عليه وقلتها فعلى هذه يقال رحمن الدنيا لانه يعم المؤمن
والكافر ورحيم الآخرة لانه يختص بالمؤمن وتارة باعتبار الكيفية
في يقال رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا لان المنعم الدنيوية قد
تكون جلية وحقيرة وانما قدم الرحمن مع ان القياس يقتضي
الترقي من الادنى الى الاعلى لان الرحمن صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به
غيره تعالى او لتقدم الرحمة الدنيوية على الوجه الاول واصل الرحمن
الرحمان فحذفت الالف من الخط تخفيفا وقلب اللام راء لقرب

الصفة على ستة اوجه تخصيص توضيح مدح ذم ترحم تأكيد

يخرجهما فادغم فيهما في التلفظ دون الخط لكونهما في الكلمتين وكذا الرحيم
اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدّر رسالته بالحمد كما فعله
غيره اما اكتفاء بالبسملة بناء على ان المراد بالحمد الواقع في الحديث
وهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم وكتبه لا لفظ الحمد على ما
نص عليه الشارح المسلم واما هضما لنفسه بان كتابه هذا من حيث
انه كتاب ليس ككتب السلف حتى يسلك مسلكهم ولا يلزم منه عدم
الابتداء بالحمد مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير
ان يجعله جزءا من الكتاب قال ذكر بلفظ الماضي اما
للتفاؤل او لكون التأليف قبل الديباجة الشيخ الامام
اى المقتدى من حيث العلم والعمل انما سمي شيخا للتخلف باخلاق
الشيوخ يقال العالم شيخ وان كان شابا العالم العامل صفة
ثالثة وانما قدم العالم لكون العلم سببا للعمل وما وقع في بعض
النسخ من تقديم العامل لكون العمل مقصودا بالذات جمال الدين
بالرفع بدل عن الشيخ او عطف بيان وهو لقب ابي محمد الذي
اسمه عبد الله بن يوسف بن هشام ابن بالرفع صفة جمال
الدين ومضاف الى هشام وجملة نفع الله المسلمين دعاء
لهم بحسب الظاهر ولنفسه في الحقيقة بان يكون عمله منتفعا به

٥

به ببركته الظاهر ان الضمير راجع الى ابن هشام اي بخيره الكثير و
انما مدح نفسه مع ان المدح مذموم من الغير فكيف من نفسه ليعلم
الناظر اليها من اول الامر انها من مؤلفات الثقات حتى لا ينظر
بالحقارة على ان المراد منه الاخبار عن انعامه تعالى عليه لا المدح اقتداء
بامر الله تعالى في قوله واما بنعمة ربك فحدث هذه مشار اليه
مقدر بمعونة المقام وهو الرسالة وجملة ما في الكتاب وهذه المحكي
بالقول فوائد جمع فائدة وهي ما استفدته من علم او مال
جليلة اى عظيمة في قواعد جمع قاعدة وهي
الاساس والمراد ههنا بيان القانون وهو امر كلي منطبق على
جميع جزئياته كقولنا كل ما اشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع
الاعراب هو ما يوجد في اخر المعرب من الحركات او الحروف
الموجودة وعند كثير من النحاة هو اختلاف اخر الكلمة فعلى هذا الوجه
يكون الاعراب امرا معقولا وانما سمي اعرابا لكونه مبينا على معنى
الفاعلية والمفعولية والاضافة من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا
بينها او لان فيه ازالة فساد الالتباس من قولهم اعربت اذا ازلت
العرب وهو الفساد وجملة تقنع حال من هذه اي تتبع تلك
الرسالة متأملها اي ناظرها ستبينها جادة الصواب

اى الطريق المعظم المعاني من الخطأ وتطالعه الضمير المستتر
راجع الى الرسالة والبارز الى المتأمل في أمد قصير الامد الغاية
والقصير ضد الطويل والمراد ههنا الزمان القليل على نكت جمع
نكتة وهي النقطة استعيرت ههنا للمعاني الدقيقة كثيرة
من الاعراب اى من انواع الاعراب عملتها اى جمعتها والتعبير
بلازمه للمشاكلة عمل النصب كمل من طب لمن حب
وسميتها سمى من الافعال التي تتعدى الى المفعول الثاني بواسطة
الحرف لكن يحذف اتساعا قال الجوهري سميت فلانا زيدا
وسميته بزيد بمعنى مفعوله الاول الضمير الراجع الى الرسالة
والثاني بالاعراب وانما سميت به مع انه اسم لاختلاف
آخر الكلمة او ما يوجد في المبالغة ويجوز ان يكون الوجهان
المذكوران في تسمية الاختلاف بالاعراب وجهالة كائنة عن
قواعد الاعراب ومن الله استمد الجار متعلق باستمد
والتقديم للتخصيص والاستمداد في اللغة طلب المدد ثم استعير
لمطلق الطلب التوفيق هو استعداد الاقدام على الشيء وقيل
جعل الله تعالى افعال عباده موافقة لما يحبه ويرضاه وقيل هو سوق
تدبير العبد لتقديره الحق وقيل هو ما يقرب الى السعادة الابدية

والكرامة السرمدية وقيل هو جعل الاسباب موافقة للمسببات
والهداية هي الدلالة الموصلة الى المطلوب على ما ذكره الزمخشري
مستدلا بقوله تعالى انك لا تهدي من احببت وذكر الرازي في تفسيره
الكبير ان الهداية هي الدلالة على ما يوصل الى المطلوب واستدل بقوله
تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى والحق انها
مستعملة في كلا المعنيين لكن الاستعمال في معنى الدلالة الموصلة
اكثر الى اقوم الطريق متعلق بالهداية اى اعدله بمنه متعلق
باستمد اى بانعامه وكرمه وتنحصر بحسب تأليفه وترتيبه
في اربعة ابواب الباب في الاصل مدخل البيت وانما سمي به
لكون الدخول في مشموله بعد المجاوزة عن بابه اصله بوب يدل
عليه مجيء جمعه على ابواب الاول في الصحاح الاول نقيض
الآخر واصله اوأل على وزن افعل مهموز الوسط قلبت الهمزة واوا
وادغمت يدل على هذا قولهم هذا اول منك والجمع الاوائل والاوالي
على القلب وقال قوم اصله وول على وزن فوعل فقلبت
الواو الاولى همزة وانما لم يجمع على واول لاستثقالهم اجتماع الواوين
بينهما الف الجمع وهو اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما
اولا واذا لم تجعله صفة تصرفه في معرفة الجملة واحكامها و

فيه أي في هذا الباب أربع مسائل جمع مسألة وهي في الاصل
مصدر سأل يسأل كالسؤال الا انها مصدر ميمي ثم نقل
اصطلاحا الى العلمية على كلام مخصوص ومعناها لغة الاستخبار عن
مجهول تقول سألت فلانا عن كذا اي استخبرته عنه وسألته
عن كذا اي استخبرته وقد يقال على الاستعطاء كما قال الله تعالى
لا يسألون الناس الحافا ويمكن ان يعبر عن هذا المعنى بانه الطلب
ممن هو اعلى ولذا قال الامام البيضاوي في منهاجه وبالنقل
ومعناه اصطلاحا فهو القول من حيث يسأل عنه وقد عرف
صاحب الميزان المسألة بانها المطلوب الذي يبرهن عليه في
العلم والتعريف مأخوذ من كلام الاصوليين انها ما تضمن بيان
حال من احوال موضوع العلم وهي بهذا التعريف اخص
من المسؤول كذا ذكره في عنوان العلم وانما قدم هذا الباب لان المراد
من هذا الكتاب بيان الاعراب وهو لا يوجد الا في الكلام فلذلك
قدم احوال الجملة فقال المسألة الاولى في شرحها
اي في شرح الجملة اعلم ذكره تنبيها على ان ما بعدها
يجب الاصغاء اليه كما في قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله ان
اللفظ المفيد يسمى كلاما وجملة اعلم ان النحاة اطلقوا

المفيد بالاشتراك على ما يقابل المهمل حتى ان كل لفظ وضع
مفيد مفردا كان او مركبا وعلى ما يصح السكوت عليه وعلى ما يفيد فائدة
جديدة وفسروا صحة السكوت بان لا يكون الكلام يستتبع لفظا
آخر انتظار المحكوم عليه به فمن ذهب الى ترادف الجملة والكلام وهو
صاحب اللباب وابن الحاجب لم يفرقوا بين صحة السكوت ومن
ذهب الى عموم الجملة وهو سائر النحاة يفرق بين صحة السكوت وحسن
السكوت بان المراد بصحة السكوت كون الكلام متضمنا للاسناد
الاصلي سواء كان مقصودا لذاته اولا والمراد بحسن السكوت كون
الكلام متضمنا للاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فعلى هذا المفيد
اذا كان مفسرا بصحة السكوت يكون تعريفا للكلام
فلذلك قال ابن هشام ونعني بالمفيد سواء كان لذلك
المفيد فائدة جديدة اولا فيندرج تحت تعريف الكلام مثل قولنا
السماء فوقنا هذا عند كثير من النحاة واما عند سيبويه وجمهور
ارباب المعاني فالمفيد مفسر بما يفيد فائدة جديدة فمثل ذلك لا يكون
كلاما ما يحسن السكوت عليه اي يحسن سكوت
المخاطب عليه بحيث لا يحتاج الى لفظ آخر يفيد فائدة تامة
فيندفع كلام بعض الفضلاء بان المراد بالسكوت سكوت المتكلم

دون السكوت المخاطب لان المخاطب قد يتوقف الى آخره في بعض
الكلام التام وان الجملة اعم من الكلام لصدقها على كل كلام جملة
ولا ينعكس اى ليس كل جملة كلاما الا ترى ان نحو قام
زيد قام عمرو يسمى جملة ولا
يسمى كلاما الا انه لا يحسن السكوت عليه لما عرفت
من ان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته
فالجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو
ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها لم يكن مقصودا لذاته
والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا
فالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل
التفضيل ليس كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس باصلي لانها
شبهت بالخالي عن الضمير لعدم التغيير في التكلم والخطاب
والغيبة مثلا تقول انا ضارب وانت ضارب وهو ضارب كما
تقول انا رجل وانت رجل وهو رجل فلذلك كان اسنادها عارضيا
لا اصليا ثم الجملة على سبيل الاطلاق من غير ملاحظة ما ذكر
تسمى اسمية ان بدئت باسم صريح قدم الاسمية
لبساطة الاسم وتركب الفعل كما فعل بعض النحاة اولا هذا ان

والجملة الخبرية هي التي تحتمل الصدق والكذب نحو زيد ابوه قائم صح

ولما فرغ من بيان الجملة وبعض احكامها شرع في بيان التسمية بالكبرى
والصغرى فقال فاذا زيد ابوه غلامه منطلق فزيد
مبتدأ اول وابوه مبتدأ ثان وغلامه مبتدأ ثالث و
منطلق خبر الثالث والثالث وخبره بالرفع معطوف
على الثالث ويجوز النصب على ان تكون الواو بمعنى مع خبر الثاني
وهو ابوه والثاني وخبره اعرابه كاعراب سابقه خبر الاول وهو
زيد والمجموع جملة كبرى لكونها اصلا ومشتملا على الكبرى
والكبرى تأنيث الاكبر وهو اسم التفضيل المجرد عن حرف التعريف والاضافة
اذا جرد عن معنى التفضيل جمع واذا جاز جمعه جاز تأنيثه وغلامه
منطلق جملة صغرى لكونها قليلة وتابعة للجملة المتقدمة وابوه
غلامه منطلق كبرى بالنسبة الى زيد اى الى زيد ابوه
غلامه منطلق فتكون هذه الجملة ذات وجهين وقد يقال لها وسطى
ايضا وهذه الاصطلاح غير اصطلاح المنطقيين في اطلاق الصغرى
والكبرى لانهم اعتبروا الاعمية والاخصية بخلاف النحويين
فانهم اعتبروا الاصلية والتابعية ومثله اى مثل زيد ابوه غلامه
منطلق في كونه مبتدأ وخبره لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن انا
هو الله ربي فالقيت حركة الهمزة على النون وقيل حذفت حذفا فالتقى

مطلب
قاعدة

النون نا فادغمت فانا مبتدأ اول وهو مبتدأ ثان وثمة ثالث وجهة خبر
المبتدأ الثالث والعائد فيه الياء والثالث مع خبره خبر الثاني والثاني مع
خبره خبر الاول على منوال زيد ابوه غلامه منطلق ويجوز ان يكون هو
مبتدأ ثانيا وثمة بدلا منه وجهة خبر هو وهو مع خبره خبر انا وانما قال
ان الاصل لكن انا لوجوه الاول كون لكن بمعنى الواو ولانها لو كانت
مشددة لكون من الحروف المشبهة بالفعل فالوجه فيها ان ذكر الواو ولانها
مخففة تكون [illegible] من الحروف العطف ولا يجوز اعمالها الا عند الاخفش
ويونس ولا شاهد لهما كذا في شرح اللب فالوجه فيها ترك الواو والوجه
الثاني ان اكثر القراء يثبتون الالف في الوقف وابن عامر ويعقوب اثبتا
في الوصل ايضا ولو كانت مشددة في الاصل لما جاز اثباتها والوجه الثالث
ما ذكره المص بقوله والاولى لكنه لان الضمير المرفوع لا يقع بعد لكن
ولا يستقيم تقدير ضمير الشان ليكون اسم لكن وقوله هو الله ربي خبره
لان حذف ضمير الشان منصوبا ضعيف الا مع ان المخففة المفتوحة
فان الحذف فيها لازم على ما صرحوا في كتبهم قوله والا ليس لا الاستثناء
بل مركب من ان ولا فيكون معناه وان لم يكن اصله لكن انا لقيل لكنه لكونه
اكثر استعمالا بالواو وحرف الاستثناء لا يستعمل بالواو الا ان يكون الاستثناء
مكررا نحو جاءني القوم الا زيدا والا عمرا وقد يستعمل بدون الواو كما في قوله

قوله تعالى الا تفعلوه تكن فتنة اي الا تفعلوه فعلى هذا يفرق من هو مستثنا بقرينة
المقام فاحفظ فانه جدير [illegible]
من الاعراب اي لو وقع في موضعها مفرد لظهر فيه الاعراب على ما يقتضيه
العامل وهي سبع قدم المسئلة الثانية لانها هي الاصل بالنسبة الى
غيرها كما ان المسئلة الاولى بالنسبة الى الجميع والمراد من الجملة ههنا هي التي
لا يصدق عليها الكلام لان الاحوال الثانية عارضة احدها مبتدأ
مضاف الى الضمير الواقعة بالرفع خبره واللام بمعنى التي والضمير المستتر
فيها راجع الى اللام خبرا مفعول للواقعة لان وقع يتعدى بنفسه
كقولك وقعت سكين وقد يستعمل بالاداة كقولك وقعت عن كذا
ومن كذا كذا ذكر الجوهري وموضعها مبتدأ اي محلها وانما قرنا بذلك
لان الجملة من حيث انها جملة مبنية والمبني مخصوص بالاعراب المحلي بخلاف
الاعراب اللفظي والتقديري فانهما مخصوصان بالمعرب نحو خبر في
باب ان اصله بابين سقطت النون بالاضافة الى المبتدأ مبتدأ او انه
في محل الجر بالعطف على المبتدأ والمراد من باب ان الحروف المشبهة
بالفعل وما يكون مشابها لها في العمل فخبر لا التي لنفي الجنس داخل فيه نحو
لا رجل في الدار جملة ظرفية في محل الرفع على انه خبر لا نحو زيد ابوه قائم
مثال لكون الجملة خبر المبتدأ وان زيدا ابوه قائم مثال لكونها خبر ان

[illegible] عطف على [illegible] الخبر [illegible]
[illegible] من افعال الناقصة ومضاهي لها
في العمل فيدخل خبرها ولا يجوز ليس اذا كان جملة وكاد نحو
ما كادوا يظلمون كادوا فعل من الافعال الناقصة واسمه الضمير المرفوع
المتصل ويظلمون فعل مضارع فاعله الواو والفعل مع فاعله جملة
فعلية خبر كان اعلم ان كان عند ابن الحاجب على ثلثة
انواع ناقصة كما في قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا على
اختيار الزمخشري وتامة بمعنى وجد لو وقع كما في المثال المذكور على
اختيار صاحب الضوء وزائدة غير مفيدة شيأ الا محض التأكيد
كما في المثال المذكور على اختيار البعض والناقصة على ثلثة انواع
احدها تقرير المبتدأ على الخبر بالزمان الماضي الى زمان النطق من غير
تعرض للانقطاع نحو كان الله سميعا بصيرا او منقطعا فلا بد
من قرينة مقالية كقوله تعالى اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم او حالية
كقول الفقيه كان لي مال وثانيها بمعنى صار كقول الشاعر قطا
الحزن قد كانت فراخا بيوضها وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان
كقوله تعالى لمن كان له قلب وهذا المثال يصلح ان يكون مثالا للكل كما نص
عليه صاحب اللب والعلامة الزمخشري عدها فيها ضمير الشان قسما

خاصة افعال ناقصة

قسما مستقلا وان كان داخلة في اقسام الناقصة تنبيها على انها
تختص باحكام لا يشاركها فيها بقية اقسام الناقصة منها [illegible]
لا يكون الا ضميرا ومنها انها لا تكون الا للحديث ومنها انه لا يكون الا مبهما
ومنها انه لا يكون خبرها الا جملة ومنها انه لا يكون فيه ضمير يعود الى
اسمها وصاحب اللباب عد كونها بمعنى صار قسما مستقلا وان كان
داخلة في الناقصة للمخالفة بينهما في المعنى محل كلا القولين
يتصرف في كاد على اربعة اوجه وما كادوا يفعلون اعرابها كاعراب
سابقها وكاد من افعال المقاربة وضع لدنو الخبر حصولا فاذا دخل
عليه النفي قيل معناه الاثبات مطلقا وقيل ماضيا والصحيح انها
كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها اعلم
ان عسى ناقصة عند اكثر البصريين نحو عسى زيد ان يخرج فالمضارع
المصدر بان في محل النصب على الخبرية اي عسى زيد الخروج فح لا بد
يلزم تقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد
الخروج واما في جانب الخبر نحو عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق
الخبر على الاسم وتامة عند الكوفيين وبعض البصريين فعند ذلك
البعض مضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر
لعدم صدقه على الاسم وتقدير مضاف تكلف وذلك لان

افعل عسى زيد ان يخرج قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى الانشاء
الطمع فى المضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء
فهو شبيه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب لشبهه
بالمفعول واما على مذهب الكوفيين فالمضارع مع ان بدل من
زيد بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام الشىء ثم تفصيله
وقع عظيم لذلك الشىء فى النفوس قال الشارح الرضى وهذا
هو الاقرب عندى فعلى هذين المذهبين اطلاق باب كاد يكون على سبيل
التغليب **الثانية والثالثة الواقعة حالا والواقعة مفعولا**
وجه تغيير الاسلوب السابق والآتى اما اشارة الى ان ذكر الحال
فى محله قليل اذ الكون الحال والمفعول من واد واحد **ومحلهما**
اى محل الحال والمفعول مبتدأ وخبره **النصب فالحالية نحو**
وجاؤا اباهم عشاء يبكون اى متباكين حال من ضمير جاؤا
وهو الواو فالحالية مبتدأ ونحو مرفوع لكونه خبرا ويجوز نصبه
اما لكونه مبنيا لاضافته الى الجملة او بتقدير الفعل وهو امثل نحو
جاؤا فيكون خبر مبتدأ جملة فعلية ~~ومفعولية~~ **والمفعولية**
بالرفع عطف على الحالية **تقع فى ثلثة مواضع** والجملة الفعلية
فى محل الرفع عطف على الجملة الفعلية المقدرة وهى امثل وانا جاز

جاز عطف الجملة على الجملة من غير المقابلة الطرفين والشريف ما كتب
فى بعض تصانيفه الى الوجه الاول لسبقه اياه فى الحالية والمفعولية للمحكية
اى كون الشىء حالا ومفعولا لا للنسبة لان ياء النسبة مع تاء
التأنيث اذا لحقت فى آخر الكلمة افادت معنى المصدر كذا فى شرح
اللب فى مباحث الحروف المشبهة بالفعل **المحكية بالقول**
المحكية منصوب اما على البدلية عن الجار والمجرور معا على قول بعض
النحاة وهو ان معمول الفعل مجموع الجار والمجرور لا هو وحده المجرور
فقط حملا على محله على قول محققى النحاة وهو ان معمول الفعل
فى اللغو هو المجرور فقط كما سيجىء فى المكان فى المسئلة
الثالثة فعلى هذا يكون مفعولا لتقع واما بفعل مقدر وهو اعنى او اريد
ويجوز رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف وجره على انه بدل من المجرور
فقط حملا على اللفظ وانما لم يجعله رسم الخط فى قوله ومعلقا نحو
نحو يجوز رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف وهو مثاله ونصبه على
الوجهين اللذين ذكرناهما قبل **قال انى عبد الله** ان
حرف من الحروف المشبهة بالفعل واسمه ياء المتكلم وخبره عبد الله
والجملة اى انى عبد الله محكية بقال قال ابن الحاجب فى اماليه
ان القول يحكى به الجملة فى موضع النصب بالاتفاق الا انها

مطلب ضابطة

مفعول مطلق او مفعول به اشتراكي فمذهب الجمهور هو الثاني و
مذهب المحققين هو الاول ذكره شارح في اخر بحث الافعال المتعدي
وثانيه عطف على قوله معكبة واعرابها كاعراب ما قبلها المفعول
الاول في باب ظن وانما قيده بكونه ثانيا لان الظن مما
دواخل المبتدأ والخبر والجملة لا تكون الا خبرا نحو ظننت زيدا
يقرأ فان يقرأ جملة فعلية مع فاعله ومفعول ثان لظننت اعلم
ان الفعل المتعدي الى المفعولين على ضربين قسم يصح حمل مفعوله
الثاني على الاول وقسم لا يصح والثاني اما يتعدى الى المفعول
بنفسه نحو كسيت زيدا جبة او بالهمزة نحو اعطيت زيدا
درهما فانا في هذين المثالين لا يجوز ان يقال زيد جبة و
زيد درهم وجعلوا من هذا الباب ما يتعدى الى الثاني بواسطة
الحرف ثم حذف اتساعا مثل اختار واستغفر وسمى وكنى
الاول يتعدى بمن والثاني بمن او باللام والثالث والرابع
بالباء ثم الاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى والمتعدي اليه الفعل
بنفسه ومن ثم لم يجز اعطى صاحبه درهم واجازه اكثر
القوم ضعيف للاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى ويجوز الاقتصار على
المفعولين معا او على احدهما والقسم الاول يسمى افعال القلوب

فائدة جليلة

اي يصح حمل مفعوله الثاني على الاول

١٣

القلوب ويصح حمل مفعوله الثاني على الاول ابدا نحو كما
يقال في علمت زيدا فاضلا زيد فاضل او بما هو في منزلته في
علمت ابا يوسف ابا حنيفة ابو يوسف ابو حنيفة ولا يجوز
الاقتصار على احد مفعوليه على الاشهر مع انهما في الاصل
مبتدأ وخبر وحذفهما جائز في السعة لان مفعوليه معا بمنزلة
اسم واحد مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الا فيما وقع في مفعوله
ان المفتوحة بما بعدها خفيفة او ثقيلة فانه واجب الاقتصار
عند الاخفش حيث قال ان المفتوحة مع معمولها هو المفعول
الاول فيقدر المفعول الثاني واما عند سيبويه فهي سادة مسد
المفعولين معا فلا يكون اقتصارا وان جاز ان يسكت عنهما
جميعا كما في قولهم من يسمع يخل وهي سبعة افعال ظننت
وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون
تارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم
وقد يتعدى فعلان منها بادخال الهمزة الى الثلثة مفاعيل
وهما علمت ورأيت دون اخواتها الا عند الاخفش
فانه جميعا يتعدى الى الثالث بالهمزة عنده وقد تقدم بعض

الافعال معنى اعلمت فتعدى تعديته وهو اخبرت وخبرت وحدثت
وانبأت ونبأت فان هذه الافعال عند سيبويه متعد الى واحد
بنفسه والى غيره بحرف الجر ثم حذف الجار اتساعا الا انها لما كا
نت مشتملة على الاعلام تضمنت معناه فتعدت تعديته وهذه
الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول
باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا
والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث
من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند ذكر
الآخر وجواز تركهما معا والمفعول الثالث لهذه الافعال
يقع جملة كالمفعول الثاني للمتعدي الى المفعولين فلذلك قال
وثالثة للمفعول الثاني في باب اعلم
وفيما تضمن معناه وتعدى تعديته **نحو اعلمت زيدا
عمرا ابوه قائم** فجملة ابوه قائم في محل النصب على انها مفعول
ثالث لذلك الفعل **معلقا عنها** اي عن عمل **العامل**
هذا قسم ثالث من اقسام الجملة التي تقع في محل النصب كونها
مفعولا ولا يرد على المص ان يقال لم يقل الاول والثاني
والثالث كما قال في امثاله لان ترك الترتيب مذكور انما هي

مبني على الظاهر وهو اولى لليقين في العبارة لكونه نوعا من المبالغة على
ان التعيين الطريق خارج عن قانون البحث ومعنى التعليق والالغا
ابطال العمل لكن الفرق بينهما من مهمات هذا الفن فالالغاء ترك
العمل لفظا ومعنى لغير مانع والتعليق ترك العمل لفظا لا معنى لمانع
فالالغاء جائز والتعليق واجب والمعلق عامل في محل الجملة و
الملغى **واعلم** ايضا ان افعال القلوب تختص بالالغاء واما
التعليق فيجوز في الافعال التي تشبه افعال الشك واليقين في كونها
غير محققة الوقوع نحو عرف العلم لفهو مهاو يما علا ذلك من الافعال
لا تعلق عن العمل الا عند يونس فان التعليق في جميع الافعال عنده
والكسائي كيونس في الواقع وكالجمهور في المنتظر فالمعلق اما ان يطلب
مفعولا واحدا نحو عرفت ازيد في الدار فالجملة في موضع مفعول واحد
او يطلب مفعولين فيكون تلك الجملة في مقام المفعولين نحو علمت
ازيد في الدار او يطلب اكثر من ذلك فتقوم تلك الجملة في مقام الثاني
والثالث نحو اعلمتك ما زيد في الدار **نحو قوله تعالى لنعلم اي
الحزبين احصى** **فلينظر ايها ازكى** يعلق عمل الفعلين في الآيتين
لان حرف الابتداء وحرف النفي والاستفهام اذا دخل على معمول
افعال القلوب او ما اشبهها يعلق العمل فيها الا انك لو اعملتها

فجعلت ما بعد حرف الابتداء وحرف النفي وحرف الاستفهام معمولا لما
قبله فتخرج عن ان يكون لها صدر الكلام واي للاستفهام في الايتين
فيكون معربا البتة وهو اسم من الاسماء اللازمة الاضافة فاذا اضيف
الى المعرفة اضيف الى الاثنين فصاعدا وعن العلامة الزمخشري
يجوز اضافته الى الواحد المعرفة نقله عنه بعض شراح المفصل ولكن
عند الاضافة الى الواحد سواء كان ذلك الواحد معرفة او نكرة لا يكون
الا مأولا بمعنى الجمع فعند الاضافة الى المعرفة معرفة عند عامة النحاة
وان كان نكرة بمعنى خلافا للبعض التعريف فانه عنده يكون نكرة ولو بعد
الاضافة الى المعرفة فاي في الموضعين مبتدأ على المذهبين اما بالتعريف
او التخصيص بالاضافة الى الحزبين او الى الهاء واحصى وازكى خبره
والجملة قائمة مقام المفعولين في لنعلم ومقام مفعول واحد في فلينظر
وسيجيء في بحث اي تفصيل مشبع ان شاء الله تعالى الرابع المضاف
اليها اي الجملة ومحلها اي محل تلك الجملة الجر وهذا الاجزاء
بنفس المضاف عند سيبويه وباللام عند الزجاج وباللام او
بمن عند قوم وبالاضافة عند بعض نحو هذا يوم ينفع هذا
الصادقين صدقهم هذا مبتدأ ويوم بالرفع خبره مضاف
الى الجملة الفعلية وهي ينفع مع فاعله والجملة مجرورة المحل على انها

الفعل لا يضاف

انها مضاف اليها اليوم وهذا على راي البعض وقيل ان يوم مضاف
الى الفعل فقط وان كان من حق الفعل ان لا يضاف اليه لما بين الابهام
المفرط لانه لا يتخصص في نفسه فكيف يخصص غيره الا انهم تركوا
القياس واستحسنوا اضافة الزمان الى الفعل لان الفعل يدل على الزمان والحدث
فصار الزمان بعض الفعل واضافة بعض الفعل واضافة بعض الشيء الى
ذلك جائز لا يقال الاضافة من خواص الاسم فكيف يكون مضافا
اليه لانا نقول المراد من الاضافة كون الشيء مضافا وكونه مضافا
اليه لا يكون من خواص الاسم لان الفعل والجملة قد يقعان مضافا اليه ذكره
شارح الكافية وقد يجاب بان يكون الفعل مضافا اليه بتأويل
المصدر وكذا الجملة ولا يلزم من هذا كون يوم مبنيا على الفتح في محل الرفع
اما على تقدير كونه مضافا الى الجملة فلان يوم اسم مستحق للاعراب
والاضافة الى المبني لا توجب البناء لان المضاف يكتسب من المضاف
اليه التعريف والتخصيص وهو مشهور ويكتسب ايضا البناء والاعراب
والتذكير والتأنيث لا على سبيل الوجوب بل على سبيل الجواز
واما على تقدير كونه مضافا الى الفعل فلان المضاف الى الفعل لا يكون
مبنيا عند البصريين اذا كان الفعل معربا ويجوز نصب يوم في
محل الرفع لجواز كونه مبنيا بالاضافة الى الجملة او الى الفعل على مذهب

قوله يوم ينفع مع فاعله ومفعوله جملة فعلية محلها الجر لانها مضاف

الكوفيين لان المضاف الى الفعل يكون مبنيا عندهم سواء كان ذلك
الفعل معربا او مبنيا واعلم ان الظاهر ان اضافة اسم الزمان
الى الجملة المحضة تفيد التعريف وفي البسيط قد يقال لا تفيد
لان الجملة نكرة كذا في شرح الالفية يوم هم بارزون يوم بدل
من يوم التلاق وهم مبتدأ وبارزون خبره والجملة في محل الجر لكونها
مضافا اليها اليوم ويجوز ان يكون يوم مبتدأ مضافا الى هم وبارزون
خبره والمص اورد مثالين ايذانا بان ظروف الزمان تضاف
الى الجملة سواء كانت اسمية او فعلية هذا اذا كانت بمعنى اذ فان كانت بمعنى اذا فتضاف
الى الجملة الفعلية فقط نص عليه ابو طالب المكي في معربه للقرآن
العظيم وكل جملة اي كل فرد من افراد الجملة اذا اضيف
الى النكرة فهو لعموم الافراد واذا اضيف الى المعرفة فهو لعموم اجزائها
كذا قال ارباب الاصول وقعت بعد اذ واذا وهما من
ظروف الزمان مضافا اليها ابدا الا ان اذ تضاف الى كلتي الجملتين
واختها لا تضاف الا الى الجملة الفعلية نحو جئت اذ زيد قائم واذ قام زيد
واذا قام زيد فهذه الجمل في موضع الجر لكونها مضافا اليها لاذ واذا
وحيث وهي ظرف من الظروف المبنية للمكان وقال الاخفش
قد تستعمل للزمان وظروف المكان لا تضاف الى الجملة الا حيث

حيث في الاكثر سواء كانت اسمية او فعلية نحو اجلس حيث
جلس زيد او حيث زيد جالس فالجملتان في محل الجر على انهما
مضاف اليهما لحيث وقد تضاف الى المفرد كما في قوله اما ترى حيث
سهيل طالعا وعند اضافتها الى المفرد يعربها بعض النحاة لزوال
علة البناء وهي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤها على البناء
لشذوذ الاضافة الى المفرد اعلم ان حيث يجوز في آخره
الحركات الثلث لكن الكسر حكاية الكسائي ويجوز ان تقول حيث
بالضم والفتح ولما الوجودية اي الحينية مثل لما جئتني اكرمتك
عند من قال باسميتها وهو ابو علي الفارسي واما كلام
سيبويه فمحتمل فانه قال لما لوقوع الامر لوقوع غيره وانما تكون
مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف
وحمل كلام سيبويه على انها للشرط في الماضي كلو ولذا لا يقع بعدها
الا الفعل الماضي الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما
لثبوت الثاني لثبوت الاول قال الفاضل التفتازاني وان
هذا الحمل منه توهم ووجهه ان لما ظرف بمعنى اذ استعمل
استعمال الشرط يليها فعل ماض لفظا ومعنى فهي اي الجملة
التي وقعت بعد اذ واذا وحيث ولما الحينية في موضع خفض

بفتح الفاء والجيم وسكون الفاء الجر وهما في الاعراب بمنزلة الكلم
في البناء في مواضعات النحويين كذا ذكره الجوهري باضافتهم
اليها اي باضافة المذكورات الى الجملة والخامسة
الواقعة جوابا للشرط جازم ومحلها اي محل
الجملة الواقعة جوابا للشرط جازم الجزم اختلف النحاة
في جوازم الشرط فقال بعضهم الجازم اداة الشرط
وقيل هو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي
الى سيبويه وقال الاخفش ان الجازم فعل الشرط واختاره
صاحب التسهيل وقيل الاداة والفعل معا وهو مذهب
الكوفيين ونسب هذا القول ايضا الى سيبويه والخليل
اذا كانت مقرونة بالفاء او باذا المفاجأة يقال
فاجأه الامر مفاجأة وفجاء بكسر الفاء وكذلك فجئه الامر
بكسر العين وفجأه بفتح الفاء والعين فجاءة بالضم والمد اذا لقيته
وانت لا تشعر به وانما قال اذا كانت مقرونة بالفاء او باذا
المفاجأة لان الجملة اذا لم تقترن بالفاء او باذ المفاجأة لا يكون
لها محل من الاعراب كما ستقف عليه في بابه ان شاء الله تعالى
فالاول اي الجملة المقرونة بالفاء نحو من يضلل الله فلا هادي

له ويذرهم من اسم شرط ويضلل فعل شرط والله
فاعله والفاء في فلا هادي له داخل على جواب الشرط ولا لنفي
الجنس اسمها منصوب لفظا وهو هادي وخبرها مرفوع
وهو له فاسم لا مع خبرها جملة اسمية مجزومة المحل ولهذا
اي لاجل كون الجملة المقرونة بالفاء في محل الجزم قرئ بجزم
يذر عطفا على محل الجملة فيكون تقدير الكلام من يضلل الله
لا يهده احد غيره ويذرهم وهذا التنصيص على كون جملة
فلا هادي له في محل الجزم وحاصله انه لو لم يكن جملة فلا هادي له
في محل الجزم لما جاز قراءة الجزم في معطوفها عطفا على محلها
لكن كونه دليلا مبني على رأي من ذهب الى الجزم يذر واما على
رأي من ذهب الى السكون لتوالي الحركات كما قيل فلا يكون دليلا وقرئ
برفع يذر على الاستيناف والثانية اي الجملة المقرونة باذا المفاجأة
نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون ان حرف شرط وتصب فعله وهم مفعوله وسيئة
فاعله وبما متعلق بفعل الشرط واذا التي للمفاجأة بمنزلة الفاء
وتدخل على الجملة الاسمية غالبا وقد تقع مع الفعلية نص عليه
بعض شراح الكافية في باب الظروف وانما قلنا بمنزلة الفاء لانها

اذا كانت للمفاجأة لا يبتدأ بها كما لا يبتدأ بالفاء بخلاف اذا
الشرطية فانه يبتدأ بها فاشبهت الفاء ووقعت موقعها
وصارت جوابا للشرط وقد يدخل عليها الفاء عند دخولها
على جواب الشرط فيكون للتأكيد وهم مبتدأ ويقنطون خبره
والجملة الاسمية جزاء الشرط فالمعنى وان تصبهم سيئة
اى شدة بما قدمت ايديهم اى بشؤم معاصيهم اذاهم
يقنطون اى فاجاءهم القنوط من رحمة الله
فهم من قوله بطريق المفهوم ان الجملة اذا لم تقترن بالفاء
لا يكون لها محل فلزم ان يكون محل الجزم هو الفعل وحده لاقتضاء
العامل فوقع التردد فى ذهن السامع فكانه قال هذا اذا كان
الفعل قابلا للجزم فقط واما اذا كان الجزاء ماضيا فاين محل
الجزم فازال ذلك التردد بقوله فاما الثانى للتفصيل والاستيناف نحو
ان قام اخوك قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل
وحده وهو قام لا للجملة باسرها اى بمجموعها لان
اداة الشرط انما تعمل فى شيئين فلما عملت فى محل الفعلين
لم يبق لها تسلط على محل الجملة وكذلك القول فى فعل
الشرط اى محل الجزم محكوم به لفعل الشرط وحده لا للجملة

للجملة الشرطية باسرها ولهذا هذا تنصيص لما يدعيه
من ان محل الجزم هو الفعل وحده لا للجملة باسرها اى ولكون
فعل الشرط فى محل الجزم تقول اذا عطفت عليه فعلا
واعملت الاول كما هو مذهب الكوفيين نحو ان قام
ويقعدا اخوك قام عمرو فتجزم المعطوف قبل
ان تكمل الجملة وانما قال واعملت الاول لانه لو اعملت الثانى
كما هو مذهب البصريين لاضمرت الفاعل فى الاول فيكون معطوفا
على الجملة بعد استكمالها فلا يثبت كون فعل الشرط فى محل الجزم
وحده لجواز كون جزم المعطوف لعطفه على الجملة التى فى محل
الجزم والسادسة التابعة لمفرد قيد به لان الجملة لا تكون
منعوتا كالجملة المنعوت بها صفة جرت على غير ما هى
له فالباء متعلق بالمنعوت يعنى كالجملة التى ينعت المفرد بها نحو
انا يكون المنعوت صفة لمفرد على مذهب من جوز الفصل بين
الصفة والموصوف ومحلها اى محل الجملة الواقعة صفة
بحسب منعوتها اى [illegible] النعت والوصف واحد
وان فرق البعض بينهما بان الوصف يستعمل فيما كان ممدوحا والنعت
اعم لان كلام المحققين يفصح عن عدم الفرق بحسب اللغة

تنبيه وهو لغة الايقاظ يقال نبهت تنبيها اى ايقظت ايقاظا
واصطلاحا عنوان البحث الآتى بحيث يعلم من البحث السابق اجمالا ان قيل
اذا قلت الا قام زيد اقوم بالرفع فما محل اقوم فالجواب
عن هذا السؤال مختلف فيه قيل ان اقوم ليس هو الجواب وانما
هو دليل الجواب وهو محذوف والاصل من التقديم والجواب محذوف
اقوم ان قام زيد اقوم وهو الجواب وقيل هو اى اقوم نفس الجواب
على اضمار الفاء على اضمار الفاء مبتدأ والتقدير فانا اقوم
الكوفيين وقيل اقوم هو الجواب وليس على اضمار الفاء ولا على نية التقديم وانما
لم يجزم لفظا لان الاداة لما لم تعمل فى لفظ الشرط لكونه ماضيا لم تعمل
فى الجواب مع بعده فعلى القول
الاول وهو انه دليل الجواب لا محل له لانه مستانف ولفظه
مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلى الثانى وهو ان يكون على اضمار الفاء فمحله
مع المبتدأ جزم ويظهر اثر ذلك فى التابع فتقول على الاول
ان قام زيد اقوم ويقعد اخوك بالرفع
وعلى الثانى ويقعد اخوك بالجزم

وهو نفع شيء سواء أضيف إلى شيء أو استعمل مفردًا بمعنى
وربما يشكل في ضرورة وأما حسبك بمعنى كفاك فشيء آخر
وهي الجملة المنعوت بها في موضع رفع في نحو من قبل
أن يأتي يوم لا بيع فيه من متعلق برزقنا وقبل مجرور
بمن ومعناه إلى أن يأتي ويوم فاعله ولا لنفي الجنس وبيع
بالرفع لأن لا إذا كان مكررًا كما في الآية جاز الرفع لأنه مضمر جواب
بالسؤال فيجوز أن يكون مطابقًا وأن كان مخالفة فيأتي وقرأ
ابن كثير ويعقوب وأبو عمرو بالفتح على الأصل وفيه خبره وجملة
لا بيع فيه جملة اسمية مرفوعة المحل على أنها صفة ليوم ونصب
بالعطف على رفع في نحو واتقوا يومًا ترجعون فيه إلى الله
اتقوا فعل مع الفاعل وهو واو ويومًا منصوب إما على المفعولية
كما هو رأي أبي علي في قوله فكيف تتقون إن كفرتم يومًا وإما
على الظرفية فيكون مفعولا فيه تقديره واتقوا عذاب الله
يومًا ترجعون جملة فعلية في محل النصب على أنها صفة يومًا
وقرئ بالياء على طريق الالتفات فعلى الأول يكون رجع متعديًا
وجر بالعطف إما نصبًا أو رفع على اختلاف القولين
فإن النحاة اختلفوا في معطوفات متعددة أن الجميع هل يعطف

يعطف على الأول أو كل واحد يعطف على ما قبله في نحو لا ريب
لا ريب فيه لا لنفي الجنس وريب اسمه وفيه خبره والجملة
الاسمية مجرورة المحل لكونها صفة ليوم الثالثة التابعة لجملة
لها محل من الإعراب نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه فجملة
قام أبوه في موضع رفع لأنها خبر أي خبر مبتدأ وهو زيد
وكذلك أي مثل ما سبق في وقوعها موقع رفع جملة قعد
أخوه لأنها أي جملة قعد أخوه معطوفة عليها أي على
جملة قام أبوه ويسمى قام أبوه جملة صغرى وزيد قام أبوه جملة
كبرى فالصغرى فعلية والكبرى اسمية المسألة الثانية
في الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهي سبع أيضًا أي كالمسألة
الثانية وأيضًا نصب على المصدرية فإنها من المصادر التي حذف
فعلها مثل سقيًا ورعيًا قال الجوهري آض يئيض أيضًا
إذا عاد ورجع أحدها أي إحدى الجمل السبع مستأنفة
تسمى مستأنفة بالنصب مفعول ثان لتسمى أيضًا
مبتدأة اعلم أن الاستئناف عند أرباب المعاني أن يكون
جوابًا عن سؤال مقدر وأما عند أئمة النحو فالمستأنفة هي الجملة
التي وقعت في الابتداء سواء كانت جوابًا عن سؤال أو لا ذكره محقق

في نحو انا اعطيناك الكوثر اعلم ان اننا فحذفت
الثانية لاجتماع الامثال والتخفيف و حكى بعض النحويين
ثلث مذاهب الاول حذف الاولى والثاني حذف الثانية
والثالث حذف الثالثة لكن الصحيح هو المذهب الثاني لان
النون الاولى كالاصل ولانه حذف الثانية في ان اذا كانت مخففة
مع بقاء الاولى ساكنة ولو كانت المحذوفة هي الاولى لبقيت الثانية
متحركة لكونها قبل الحذف كذلك ولا يجوز حذف الثالثة لانها ضمير
فان حرف من حروف المشبهة بالفعل ونا منصوب محلا على انه اسم
ان واعطى يتعدى الى المفعولين مسند الى الفاعل وهو ضمير المتكلم
والضمير المنصوب حرفي كناية عن رسولنا صلى الله تعالى عليه وعلى
آله وصحبه وسلم مفعوله الاول والكوثر مفعوله الثاني وجملة
اعطيناك الكوثر جملة فعلية في محل الرفع خبر ان وجملة انا اعطيناك
الكوثر جملة اسمية مستأنفة لا محل لها من الاعراب ونحو قوله
تعالى ان العزة لله جميعا بعد بالنصب اما بتقدير من
او اعني وبالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف مضاف الى الجملة ط
ولا يحزنك ~~وبالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف مضاف الى الجملة~~
قولهم بحسب الظاهر ولكنه في الحقيقة مضاف الى المفرد المقدر

الواو للعطف ولا نهي الغائب يحزنك مجزوم بلا والكاف في محل النصب
لانه مفعول به ليحزنك وعلامة الجزم سقوط الحركة وقولهم فاعل
وهم في محل الجر باضافة القول اليه عائد الى الكفار والفعل مع الفاعل
والمفعول جملة فعلية معطوفة على ما قبلها

المقدر فيكون تقدير الكلام بعد قوله تعالى وانما قلنا هذا لان
الفعل لا انضاف الى الجملة نص عليه شراح المفصل وان من حروف المشبهة
بالفعل والعزة بالنصب اسمه ولله في محل الرفع خبره وجميعا
يحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في الظرف اي مجتمعة و
العامل فيه شبه الفعل وهو الظرف ويحتمل ان يكون تاكيدا من ان
العزة لله كما قال الجوهري وهو وجميع يؤكد به يقال جاؤا
جميعا اي كلهم انتهى فجميعا تاكيد لضمير جاؤا وهو الواو فعلم
من كلامه ظاهرا ان لفظة جميعا بالنصب يكون تاكيدا وان كان
المؤكد مرفوعا بخلاف سائر الفاظ التاكيد خذ هذا فانه
ينفعك في مواضع شتى وجملة ان العزة لله جميعا جملة اسمية
لا محل لها من الاعراب مستأنفة بمعنى التعليل جواب لم احزن
كانه قيل لا تحزن بقولهم اي باشراكهم وتكذيبهم ولا تبال بهم
لان الغلبة لله لا يملك غيره شيئا فيها فهو يقهرهم جميعا فينصرك
عليهم وليست جملة ان العزة لله جميعا محكية بالقول
وهو قولهم لفساد المعنى لان هذا القول لا يجوز ان
يكون موجبا للحزن له الا اذا كان بطريق الاستهزاء وهو احتمال
مرجوح لا يذهب اليه وهم فلا يكون محكيا بالقول بل هو قول

التي لها تسلية للنبي عليه السلام وكذا الحال ثم كونه بدلا مما قولهم

كما ذكره الكشاف **وعن قوله لا يسّمّعون بعد اعراب**

بعد كاعراب ما سبق **وحفظا من كل شيطان مارد**

وحفظا منصوب باضمار فعله اي حفظناها السماء حفظا

بالشهب ومن متعلق بمحذوف وشيطان على وزن فيعال

ماخوذ من الشطن وهو البعد وقيل شيطان على وزن فعلان

من الشيط وهو الهلاك فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير

منصرف ومارد اي متكبر متجاوز عن الحد في الطغيان وخارج

من طاعة الرحمن **وليست جملة لا يسّمّعون صفة للنكرة**

وهو شيطان لفساد المعنى لانه يقتضي ان يكون الحفظ

من شيطان لا يسمعون فلزم ان يكون جملة مبتدأة كما

اختاره الزمخشري والقاضي **واعلم** ان المفسرين اختلفوا

في تفسير هذه الآية قال ابو البقاء لا يسّمّعون جمع

على معنى كل في موضع الصفة او نصب على الحال او مستأنفة

وخطّأه اكثر المفسرين اما كونها صفة فلان حفظ السموات

لاجل الشياطين يطلعون عليها ويسمعون اخبارها

ولو وصلوا الى الكواكب فاذا كانوا غير سامعين فلا فائدة في حفظ

في حفظ السموات منهم وكذا الحال كونها حالا لكونها من واحد

والمصنف لم يتعرض لكونها حالا لان الجملة الخبرية اذا وقعت بعد النكرة

الموصوفة يجوز ان تجعل صفة او لا من ان تجعل حالا بناء على ظاهر

ووجهه في صدد جواز جعلها صفة وعدم سماع الشيطان

ان يكون بحسب الحفظ في الحال عند الحفظ ان لا يسمع فيصير في حالة

الحفظ موصوفا بذلك وكذا جعلها حالا لما عرفت انهما من واد

واحد واما كونها مستأنفة فلان سائل لو سأل لم يحفظ

من الشيطان فاذا اجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم كذا قالوا

ويمكن ان يجعل الاستيناف ايضا على تقدير تغيير السؤال بان

يقال انه لما قيل وحفظا من كل شيطان مارد سئل وقيل

فماذا يكونان اذا اجيب لا يسمعون ولا يجوز ان يكون علة للحفظ

على حذف اللام كما في قولك جئتك ان تكرمني ثم حذف ان

كقوله الا ايّهذا الزاجري احضر الوغى فان اجتماع ذلك

منكر **ومن مثلها** بضم الميم والثاء جمع مثال كامثلة اي

من امثلة الجمل التي لا محل لها من الاعراب لكونها مستأنفة

قوله اي قول الشاعر وهو جرير انماغية الاسلاف السابق

حيث لم يقل قوله بهاية للادب **جملة ماء دجلة اشكل**

اول البيت وما زالت القتلى تمجّ دماءها بدجلة حتى مجّ الرجل الشراب اذا
رمى به من فيه اشكل اذا كان فيه بياض وحمرة كذا في الصحاح ومعنى مازالت
القتلى ترمي دماءها حتى اختلط الدم ماء دجلة ولم يفرق الماء في الدم
حتى حرف ابتداء وما مبتدأ مضاف الى الدجلة وجرّها محمول على نصبها لكونها
غير منصرف للتأنيث والعلمية واشكل خبره والجملة الاسمية لا محل
لها من الاعراب لكونها ابتدائية ومثله قول الفرزدق
حتى فوا عجبا حتى كليب تسبّني وانما اورد هذا البيت مع
انّ رعاية الادب اشدّ في تركه ليكون توطئة لقوله وعن الزجاج
وابن درستويه درست لفظ عجمي مركب مع ويه كسيبويه
ابي محمد عبد الله بن جعفر الازهري
ثم جعل القبالة فالاحسن ان يكون الجزآن مبنيّين الاول على الفتح
والثاني على الكسر وانّه جاز فيه وجوه في القاموس كل اسم ختم بويه
كسيبويه يجوز فيه لغات انّ الجملة بعد حتى الابتدائية
اي الصالحة لوقوع المبتدأ والخبر بعدها الّا انّه لا تشترط في موضع
جرّ بحتى يفهم منه كون حتى جارّة وعاطفة عندهما فقط اللهم
الّا ان يقال تكون حتى الابتدائية جارّة اذا كان مدخولها جملة
وخالفهما الجمهور برفع الراء فاعل خالف الظاهر انّ المراد من الجمهور
في عصرهما ومن بعدهما والا لا يكون لاسناد الخلاف الى الجمهور وجه

وجه لانّ حرف الجرّ لا تعلّق بفتح اللام اي لا تمنع عن العمل
بل تعمل فلو جعلت حرف جرّ هنا لكان ماء مجرورا وليس كذلك في
المشهور ولو قلت ماء مبتدأ واشكل خبره والجملة في موضع جرّ
بحتى لعلّقت العامل عنها اما غير مانع وهو خلاف المفروض ولوجوب
هذا دليل ثان لكونها ابتدائية كسر انّ لكون الشهرة به في مرض
زيد حتى انهم لا يرجونه فلو كانت حرف جرّ لوجب فتح ان
فاذا دخل الفاء السببية بمعنى لام التعليل على ما ذكره الشيخ
الرضي فما وقع في بعض النسخ بالواو فليس بصحيح الا بالتكلف
وهو حذف ان مع لام التعليل فالمعنى ولانه اذا دخل الجارّ
مطلقا على انّ تحت جزءها نحو ذلك بانّ الله هو الحق
لانّ الجارّ لا يدخل الّا على المفرد وانّ بالفتح مع معمولها في تقدير المفرد
بخلاف انّ بالكسر فلذا وجب ان تكون مفتوحة والحاصل انّ حتى
اذا كانت جارّة او عاطفة يجب ان تكون انّ بعدها مفتوحة
واذا كانت ابتدائية فبالكسر الثانية من الجمل التي لا محلّ لها
من الاعراب الواقعة صلة لاسم موصول نحو جاءني الذي
قام ابوه جاء فعل ونا ضمير متصل بنون الوقاية مفعوله
والذي اسم موصول وجملة قام ابوه صلة لا محل لها من الاعراب

وموصول مع صلته في محل الرفع فاعل جاء لان الصلة مع موصولها
لا تكون الا مفردا ذكره صاحب اللباب وحرف عطف على اسم
واذا عطف على مظهر مجرور جاز ذكر الجار وحذفه اعلم
ان الموصول على قسمين اسم وحده ابن الحاجب في مقدمته بما
لا يتم جزءا الا بصلة وعائد وحرف وحده صاحب التسهيل بما أوّل مع
ما يليه بمصدر ولم يحتج الى عائد واحترز بقوله ولم يحتج الى
عائد من الذي الموصوف به مصدر محذوف نحو وخضتم كالذي
خاضوا اي كالخوض الذي خاضوا فانه يأول مع ما يليه بمصدر
لكنه يحتاج الى العائد فلا فرق بين الاسمي والحرفي في احتياجهما
الى الصلة لكن الفرق بينهما ان الاسمي مفتقر الى العائد بخلاف الحرفي
وهو خمسة احرف احدها أنّ بالفتح و توصل باسمها وخبرها و
تختص بالجملة الاسمية الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية
والثاني كي وتوصل بفعل مضارع ولا تقع الا مجرورة باللام او
مقدرا معها اللام والثالث لو خلافا للبعض اكثرها وعلامتها ان
يصلح موضعها أنْ واكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنٍّ كقوله
تعالى يود احدهم لو يعمر واكثر النحويين لا يذكرونها في الحروف المصدرية
وممن ذكرها الفراء وابو علي ومن المتأخرين التبريزي وابو البقاء و

وتوصل بفعل متصرف غير الامر والرابع أن بفتح الهمزة وسكون
النون وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا لمن منع وصلها بالامر
والخامس ما وتوصل بفعل متصرف غير الامر هذا عند سيبويه
وقد توصل بجملة اسمية كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا
ما الدنيا باقية قال الشيخ الرضي وهو حق وان كان
قليلا وينفرد بنيابتها عن ظرف زمان كقولك جُدْ ما دُمْتَ
واجدا وقال الزمخشري إنّ أنْ تشاركها في ذلك
وجعل منه قوله تعالى الم تر الى الذي حاج ابراهيم في ربه ان آتاه الله
الملك وقال سائر النحاة هذا زعم منه لان أنْ
في الاية للتعليل وهو بمعنى المجمع عليه فلا عدول عنه هذا اي كون
ما المصدرية حرفا فلا يحتاج الى العائد عند سيبويه واما عند الاخفش
وابن السراج انها اسم فتحتاج الى العائد وعند ابي البقاء انها
على كلا القولين لا يعود اليها شيء من صلتها وهو خلاف ما نقله
غيره فعلى هذا قول المصنف نحو عجبت مما قمت اي من قيامك
مبني على مذهب سيبويه فـ ما اي لفظها مصدرية يدل عليه
تفسيره وما قمت في موضع جر لانه بتأويل مصدر
واما قمت وحدها فلا محل لها من الاعراب لانها صلة موصول

وهو ما المصدرية والفاصلة لكل واحد من الصلة والموصول لا

محل له المجموع منهما محل من الاعراب الثانية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب

المعترضة بين الشيئين فهي الجملة التي تتوسط في اثناء كلام

او بين كلامين متصلين معنى لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى

رفع الابهام وليس المراد من الكلام هو المسند والمسند اليه فقط

بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع وباتصال الكلامين

ان يكون الثاني بيانا او تأكيدا او بدلا منه كذا في المطول فعلم

منه ان النحاة ان الجملة المعترضة في ستة مواضع ليس حصرا

حقيقيا بل على سبيل الغالب نحو فلا اقسم بمواقع النجوم

الآية اي الى آخر الآية وذلك اي بيانه كون الاعتراض

في الآية لان قوله تعالى انه لقرآن كريم جواب لا اقسم بمواقع

النجوم وبينهما اي بين لا اقسم وانه لقرآن كريم اعتراض

وهو وانه لقسم لو تعلمون عظيم لا محل لها من الاعراب وهذا

الاعتراض اعتراض بين القسم وجوابه وفي اثناء هذا

الاعتراض اعتراض آخر وهو لو تعلمون فانه معترض

بين الموصوف والصفة وهما اي الموصوف والصفة

قسم وعظيم فصل بينهما لغاية وترك في الاعتراض لو

لوضوحه وقد يجوز الاعتراض هذا شروع في حكم زائد

على ما ذكرنا باكثر من جملة واحدة نحو قوله تعالى فأتوهن من

حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين

نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم انى شئتم فان قوله تعالى

ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة واحدة

بين كلامين متصلين فان قوله تعالى نساؤكم حرث لكم بيان

لقوله فأتوهن من حيث امركم الله ويؤيد هذا الكلام

ما ذكرناه من ان الاعتراض ليس مخصوصا في ستة مواضع

لان البيان خارج عنها خلافا لابي علي وهو غير صحيح

محجوج عليه بالوقوع كذا قيل ولعل مراد ابي علي ان يقال

ان الاعتراض لا يجوز باكثر من جملة واحدة مستقلة و

ما وقع في الآية ليس كذلك لانها معطوفة على الجملة

المتقدمة فهما في حكم واحد على ما صرحوا ولو لم يكن

مراده هذا لما انكر النص الصريح وعدم الاطلاع عليه بعيد

من امثال ذلك الفاضل فيكون النزاع لفظيا الرابعة التفسيرية

الياء النسبية مع التاء افاد معنى المصدر فلو تركهما كما ترك

ابن الحاجب في قوله الجر علم الاضافة لكان احسن لان التفسير

وليس منه اي من الاعتراض باكثر من جملة هذه الآية وهي فلا اقسم بمواقع النجوم الى آخرها من سورة الواقعة خلافا للزمخشري ذكره في سورة آل عمران في قوله تعالى قالت رب اني وضعتها انثى الى قوله واني سميتها مريم فقال فان قلت علام عطف قوله واني سميتها مريم قلت هو معطوفة على قوله اني وضعتها انثى وما بينهما جملتان معترضتان كقوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم انتهى ووجه الرد عليه ان الذي في آية آل عمران اعتراضان لا اعتراض واحد بجملتين ويدفع بان الزمخشري انما قصد تشبيه الآية بالآية في عدد الجمل المعترض بها لا في عدد الاعتراض بدليل قوله في تفسير سورة الواقعة وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض بين القسم وجوابه وقوله لو تعلمون اعتراض بين الموصوف والصفة انتهى الجملة

مصدري فلا يحتاج الى ما يفيد المصدرية وهي الكاشفة اي
المبينة لحقيقة ما تليه فما موصولة عبارة عن الشيء الذي
يوجد قبل المفسر والضمير المستتر في تليه راجع الى الجملة المفسرة
والبارز الى الموصول اي هي مبينة لحقيقة الشيء الذي تلي تلك
الجملة ذلك الشيء نحو قوله تعالى واسروا النجوى اسروا فعل
والواو فاعله والنجوى مفعوله الذين ظلموا اعرابه على ثلثة اوجه
احدها الرفع وفيه وجوه الاول ان يكون بدلا من الواو في
اسروا والثاني ان يكون مبتدأ والخبر اما جملة متقدمة او جملة
الاستفهام بتقدير القول كما قاله ابو البقاء وانما قال
بتقدير القول لان الانشاء لا يكون خبرا الا به على رأي
البعض والثالث ان يكون خبرا لمبتدأ محذوف اي هم الذين
ظلموا والرابع ان يكون فاعلا لاسروا والواو علامة الجمع و
ليست بضمير كما في اكلوني البراغيث قال في حاشية الضوء
وهو لغة ردية قل وقوعها في الضرورات فكيف وقوعها
في قرآن المعجز وقال شارح الالفية المشهور بابن ام
قاسم ناقلا عن السهيلي في كتب الاحاديث المروية الصحاح
ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها وذكر آيات منها

منها قوله عليه السلام يتعاقبون عليكم ملائكة بالليل وحكى
بعض النحويين انها لغة طيء وبعضهم انها لغة ازد شنوءة
ولا يقبل قول من انكرها انتهى اقول كثرة هذا الكلام لا تدل
على جودة هذه اللغة لجواز الاعراب بسائر الوجوه والوجه الثاني
النصب اما على الذم او باضمار اعني والثالث الجر على انها صفة للناس
هل هذا الا بشر مثلكم الخ جملة استفهامية تفسير النجوى
فلا محل لها من الاعراب هذا عند الجمهور واما رأي الشلوبين فمحلها
النصب لان المفسر في اعراب المفسر واعرابه لكونه مفعولا لاسروا
وقيل في محل النصب بدل منها اي من النجوى بدل الكل
او البعض هذا هو الراجح عند الزمخشري حيث ذكره مقدما
على سائر الوجوه الاول اصلا وقال هل هذا الا بشر
مثلكم هذا الكلام كله في محل النصب بدلا من النجوى اي
واسروا هذا الحديث ويجوز كونها مفعولا لقول مقدر
كما قاله الزمخشري ويجوز ان يتعلق بقالوا مضمرا وتمت
ضعفه حيث ذكره بقيل لكن الاولى ما قاله العلامة نعم قد
يكون التنكير اشارة الى قلة القائل لا الى ضعف المقول لكن
السياق يأبى عنه ونحو قوله تعالى مستهم البأساء والضراء

فالذاي مذكور تفسير لمثل الذين خلوا اي مضوا من قبلكم

حالهم التي هي مثل في الشدة وقوله مستهم بيان للمثل فقطع

عن كونه استينافا او بيانا له على الاستيناف كانه قيل كيف

مثلهم فاجاب مستهم البأساء والضراء وانما قلنا مع قطع

النظر عن كونه استينافا لان النص عد مستانفة ومفسرة

قسمين مستقلين من الجمل التي لا محل لها من الاعراب وجعلها

مثالا للمفسرة وقيل حال من الذين فيكون قد مقدرة

على القاعدة الممهدة عند الاكثر وهي ان الماضي لا يكون حالا الا

مع قد ظاهرة او مقدرة انتهى اي تم الكلام لعل هذا القيد اشارة

الى ان الاعراب لا يجوز عنده بغير ما ذكره بخلاف سائر المواضع التي

تركه فان الاعراب يجوز فيها بغير ما ذكره المص ونحو قوله تعالى

كمثل آدم خلقه من تراب الآية شبه عيسى بآدم من

حيث انه خلق من تراب ولم يكن له اب وام فكذلك حال عيسى حيث

خلق من غير اب ولا يلزم في هذا التشبيه كونه مشاركا في

جميع الوجوه لان المماثلة لا تقتضي المشاركة في جميع الاوصاف

ويجوز ان يكون التشبيه بينهما من حيث انهما وجدا

وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران او من

او من حيث ان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من

من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون اقطع

للخصم واحسم لمادة شبهته فجملة خلقه تفسير لمثل وقيل موضعها

حال من آدم وقد معها مقدرة والعامل فيها معنى التشبيه

ومنها لا لآدم ومن متعلق بخلق ويضعف ان يكون حالا لانه يصير

تقديره خلقه كائنا من تراب وليس المعنى عليه كذا في معرب ابي البقاء

ونحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله بعد هل ادلكم على تجارة

تنجيكم من عذاب اليم قال ابو البقاء تؤمنون تفسير للتجارة

فيجوز ان يكون في موضع جر على معنى البدل او في موضع رفع على

تقدير هي وقيل مستانفة بمعنى آمنوا وهو اعم من الصناعي

والبياني اما على تقدير كونه بيانيا كانهم قالوا كيف نعمل فقال

تؤمنون بالله بدليل يغفر لكم بالجزم فجزم يغفر لكم دليل على

الوجهين فيكون الباء متعلقا بهما والحاصل ان جزم يغفر لكم

اما لكونه جوابا للامر المدلول عليه بلفظ الخبر وانما جيء به

ايذانا بان ذلك مما لا يترك به او للشرط قال القاضي

البيضاوي يغفر لكم جواب للامر المدلول عليه بلفظ الخبر او لشرط

تقديره ان تؤمنوا وتجاهدوا وقال ابو البقاء في جزمه

وجهان احدهما انه جواب شرط محذوف دل عليه الكلام تقديره
ان تؤمنوا يغفر لكم وتؤمنون في معنى آمنوا فعلى هذا يكون جملة تؤمنون
مستأنفة وهذا اقرب الى الحق حيث قال العلامة في
الكشاف وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انهم قالوا لو نعلم احب
الاعمال الى الله تعالى لعملنا فنزلت هذه الآية فمكثوا ما شاء الله
يقولون ليتنا نعلم ما هي فدلهم الله تعالى عليها بقوله تؤمنون وهذا
دليل على ان تؤمنون كلام مستأنف وكونه جوابا للاستفهام
دل عليه الكلام تقديره هل تقبلون ان ادلكم وقيل جواب لهل
المفسر بحسب المعنى تقديره هل تؤمنون بالله وتجاهدون لان الله
تعالى قد بين التجارة بالايمان والجهاد فكانه قد لفظ بهما في موضع
التجارة وقيل جواب لهل ادلكم وهو قول الفراء وعلى الاول جواب
الاستفهام يعني على تقدير كون تؤمنون بيانا وتفسيرا يكون
يغفر لكم بالجزم جوابا للاستفهام على القاعدة المقررة وهي ان
الفعل المضارع ينجزم بان مضمرة اذا وقع جوابا للامر والنهي
او استفهام او تمن او عرض تأمل بلا يجوز نصبه على المفعول
المطلق وعلى المدح وعلى المفعول له حيث جعل جوابا لمن قال
كيف يصح جعله جوابا لهل ادلكم مع ان دلالته لا توجب المغفرة فاجاب

وصح ذلك الجزم في جواب الاستفهام بناء على اقامة سبب السبب وهو الدلالة على التجارة مقام السبب وهو الامتثال قال المصنف ومنع بعضهم توقف الجملة التفسيرية التي لا محل لها وليست عمدة بجملة مخبر بها عن ضمير الشأن نحو هو زيد قائم وهي هذه قائمة فانها اي الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن مفسرة ولها محل من الاعراب بالاتفاق وانما اجمعوا على ان لها محلا لانها خبر والخبر عمدة في الكلام كالمبتدأ والعمدة لا يصح الاستغناء عنها فوجب ان يكون لها محل وهي من حيث كونها خبرا داخلة تحت الجزء لان الاصل في الخبر الافراد لاسيما حيث كونها خبرا عن ضمير الشأن لانا كانا ما تفسره له محل لا ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد وكون جملة مفسرة لا محل لها من الاعراب هو المشهور سواء

فاجاب بقوله تنزيلا اي يصح ذلك اقامة لسبب السبب
وهو الدلالة التي سبب الامتثال منزلة السبب وهو الامتثال
الذي سبب المغفرة اذ الدلالة سبب الامتثال فكانها
قامت مقام الامتثال لان الدلالة على التجارة المفسرة بالايمان
سبب الامتثال والامتثال سبب المغفرة فلا يبعد
ان يكون الدلالة المفسرة بالايمان سببا للمغفرة فعلى هذا
رد للتقاضي على قائل هذا القول بقوله ويبعد جعله جوابا
لهل ادلكم لان مجرد دلالته لا يوجب المغفرة مما فيه اشتباه
لا يخفى على الفطن لانهم لم يقولوا مجرد الدلالة يوجب المغفرة
بل الدلالة المفسرة بالايمان والجهاد انتهى اي تم
الكلام قال الشلوبين جميع النسخ التي
صادفنا ها حيث وقع لفظة شلوبين وجدناه بغير الياء
النسبي لكن قال صاحب القاموس الشلوبين والشلوبينية
مدينة بالمغرب ينسب اليها النحويون منهم ابو علي الشلوبيني
انتهى وذكر ابو الحسن علي بن محمد الرعيني الاشبيلي
والقاضي ابو علي الفهري المعروف بابن الناظر والامام
القيجاطي والشيخ ابو القاسم الفهري ان الشيخ الاستاذ

النحوي الماهر ابا علي عمر بن محمد الازدي الشلوبيني كبير اساتيذ
اشبيلية في العربية المرجوع اليه فيها الشديد الاستقلال بها
والقيام عليها يروي كتاب سيبويه عن الحافظ ابي بكر
الفهري انتهى يؤيده هذه الرواية كون الشلوبيني بغير ياء
النسبي التحقيق هذا صرح بان ما ذكرنا ولا ظواهر كلمات
القوم والتخصيص بعد التعميم تحقيق قولهم فذكرنا ولا
كلمات القوم وحقق ثانيا بقول الشلوبيني ان الجملة المفسرة
بحسب ما يفسره واعرابها كاعراب ما تليه فان كان
له اي للمفسر بفتح السين محل فهي اي الجملة المفسرة بكسرها
كذلك اي مثل المفسر في ان لها محلا من الاعراب والا اي
وان لم يكن له محل فلا اي فلا يكون لها محل من الاعرا والثاني
اي المفسر الذي لا يكون لمفسره اعراب نحو ضربته في نحو
زيدا ضربته اذ التقدير ضربت زيدا ضربته فلا محل
للجملة المقدرة وهي ضربت لانها مستأنفة فكذلك تفسيرها
في ان لا يكون لها محل من الاعرا والاول اي المفسر الذي
يكون لمفسره اعراب وانما اخره مع انه وجودي والوجودي
من الاقسام يقدم لان الكلام في القسم الثاني قليل فلو قدم

قدم الاول لوقوع الفصل بين القسمين بالكلام فيكون المدغمة
نحو انا خلقنا القدير والتقدير انا خلقنا كل شيء خلقناه
فخلقناه المذكور مفسرة لخلقنا المقدرة اي المضمرة و
المقدر هاهنا من المحذوف والمضمر كذلك اي الجملة المقدرة
في موضع رفع لانها خبر لان فتصير بنا ... وكذلك
اي مثل المقدرة المذكورة في كونها من نوع المحل وما ذكر
اي من امثلة الجمل المفسرة التي حكمها حكم المفسرة اتفاقا في
ذلك ولم يقل نحو زيد الخبز ياكله رعاية للادب فزيد مبتدأ
فياكله الفاء للتفسير في موضع رفع لانها مفسرة للجملة
المحذوفة اي المضمرة وانما فسرنا بها لانهم فرقوا بين المضمر
والمحذوف وقالوا المضمر هو المتروك ويكون له قائم مقامه و
المحذوف هو المتروك اصلا ولا يكون في القائم مقامه اثر كذا
في شرح الالفية وههنا القائم مقامه موجود وهو مفسر وعم
تا هنا وعبر عن المضمر بالمحذوف لانهم بعض النحاة لم يذهب الى
الفرق لكن التحقيق ما قلنا فيما سبق وهي اي الجملة المضمرة
في محل الرفع على الخبرية لزيد فتقديره زيد ياكل الخبز ياكله
فياكل المقدم في موضع رفع لانه خبر زيد وكذلك المؤخر

لانه مفسّره وانما اورد بعض هذا المثال لم يكتف بالاول ليكون
توطئة لقوله **واستدل على ذلك** اى على كون الجملة المفسرة
في حكم المفسَّر في الاعراب **بعضهم** اى بعض النحاة **بقول**
الشاعر وفي ذكر البعض اشارة الى ضعف الاستدلال
فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن لان هذا الاستدلال
مبني على ثبوت الجزم لكونها مفسّرة للمجزوم وذلك غير ثابت
على ان ذلك لا يقتضي ان يكون جميع المفسر مثل ذلك لان المطلوب
هو القاعدة الكلية والمثال الجزئي لا يثبتها وتقدير الكلام
فمن نؤمنه نحن نؤمنه يبت وهو آمن فمن اسم متضمن للشرط و
نؤمن المقدر مجزوم به وكذا المذكور لكونه مفسّرا له ويبت
جزاء من والواو في وهو للحال وهو مبتدأ وآمن خبره والجملة حال
من ضمير يبت **اعلم** ان الاسماء المتضمنة بمعنى ان لا تحذف
افعالها في حال الاختيار لكونها فروع ان فلا يتصرف فيها مثل
تصرف ان الا عند الضرورة كما في البيت المذكور وقال
بعض النحاة الاولى في الاستدلال ان يتشبث بما قاله
فحول النحاة في تعريف المفسر وهو ان المفسر ما يجانس المفسر
في جميع الاحكام **لمناسبة الواقعة جوابا للقسم نحو انك**

انك لمن المرسلين بعد قوله تعالى يس والقرآن الحكيم
ذهب الجمهور الى سكون النون في يس وقرئ بضم النون بناء كحيث
واعرابا انه خبر مبتدأ محذوف وفي تقديره هذه يس او مبتدأ وخبره
جملة القسم وجوابه وبالنصب على البناء كاين او على الاعراب
اما بتقدير فعل القسم على تقدير انه لا فعل او غيره كاتل او باضمار
حرف القسم والفتحة لمنع الصرف وبالكسر كجير والقرآن الواو
للقسم او للعطف على تقدير كون يس مقسما به فيكون والقرآن
قسما على كل وجه والحكيم اى ذى الحكمة لانه دليل ناطق
بالحكمة كالحى او لانه كلام حكيم فهو متصف بصفة المتكلم
وان من الحروف المشبهة بالفعل اسمها الكاف وخبرها لمن
المرسلين وجملة انك لمن المرسلين جواب القسم لا محل لها
من الاعراب فلما ذهب بعضهم الى كون يس مقسما به قال
المصنف يس والقرآن الحكيم من غير اقتصار على احدهما
جمعا للخلاف فيه ذكر قبل نقله القاعدة لا لضعف المقول
يرشدك اليه جواب المصارة هنا القول بقوله والجواب
عما قاله **ومن هنا** اى لاجل كون جملة القسم لا محل لها **قال**
ثعلب وهو من ائمة النحو واللغة **لا يجوز زيد ليقومن**

من غير تأويل بان الخبر مجموع القسم وجوابه فقوله لا يجوز زيد
ليقومن مقول قبل وقوله من هنا قال ثعلب الى آخره
مقول قيل اعلم ان النحاة قالوا ان مقول القول لا يكون
الا جملة فلذلك يكون ان بعده مكسورة وكذا قالوا ان الجملة
لا تكون فاعلا ولا مفعولا مع ان مقول وان كان مفعولا الا
انه لا يكون الا جملة فتحملوا في التوفيق بين هذين القولين
قال صاحب اللباب في بحث الحروف المشبهة بالفعل
وتفتح ان في مكان المفردات وما يجري مجراها وان يستعمل فيه الجملة
لفظا جوازا ولزوما كمكان الفاعل والمفعول خارج باب
قلت وقال في شرحه اي شيخ متصرفاته فان مقول
القول وان كان مفعولا الا انه لا يكون الا جملة فيفهم منه ان
باب قلت مستثنى من هذا الحكم وقال ابن الحاجب في الامالي الجملة
الواقعة بعد القول اذا بنيت لما لم يسم فاعله تقوم مقام
الفاعل لان المقول لفظ الجملة لا معناها كقوله تعالى واذا قيل
لهم لا تفسدوا في الارض وما اشبه ذلك وهذا ايضا
مختار الزمخشري لكن زاد في ضدى انه لو صح هذا التأويل
لا يجوز في سائر مواضعه والحال انه ليس كذلك اللهم

اللهم الا ان يقال هذا التوجيه يختص بباب قلت لا فتقاره
الى الجملة وقال ابو البقاء الجملة لا تقع فاعلا ومفعولا
ولو كان في باب قلت والمفعول القائم مقام الفاعل هو القول
واضمر لان الجملة بعده تفسره فيكون التقدير قيل قول ومن
هنا قال ثعلب فعلى هذا الواو زائدة لتأكيد اللصوق بين
المبتدأ والخبر على رأي ابي البقاء وبين القول والمقول على
رأي الغير كما في قوله تعالى الا ولها كتاب معلوم لان الجملة المخبر
بها صفة جرت على غير من هي له فالضمير عائد الى الجملة اي
للجملة المخبر بها محل من الاعراب وجواب القسم لا محل له من
الاعراب فلو جعل ليقومن خبرا في الحقيقة للزم اجتماع الامرين
المتضادين في جملة واحدة ورد قولهم اي رد بعض
النحاة قول ثعلب بقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا
الصالحات لنبوئنهم هذا على تقدير ان يكون الذين مع صلته في
موضع الرفع بالابتدائية ولنبوئنهم خبره والجواب عنه ان
الضمير البارز راجع الى ما هو مستتر الى ان قول ثعلب
ان التقدير والذين آمنوا وعملوا الصالحات
اقسم بالله لنبوئنهم هذا جواب تسليمي اذ يجوز

الاعراب في الآية الكريمة بغير هذا الوجه وهو ان يكون الذي منصوبا
بفعل محذوف يفسره لنبوئنهم كذا ذكره ابو البقاء وكذلك
التقدير فيما اشبه ذلك فيكون المقدر في زيدا ليقومن
زيدا اقسم بالله ليقومن فالمجموع جملة القسم مقدرة
وجملة الجواب المذكورة بالجر عطف على جملة القسم ويجوز ان يكون
الواو بمعنى مع فيكون منصوبا لا بمجرد الجواب اي لا بجواب
القسم وحده حتى يثبت ما قلتم ولزم ما ذكرتم من جمع كنافي
فعلى هذا يكون اطلاق الخبر على لنبوئنهم فتأمل السادسة
الواقعة جوابا لشرط غير جازم كجواب اذا ولو ولولا
وقع في بعض النسخ اذا واذا فاعلم ان في اذا معنى المجازاة
عند جميع النحويين ولو ولولا كذلك واما اذ فلا يكون فيها معنى
المجازاة فلذلك لا يختص بالجملة الفعلية الا بعد قوله ما كان
عند فحول النحويين فلا يكون من الجوازم ويتصرف بالحرفية عند
سيبويه وعند المبرد في احد قوليه وعند البعض هي من
الجوازم ومع هذا مما يتصرف على ثلاثة اوجه ولم يذكروا انها
للشرط كما هو مذهب المحققين واما عندنا في هذا الموضع فعلى
المذهب المرجوح وان الجزم لا يجوز بها الا في ضرورة الشعر

المشهور عند البصريين واما عند الكوفيين اذ للشرط بمعنى
الجزم مطلقا ولو في ضرورة الشعر وفي بعض اللغة واذ
كذلك عند النحاة وان دخول الفاء على جواب اذ واذا متفق عليه
واما على جواب لو فلا تدخل الا في رواية عن القاضي ابي عاصم
ذكره في بعض كتب الاصول فاذا فهمت ما تلونا عليك علمت
ان الكلام هنا مبني على مذهب المنصور فاحفظ هذه القاعدة
عسى ان ينتشر في مواضع كثيرة او جازم ولم يقترن بالفاء
ولا باذا الفجائية نحو ان جاءني اكرمته فجملة اكرمته
لا محل لها من الاعراب لانها لا تتعلق لما قبلها بالفاء ولا باذا
فتكون جملة مستقلة كما هو حكم سائر الجملة التي لا محل لها من الاعراب
السابعة التابعة لما لا موضع له من الاعراب نحو
قام زيد وقعد عمرو فجملة قعد عمرو على تقدير كون الواو عاطفة
معطوفة على جملة قام زيد التي لا محل لها من الاعراب لكونها مبتدأة
فلا يكون لها محل لكونها تابعة للجملة التي لا محل لها من الاعراب
المسئلة الرابعة اما مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف
وهو هذه الجملة مبتدأ خبره صفات الخبرية صفة لها وصف
بالخبرية لان الانشائية التي لم يسبقها ما يطلبها لا يكون الا

بنا وبربعيد وكذا كونها حالا عند الجمهور خلافا للفراء التي لم
يسبقها اي الجملة الخبرية ما موصول صلتها يطلبها الضمير
المستتر راجع الى الموصول والبارز الى الجملة والموصول مع
صلته فاعل لم يسبق لزوما اي وجوبا كما هو اعتبار تمييز
عن فاعل يطلب وهذا القيد احتراز عن الجملة التي يطلبها ما سـ
بقها لزوما فانها على مقتضى العامل فلا يكون من هذا
الباب كالجملة الخبرية نحو زيد قام ابوه فان جملة قام ابوه لا تكون
الا خبرا لان المبتدأ يطلبه لزوما وهما بعد بالنصب اما على الحالية
من المبتدأ او على الظرفية او باضمار اعني مضاف الى النكرات
بكسر الكاف المحضة اي الخالصة من شائبة التعريف و
التخصيص صفات سواء كانت تلك الجمل فعلية او اسمية او ظرفية
او شرطية ولا يكون فيها واو ولو وجد لكان زائدا لتاكيد اللصوق
وبعد المعارف المحضة اي الخالصة من شائبة التنكير احوال
اعلم ان الجملة الخبرية سواء كانت اسمية او فعلية او ظرفية
تقع حالا بلا خلاف واما الجملة الشرطية الخبرية فتكون صفة و
خبرا ولا تكون حالا الا بعد خروجها عن حقيقة الشرطية واما
بالعطف على ما ينافيها الا ان المقتضي لا يبقيان على معنى الشرط

الشرط نحو اتيتك ان تاتني وان لم تاتني واستمر فيه ترك الواو او
بتقدير المبتدأ وهو هو او مثله واستمر فيه ذكر الواو فهذه الواو للحال
عند الزمخشري وعليه جمهور النحاة خلافا للبعض فان تلك الواو
للعطف على مقدر نحو آتيك وان لم تاتني واكرمك وان اهنتني
فقط وبعد المعارف المحضة احوال العطف بعد النكرات المحضة صفات
فاعراب المعطوف كاعراب المعطوف عليه وكذا قوله وبعد غير
المحضة منهما اي من النكرات والمعارف محتملة لهما
اي للصفة والحال قدم الصفة على الحال لانها مبينة الذات
والحال مبينة الهيئة وبيان الذات مقدم على بيان الهيئة
فالاول مبتدأ مضاف الى الواقعة صفة مفعول للواقعة
كما مر في اول المسئلة الثانية نحو بالرفع خبره مضاف الى الجملة
حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه فجملة نقرؤه صفة الكتاب
منصوب على الحكاية لانه اي كتابا نكرة محضة ويجوز ان تكون
حالا من الضمير المجرور في علينا ذكره ابو البقاء فعلى هذا يكون الاية
مثالا لهما بالاعتبارين وحتى جارة بمعنى الى بتقدير ان وقد
مضت امثلة من ذلك الجار والمجرور صفة امثلة اي ذكرت
امثلة كائنة من هذا القسم في المسئلة الثانية مفعول فيه

لضت فنها فوقها واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فيوما نكرة
وترجعون صفتها وكذا سائر الامثلة فلينظر اليه ثانيا ومثال
الواقعة حالا اعرابها كاعراب سابقتها ولا تمنن تستكثر
خبر مبتدأ او هو مثال لجملة تستكثر بالرفع حال من الضمير
صفة للضمير او تمنن متعلق بالمستتر المقدر صفة بعد صفة ثابت
متعلق بالمقدر لان الضمائر كلها معارف بل هي اعرف
المعارف بل هنا للعطف لجملة على جملة لان الضمائر كلها معارف
فيكون للترك الاول واخذ ما هو اهم منه مع ثبوته فيكون جملة
تستكثر حالا من الضمير بلا ريبة لكونه اعرف معرفة ومثال
المحتملة للوجهين اى للحال والصفة بعد نكرة غير
المحضة بعد ظرف والعامل فيه محتملة ويجوز ان يكون العامل
فيه مقدرا فحينئذ يكون حالا من المحتملة ويجوز ان يكون صفة فيقدر
المتعلق معرفا فيكون تقدير الكلام الكائن او الذى حصل بعد
النكرة كما صرح الاخفش لان اللام في المحتملة بمعنى الذى فلا
يجوز ان تكون الجملة الخبرية صفة لمعرفة الا بهذا التأويل نحو مررت
برجل صالح يصلي فان شئت قدرت جملة يصلي صفة
ثانية لرجل موصوف بصالح لانه نكرة اى لان رجلا نكرة

نكرة والنكرة لم تخرج بالتوصيف عن كونها نكرة وان كانت غير محضة
وان شئت قدرتها حالا منه اى ان شئت قدرت جملة يصلي
حالا من الرجل فعلى الاول تكون في محل الجر وعلى الثاني في محل النصب
لانه هذا تعليل لتقدير جملة يصلي حالا من النكرة اى لان رجلا قد
قرب من المعرفة باختصاصه بالصفة الاولى فيعامل
معاملة المعرفة وان لم يكن معرفة ومثال المحتملة للوجهين بعد
معرفة غير المحضة وهي لم يقيد به اعتمادا على ما تقدمه قوله
تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا شبه في التورية وحفاظ
ما فيها من اليهود بالحمار لكونهم غير عاملين بها او مستغرقين
باياتها وذلك لان فيها نعت رسول الله صلى الله تعالى عليه و
على آله وسلم والبشارة به ولم يؤمنوا به كالحمار يحمل اسفارا كتابا
من كتب العلوم فهو يمشي بها ولا يدري منها الا ما اصابه من
التعب فكل من علم ولم يعمل فهو مثل الحمار فان المراد بالحمار الجنس

لام التعريف

اعلم ان اللام اما للاشارة الى نفس الحقيقة او الى حصة
معينة منها واحدا كان او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي
ونحو علم الشخص والاول اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير
نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس

بمعنى لام الجنس

والحقيقة ونحوه علم الجنس وأما على حصة غير معينة وهو العهد
الذهني ومثله النكرة وأما على الافراد وهو الاستغراق ومثله كل رجل
النكرة هذا على سبيل التحقيق وأما المشهور فالاستغراق مقابل
لتعريف الجنس **وذو التعريف الجنسي** بالرفع صفة ذو وبالجر
صفة للتعريف **يقرب من النكرة** قال الشريف وهذا القرب
انما هو بين المنكر والمعرف بلام الجنس اذا اريد به الجنس من حيث
وجوده في ضمن فرد لا بعينه لاجل قرينة تقتضي ذلك كقولك
حيث لا عهد اكلت الخبز وشربت الماء فان مؤدى هذا
المعرف مؤدى المنكر وهو الفرد المنتشر كانك قلت اكلت خبزا و
شربت ماء والفرق هو انك في المعرف تشير الى كون ماهية ذلك
الفرد معلومة وليس في المنكر هذه الاشارة والتعريف الجنسي
المأخوذ بهذا الاعتبار هو مسمى بتعريف العهد الذهني واذا قصد
بالمعرف بلام الجنس الماهية من حيث هي فبين المعرف والمنكر بون
بعيد **فيحتمل الجملة من قوله يحمل اسفارا وجهان**
احدهما الحالية لان الحمار بلفظه معرفة وان كان نكرة
في المعنى **والثاني الصفة لانه كالنكرة في المعنى** وان
كان معرفة بحسب الظاهر واتفاقا اشارة الى الفرق

الفرق الذي ذكرناه قبل قال ابن الملك في شرح المغني
الاولى ان يجعل صفة انتهى لكن الاولى ان يجعل حالا لان العمل
بظاهر الحال اولى ويؤيد عليه تقديم الزمخشري هذا الوجه في ذكره
حيث قال فان قلت يحمل ما محله قلت النصب على الحال
او الجر على الوصف لان الحمار كاللئيم في قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني وترك ابو البقاء كونها صفة حيث قال
يحمل هو في موضع الحال من الحمار والعامل فيه معنى المثل
الباب مبتدأ **والثاني** صفته
وفي الجات خبره **ومجرور** عطف عليه **وفيه ايضا** اي
في الباب الثاني كما في الباب الاول **اربع مسائل احديها**
اي احدى المسائل الاربع **انه** المفعول لثان **لابد** اي
لا فراق قال في الصحاح لا بد من كذا كانه قال
لا فراق منه فلا لنفي الجنس وبد منصوب على الاسمية
ويجوز ذكر خبرها مطلقا عند الحجازيين وعند بني تميم اذا كان
الخبر ظرفا فههنا الخبر ظرف فيجوز ذكره على المذهبين وهو من
تعلق الجار والمجرور بفعل او ما فيه معناه اي
بشيء فيه معنى الفعل وهو كل شيء يدل على الحدث كاسم الفاعل

قول الشاعر
ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمة قلت لا يعنيني

مطلب
لابد

والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور
وغير ذلك وبعض كتب النحو بفعل او شبهه او معناه والمراد
من معنى الفعل الظرف وفي بعض كتبه بفعل فقط والمراد من الفعل
ما يعمل عمله فيعم شبه الفعل والظرف وبعض الاخبار
ولكل وجهة هو موليها وقد اجتمعا اي الفعل وما فيه معناه
في قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم
فعليهم الاول متعلق بالفعل والثاني بما فيه معناه وهو
المغضوب وقول ابن دريد بضم الدال وفتح
الراء وسكون الياء تصغير ادرد من خيالك ادرد ليس
في قصيدته التي كذا في الصحاح واشتعل المبيض
في مسوده بهما اسما مفعول اما يكون الباء
فيكون من افعل او بحركتها فيكون من فعل بالتشديد مثل
منصوب اما على الحالية من المبيض او على الوصفية لمصدر
محذوف تقديره اشتعالا مثل اشتعال النار في جزل
الغضا الجزل الحطب اليابس او الغليظ العظيم منه
كذا في القاموس والغضا بفتح الغين المعجمة شجرة هذا اي كونه
دليلا على الاجماع على تقدير تعلق في مسوده باشتعل

باشتعل وفي جزل وان علقت الاول اي في مسوده
بالمبيض او جعلته مع متعلقه كائنا على القاعدة الآتية
في المسألة الثالثة وهي متى وقع الجار والمجرور صفة او حالا او
صلة تعلق بمحذوف تقديره كائن او استقر فلا دليل فيه
اي لا يكون فيه دليل على الاجتماع لان مسوده متعلق بشبه
الفعل وهو المبيض او كائن فلا يجتمع فيه الفعل وشبهه وانما
قال متعلقا بكائن لانه لو جعلته حالا متعلقا باستقر
يكون دليلا كافي تعلقه باشتعل ولما قال لا بد من تعلق
الجار والمجرور ويفهم منه ان يكون لجميع الجار متعلق فدفع هذا الوهم
بقوله ويستثنى من حروف الجار اربعة فلا تتعلق
بشيء احدها الزائد كالباء في كفى بالله شهيدا
فشهيدا يجوز ان يكون تمييزا او حالا على منوال لله دره فارسا
ولا يخفى عليك ان قول المص كالباء في كفى بالله شهيدا
ليس على ما ينبغي حيث قال في آخر رسالته وينبغي ان
يجتنب المعرب ان يقول في حرف من كتاب الله انها زائدة
لانه يسبق الى بعض الاذهان ان الزائد هو الذي لا معنى له وكلام
الله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك وما ربك بغافل عما

مطلب ما

تعمل [illegible] ان ما [illegible] بليس [illegible]
[illegible] شروطا احدها ان يكون اسمها مقدما على خبرها [illegible]
المصنف هذا [illegible] او ماجرى مجراه [illegible] اذا
كان ظرفا او جارا ومجرورا فتعمل لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان
واخواتها لكن المعتمد انها لا تعمل ولو كان ظرفا او ماجرى مجراه
والثاني ان لا يقترن اسمها بان والثالث ان لا يقترن خبرها بالا والرابع
ان لا يليها معمول الخبر وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا واما اذا
معمول الخبر ظرفا او جارا ومجرورا فيعمل عند سيبويه وان
يليها معمول الخبر نحو فما كل حين من يوالي مواليا وعند
بنو تميم لا تعمل وان استوفيت الشروط لدخولها على الاسم
والفعل بل يكون ما بعدها مبتدأ وخبرا ولا تدخل الباء على خبر مبتدأ
الذي بعدها عندهم الا في القرآن كذا في الاقليد قال الزمخشري في مفصل
ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة الحجازيين وقال ابو
هشام في شذور الذهب وقرئ على لغتهم ما هن امهاتهم
بالرفع وقرئ ايضا باسمهاتهم بالجر بباء زائدة وتعمل الحجازية
والتميمية خلافا لابي علي والزمخشري زعما ان الباء تختص بلغة
النصب انتهى فما بمعنى ليس وربك مبتدأ وبغافل في محل

فواليا خبرها ومن اسمها
وكل حين معمول مواليا

في محل الرفع على انه خبر مبتدأ [illegible]
ربك اسم [illegible] بغافل في محل النصب خبر لها [illegible] على
وعما [illegible] الذي [illegible] معناه
وما الله بغافل عن عملكم والجملة في محل النصب على انها مفعول
بغافل اعلم ان الباء تزاد قياسا في خبر مبتدأ استفهاما
نحو هل زيد بقائم وفي خبر ما نحو وما الله بغافل عما تعملون وخبر ليس
نحو ليس زيد بقائم وسماعا في الفاعل في غير التعجب نحو كفى بالله شهيدا
على احد الرأيين وهو مذهب سيبويه وذكر ابن السراج وجها آخر
وهو ان يكون غير زائدة وفاعل كفى ضمير مستتر عائد الى الاكتفاء
المفهوم من كفى كانه قال كفى هو اي كفى الاكتفاء بالله واما في
صيغة التعجب نحو افعل به فزيادة الباء قياس في الفاعل عند
سيبويه وفي المفعول عند الفراء ومن وافقه وانما حكموا بزيادة
لان الهمزة في افعل للتعدية عندهم جعله امرا حقيقة وقال بعض
المغاربة ويحتمل ان يكون الهمزة للتنقل بمعنى اقطع التجمل في اكرم
بزيد ثم ادخلوا الباء على معنى انه صيره كذلك اي صيره ذا كرم
امرا ما فيكون الباء للتعدية وتزاد ايضا سماعا في المفعول نحو
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وفي المبتدأ نحو بحسبك زيد

وما الله بغافل عن الشيء الذي تعملونه
ويجوز ان يكون مصدرية [illegible]

مطلب الباء تزاد

مطلب التعجب

وفي ذلك ابن [illegible] ان المصدر [illegible]
له اسم واحد فلو اضيف المصدر [illegible] الى ذلك الا ان يكون
[illegible] مظهرا وبعضه مضمر افعال [illegible]
بعضا الاسم [illegible] الا فاسدا لان
اضمانا هذا [illegible] كذلك لان في صلة [illegible]
الموصولات كلها [illegible] الموصول مع صلته [illegible]
ضمير يعود اليه [illegible] ابو حيان فعلى هذا لا يكون
واحد وقال [illegible] بالافراد وذلك جائز
للباء ما يتعلق [illegible] لا يكون عاملا

[illegible] معطوف على الباء
فلو تعلق بشيء والمجرور به لفظا ومرفوع محلا على انه مبتدأ او
اللام في الكم حرف جر [illegible]
كسرها على اللغة الرداءية وكم مجرور بها متعلق بكائن او استقر
وبجائن والمجرور في محل الرفع على انه خبر لمبتدأ متأخر ولا تعمل ما
لما عرفت ان خبرها اذا كان متقدما على اسمها يبطل عملها سواء
كان الخبر ظرفا او لا وغيره صفة آله قرئ بالرفع حملا على المحل و
بالكسر حملا على اللفظ **اعلم** ان اضافة غير وشبه ومثل
معنوية عند اكثر النحويين لكن لا يتعرف لتوغلها في ابهامها اذا
المضاف بمغايرة المضاف اليه او بمماثلته ولفظية عند صاحب
التخمير حيث قال وهو ان هذه الاسماء في الاصل صفات
بمعنى اسم الفاعلين في موضع مغايرك ومماثلك ومشابهك فلهذا
لم يكتسب من المضاف اليه تعريفا ثم قال ان غيرا له ثلاثة مواقع
احدها ان يقع موقعا لا يكون فيه الا نكرة وذلك اذا اريد به نفي
الذات نحو مررت برجل غير زيد يريد ان الممرور به ليس زيدا
الثاني ان يقع موقعا لا يكون فيه الا معرفة وذلك اذا اريد به شيء
قد عرف بمضادة المضاف اليه في معنى لا يضاده فيه الا

مطلب اضافة غير

[illegible] مررت بغيرك اي معروف بمضادتك
الا انه لا يحسن في هذا الوجه ان يجري صفة الثالث ان يقع
موقعا يكون فيه معرفة تارة ونكرة اخرى كما اذا قلت مررت
برجل كريم غير لئيم وبالرجل الكريم غير اللئيم فالمعنى مررت بالرجل
الكريم لا اللئيم انتهى وهل من خالق غير الله فغير بالرفع
اما لكونه صفة للخالق على الموضع وخالق مبتدأ ومن زائدة و
خبره محذوف تقديره هل خالق لكم او للاشياء او لكونه فاعلا له
فتقديره هل يخلق غير الله **اعلم** ان من تزاد في الموجب
وغيره عند الاخفش والكسائي وهشام سواء كان مدخولها
معرفة او نكرة وعند بعض الكوفيين بشرط تنكير ما بعدها عليهم
وعند جمهور البصرية بشرطان ان يكون ما قبلها غير موجب وما
دخلت عليه ان يكون نكرة فتزاد عندهم في الفاعل والمفعول
نهيا نحو لا يذهب من رجل ولا تضرب من رجل ونفيا نحو ما جائني
من رجل وما ضربت من رجل واستفهاما نحو هل جائني من
رجل وهل تضرب من رجل وفي المبتدأ نفيا نحو ما من رجل جائني و
استفهاما نحو هل من رجل في الدار **واعلم** ايضا ان مجرور
من المزيدة اذا كان من الاسماء المخصوصة على العموم كاحد

ودبار يكون من تجرد التأكيد فان معنى ما ضربت احدا وما ضربت
من احد سواء في التنصيص على العموم واذا لم يكن من الاسماء
مقصوده كانت من للاستغراق فانك اذا قلت ما جائني
من رجل يكون المعنى نفي اتيان هذا الجنس من احد الى ما لا يتناهى
بخلاف ما جائني رجل فان معناه نفي اتيان رجل فيحتمل اتيان
اثنين او اكثر وانما سميت مزيدة مع افادتها الاستغراق لانها
لا يتغير اصل المعنى باسقاطها ومن هنا يعلم ضعف ما قال
المبرد لا ينبغي ان يقال انها زائدة اذا افادت استغراق الجنس
وثاني اي الثاني ما لا يتعلق بشيء لعل في لغة بني عقيل وهم
عقيل قال في الصحاح وعقيل مصغر قبيلة قال شاعر
وهو كعب الغنوي قاله في مرثية اخيه كذا ذكره في حاشية الكشاف
لعل ابي المغوار منك قريب فابي مجرور بلعل وليس لها متعلق
لان الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم يكون جرها بالياء
والمغوار بالفتح الكثير الغارات للمبالغة كالجرام والحماد
وابي المغوار كنية للممدوح له لا يبقى هذا لا يثبت ان يكون لعل
من حروف الجر عندهم لجواز ان تحمل على الشاذ ويكون الاستشهاد
هذا الرجل بابي المغوار بالياء فيحكى على اصله كما قيل علي بن ابو طالب

ولعل كلمة طمع واشفاق لعل وعل وعن وان ولان ولعن ولوان ورعن ولعن ولغن
ورعن اذ فعال على وعلني ولعلي ولعلني ولغني ولعني ولواني ولوانني
ولغني ولاني ولانني واني وانني ورعني ورغني قاموس

صاحب وغيره لكنه موجود لان بعضهم لم يرد به اثباته منهم بل
هو مثال مجرد لجو لعل لان الجر بها في لغتهم شائع عند ارباب النحو
لا يحتاج الى الاثبات قال الشيخ الرضي وعقيل يجرون
بلعل مفتوحة الآخر وكذا بلعل مكسورة الآخر وهي مشكلة لان
جرها عمل مختص بالحروف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف
عاملا عمل الحروف والافعال في حالة واحدة لم يثبت وايضا الجار
لا بد له من متعلق ولا متعلق له ههنا لا ظاهرا ولا مقدرا انتهى وفي
كلام لان هذا الاشكال مبني على ان الرفع بعدها بلعل عندهم و
هو غير معلوم وايضا استدعاء جميع الجار متعلقا ممنوع **و** لولا
لولا التي للامتناع في **قول بعضهم** اي بعض فصحاء العرب
لولاي ولولاك ولولاه فاذا وقع بعد لولا ضمير مجرور **فذهب**
سيبويه الى ان لولا في ذلك جارة ولا يتعلق بشيء
اعلم ان لولا اذا دخل على الاسم فالاسم الواقع بعد لولا اما مبتدأ
وهو مذهب البصريين او فاعل فعل محذوف وهو مذهب الكسائي او مرفوع
بلولا وهو مذهب الفراء فيجب على هذه الوجوه الثلثة الانفصال
فلما وقع من ثقاة العرب استعمال الضمير المجرور بعد لولا ذهب
سيبويه الى انه مجرور بلولا ولولا حرف جر لا يتعلق بشيء وحكم

عن الخبر وبونه ان الضمير المجرور بعد لولا مجرور بتقدير مضاف اي
لولا وجودك وذهب الاخفش والفراء الى ان المجرور بعدها قائم
مقام مرفوع فسيبويه تصرف في لولا وقالا انّ للولا مع الضمير
شانا ليس لها مع المظهر كما انّ للدن مع غدوة شانا ليس لها مع
غيرها وتصرف الاخفش والفراء في الضمائر فقالا انّ تصرفات
الضمائر لا تكاد تنحصر كتاكيد المنصوبات والمجرورات بالمرفوعات
نحو رأيتني انا ومررت بك انت ووقوع مرفوع موقع مجرور في قوله
ما انا كانت وكانا ما كثرت امثاله في كلام العرب اولى من تقدير ما
لم يكثر ورجح ابن الحاجب مذهب سيبويه بان قال اما قياسه
بما انا كانت فضعيف لقلة استعماله وشذوذه بخلاف ما حمل
عليه سيبويه فانه كثير واما وقوع مرفوع موقع مجرور في قولك
مررت بك انت فللضرورة اذ لا يمكن الا كذلك واما وقوع مرفوع
موقع منصوب فلضرورة الفرق بين التاكيد والبدل فاذا قالوا
ضربته اياه كان بدلا وضربته هو كان تاكيدا ورجح الشيخ الرضي
مذهب الاخفش وقال لو كان لولا حرف جر ولم تكن زائدة
للزمه متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره هنا
فانظر في ارائهم واسلك ما هو الصواب عندك ولولاكم مبتدأ

مبتدأ خبره ان يقال والجملة مبتدأ ومقول لقوله لولا انا ولولا
انت ولولا لما عرفت فيما سبق ان الضمير الواقع بعد لولا يجب ان
يكون مرفوعا منفصلا كما قال الله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين
هذا دليل بحسب الظاهر على ما قاله الاكثر لكن الدليل حقيقة عدم
وقوع خلافه في كلام الله تعالى فانتم على رأي البصريين مبتدأ خبره
محذوف وهو حاضر او موجود لقيام العلم به بعد لولا ظاهرا ولكنا
جواب لولا التي لغير التحضيض يكون باللام واما على رأي الكسائي
فانتم فاعل فعل محذوف ولكنا جوابها وعلى رأي الفراء انتم فاعل لولا وهو
بها لكنا وسنذكره في بحث لو ولولا تفصيلا ان شاء الله تعالى والرابع
كاف التشبيه اذا لم يكن زائدة والتشبيه عقد القلب على ان
احد الشيئين يسد مسد الآخر في معنى من المعاني نحو زيد كعمرو
واعلم ان هذا الكاف حرف على رأي جميع النحاة الا عند ابي
جعفر فانه قال الاظهر انها اسم ابدا لانها بمعنى مثل وما هو بمعنى
الاسم فهو اسم والجمهور استدلوا على حرفيتها بانه قالوا لو كان اسما
لما استقل بها الصلة لان الصلة لا تكون الا جملة فلو جعلت اسما
لكانت مضافة الى مدخولها والمضاف مع المضاف اليه كلمة واحدة
لا تصلح ان تجعل صلة واما اذا كانت حرفا فالحرف تقتضي متعلقا

يعني ارغيشي طوليدت قودو لوسني يوقدر

ومتعلق في الصلة لا يكون الا فعلا والفعل يقتضي فاعلا فيكون
الصلة جملة هذا هو الصواب لا محيص عنه فاذا علمت ما تلونا
عليك علمت ان زعم الاخفش محجوج عليه وان هذه الكاف قد
تكون زائدة كما في قوله تعالى ليس كمثله شئ وقد تكون اسما بمعنى
المثل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث تدخل
عليها حرف الجر والاخفش يجوز ذلك في غير ضرورة وزعم
الاخفش وابن عصفور انها لا تتعلق بشئ قال
ابن عصفور اذا قلت جاءني الذي كزيد ليس للكاف متعلق
لان المقدر في المجرور اذا وقع صلة لا يكون الا مناسبا للحرف
فان المقدر في نحو جاءني الذي في الدار استقر لان في للوعاء و
الاستقرار مناسب له ولو قلت جاءني الذي في الدار تريد
ضحك او اكل في الدار لم يجز لانه ليس في الكلام ما يدل عليه
فالمناسب لكاف التشبيه ان يقدر اشبه وهو غير جائز
لانه متعد بنفسه والعرب لم يتلفظ مع الكاف في موضع فلذ
لك ان الكاف لم يتعلق بشئ وهذا في غاية السقوط لان
المستقر يجوز فيه تقدير الافعال العامة وان وجد فيه قرينة
الخصوص غاية ما في الباب ان تقدير الافعال الخاصة عند وجود

وجود القرينة اكثر فائدة فيجوز ان يقدر في مثل جاءني الذي كزيد
وجد او كان او غير ذلك فعلم من هذا ان يكون كاف التشبيه من
هذا الباب على زعم الاخفش وابن عصفور في ذلك اي فيما
قاله الاخفش بحث حاصله ان كاف التشبيه ان جعلت
اسما يكون في محل الرفع على الخبرية وما بعدها مضاف اليه والاسم
لا يحتاج الى متعلق فهذا مسلم لكن لا يكون مما ذكرنا وان جعلت
حرفا فلا تخلو اما ان تكون زائدة اولا فان كانت زائدة تدخل
في القسم الاول وان لم تكن فلا بد له من متعلق المسئلة
مبتدأ و الثانية صفتها حكم مبتدأ ثان مضاف الى الجار والمجرور
عطف على الجار بعد المعرفة والنكرة ظرف للجار والمجرور و
انما قيد بالبعدية لان الجار والمجرور اذا كان مقدما يكون حالا
بالاتفاق فلا يحتمل الوجهين كحكم الكاف اما اسم بمعنى مثل على مذ
هب الاخفش فيكون في محل الرفع على انه خبر لمبتدأ ثان ومضاف الى الحكم
وحكم مضاف الى الجملة الخبرية صفتها او حرف وحكم مجرورها والجار
مع المجرور في محل الرفع على انه خبر مبتدأ والمبتدأ مع خبره خبر المبتدأ
الاول ويجوز ان يجعل المسئلة مبتدأ وخبره محذوفا او خبرا
لمبتدأ محذوف وهو هذه مع الفاء التفسيرية ويجوز ان تكون

المسئلة الثانية

ربط الجواب على الشرط المحذوف وهو عائد الكلام لان الاصل ارجاع
الضمير الى المضاف ويجوز ان تكون عائدا الى الجار والمجرور وتوحيد
الضمير اما من قبيل الاكتفاء او لكونهما بمنزلة شيء واحد فان قلت
ان الضمير بعد ذكر المضاف والمضاف اليه حقه ان ينصرف الى المضاف
دون المضاف اليه قلت بل قد يرجع الى المضاف اليه عند قيام
القرينة عليه واقتضاء المقام رجوعه اليه قد مر في كلام بعض
الفضلاء موضع عاد فيه ضمير الى المضاف اليه فقال شخص
من الحاضرين النحويين بقوله لا يعود الضمير الى المضاف اليه
فكيف اعدتموه فقال ذلك الفاضل من غير تلعثم قال تعالى
كمثل الحمار يحمل اسفارا ولم يزد على ذلك وفيه من اللطف
ما لا يخفى فقوله مبتدأ وخبره صفة في نحو رأيت طائرا على
غصن هو بالضم ما يتشعب عن ساق الشجر دقاقها وغلاظها
والصغيرة بها وجمعها غصون وغصنة واغصان لانه اى
الجار والمجرور وهو على غصن بعد نكرة محضة وهو طائرا
بالف في اكثر النسخ حكاية على اصله وما وقع في بعضها بغير الالف
ففيه يحتاج الى الكلام وحال عطف على صفة في قوله تعالى
فخرج على قومه في زينته اى متزينا وانما فسره بذلك بناء على

على مذهب جمهور النحاة وهو ان الحال لا يكون الا مشتقا واعلم
ان الجار والمجرور في محل النصب على الحالية لانه بعد معرفة
محضة وهي اى المعرفة المحضة الضمير المستتر في خرج ووصف
المعرفة بالمحضة لكون الضمير اعرف المعارف ومحتمل لهما اى
للصفة والحال نحو يعجبني الزهر المعجب المحير في النفس
بسبب ادراك امور غريبة وبمعنى السرور والوجدان
جائز ان يراد هنا والزهر بمعنى النور قال الجوهري زهرة النبات
نوره لا بمعنى الحسن بدلالة في اكمامه جمع كم بالكسر وهو
وعاء الطلع وغطاء النور وهذا ثمر يانع على اغصانه
يقال ينع الثمر بفتح النون ينيع بالفتح والكسر ينعا بفتح
الياء وضمها وسكون النون وينوعا بضمها اى نضج واينع مثله
ولم يسقط الياء من المستقبل لتقويتها باختها واليانع مثل
النضيج والناضج كذا قال الجوهري فقوله في اكمامه حال من
الزهر ويحتمل ان يكون صفة لان الزهر معرف بلام الجنس
فهو قريب من النكرة فيجوز كون الجملة الخبرية صفة له كما
عرفت في المسئلة الرابعة في الباب الاول والفاء في قوله
فهو لربط الجزاء على الشرط المحذوف وقوله على اغصانه صفة

ثانية لتمر بجملة لا يكون حالا منه لاختصاصه بالصفة الاولى وهو
بائع فقوله وقولك بالنصب عطف على الزهر ثمر بقول
القول بتقدير هو موصوف عطف على موصوف بالواو وفي
قولك ويجوز ان يكون قولك مبتدأ وموصوف خبره والجملة
معطوفة على الجملة المتقدمة فهو قريب من المعرفة لاختصاصه
بالصفة وهو بائع فيعامل معاملة المعرفة المسئلة الثالثة
متى وقع الجار والمجرور صفة لموصوف او صلة لموصول
او خبرا لمبتدأ او حالا لذي حال يتعلق بمحذوف تقديره
كائن وما اشبه ذلك عند من قدر المفرد او استقر وما اشبه
ذلك عند من قدر الفعل وعبارة المص صريح بان اللغو لا يكون
حالا ولا صفة ولا صلة ولا خبرا لان متعلقه لا يكون محذوفا
ولا من الافعال العامة اعلم ان للظرف المستقر ثلثة شروط
اذا فقد احدها لا يكون مستقرا الاول ان يكون المتعلق
متضمنا فيه والثاني ان يكون المتعلق من الافعال العامة
اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد بتقدير
فعل خاص لانه اكثر فائدة نص عليه كثير من الافاضل وهذا ال
تقدير الفعل الخاص لا يخرجه عن كونه مستقرا لان معنى ذلك

ذلك الفعل الخاص استقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل العام
لتوجيه الاعراب بخلاف اللغو فان متعلقه لا يجوز ان يكون فعلا
عاما فلما كان جواز تقدير الافعال العامة منظورا في المستقر
اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما كان عامله محذوفا وعاما و
الثالث ان يكون المتعلق مقدرا غير مذكور الا على مذهب ابن جني
فانه يجوز اظهار العامل في المستقر ورده النحاة بان لا احتياج اليه
على ان هذا يوجب ارتكاب التعسف في الفرق وانما سمي المستقر
مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه وسمي اللغو لغوا لان
هذا الظرف لغو بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام بدونه
ابتداء بخلاف المستقر لانه يسد مسد العامل واما ان كان صفة
للفضلة وهذا لا يمنع عن كونه جزءا من الكلام في اصله ولانه ملغاة
من جهة العمل حيث لا يعمل ظاهرا الا في المظهر ولا في المضمر قال
شارح اللباب وهذا التسمية خالية عن المناسبة واما انا فلا احب
التسمية باللغو لوقوعه في التنزيل والحديث ففيه اذن اخلال
بالادب فسميناه ظرفا خاصا لخصوص العامل فيه والمستقر
ظرفا عاما لان الملحوظ عموم العامل قال بعض الفضلاء
من المتأخرين ان القوم قالوا المستقر حظ من الاعراب

دون اللغو ولم اجد في كلامهم ما يحققه ويبقى غرضهم منه حتى
لا يرد عليهم الاشتراك في الاعراب بمحلين حيث قالوا ان بزيد
في مررت بزيد في محل النصب واجازوا في معطوفه النصب
وهو لغو فاقول متوكلا على الله ومعتمدا ان مرادهم بذلك
ان لا محل آخر له من الاعراب غير هذا المحل الا انه لا محل له من
الاعراب اصلا وللمستقر ذلك الا يرى انك اذا قلت زيد في الدار له
محل من الاعراب من جهة تعلقه بالخبر الحقيقي ومحل آخر غيره من
حيث انه هو الخبر بعد الحذف في ذلك بدليل انتقال الضمير عنه اليه
فيكون له محلان من الاعراب على ما يخفى على ذوي الالباب بخلاف
ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فان له محلا واحدا اقول يفهم منه
ان الجار والمجرور معا له محل من الاعراب في اللغو فعلى هذا اشكل

مطلب الفرق بين اللغو والمستقر

الفرق بين اللغو والمستقر لان المستقر لا يكون له محلان من
الاعراب اذا كان صلة كما مر في المسئلة التي لا محل لها من الاعراب
فالجدير بالقبول ما قاله بعض الفحول من انك اذا قلت مررت
بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب
والمنصوب على المفعولية هو المجرور فقط وان جعل القوم
المجموع تساهلا لان الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم يجري مجرى

المتعدي الا يرى ان معنى مررت بزيد امررت زيدا وجزء
الفعل لا يكون معمولا ولانه لو كان الجار والمجرور في محل النصب لامتنع
تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرفا لغوا فلم يكن له محل من الاعراب
ولان القوم اجازوا في معطوفه النصب فلو كان مجموع الجار و
المجرور منصوب المحل للزم ان يتعدى الفعل الى المعطوف بنفسه
واعلم ايضا ان الفعل اذا تعدى الى مفعولين وثانيهما غير صريح
يقول النحاة ان المفعول الثاني مفعول للفعل صريحا اجراء على اصلهم لكون الفعل
عاملا في المفعولين صريحا الا ان الواقع صلة يتعين فيه تقدير
المستقر وما اشبهه ذلك من الفعل وهذا الاستثناء يجوز ان يكون
متصلا او منقطعا بمعنى لكن المشددة لان الواقع صلة
لا يكون الا جملة اعلم ان البصريين اختلفوا في سائر الظرف
المستقر ان المقدر هو الفعل او اسم الفاعل فذهب الى الاول
قال صاحب التلخيص وهو الاصح لكون الفعل اصلا
في العمل وذهب بعضهم الى الثاني قال شارح اللباب
وهو الاولى لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا وانما اسند الاختلاف
الى البصريين لان الكوفيين لا يقولون بتقدير الفعل فعندهم لا يتعلق
بشيء اصلا ذكره الشيخ الرضي وهو اختيار ابي العباس من النحويين

وبعض شراح الكافية ذكر الاختلاف بين البصريين والكوفيين لكن
الاعتماد على الاول وقد تقدم فيما قبله في المسئلة الثانى
مثال الحال وهو قوله تعالى فخرج على قومه في زينته والصفة
وهو رأيت طائرا على غصن ومثال مبتدأ مضاف الى الخبر وجملة
الحمد لله خبره فان الجار والمجرور متعلق بثابت او ثبت خبر
المبتدأ وهو الحمد ومثال الصلة قوله تعالى وله من في السموات
والارض فمن موصولة ومبتدأ والظرف المقدم خبر له وقيل
من مرفوع بالظرف والجار متعلق باستقر صلة من
المسئلة الرابعة يجوز في الجار والمجرور في هذه
المواضع الاربعة وهى كونه صفة وحالا وصلة وخبرا و
حيث في محل الجر عطف على هذه المواضع ووقع بعد نفى
او استفهام ان يرفع الفاعل جملة يرفع الفاعل في
تاويل المصدر بان فاعل يجوز هذا عند اكثر البصريين لان الجار
والمجرور والظرف واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لا يعمل الا بالاعتماد على الاشياء الستة المذكورة هذا اى وجوب
الاعتماد في هذه المذكورات عند المتأخرين وعند المتقدمين
لا يجب الاعتماد في الفاعل والمفعول والظرف بل في سائرها

واما عند الكوفيين والاخفش منا فيعمل جميع تلك المذكورات بغير
اعتماد على الاشياء الستة المذكورة فلا تختص في هذه المواضع
تقول مررت برجل في الدار ابوه فجملة في الدار ابوه في محل
الجر على انها صفة لرجل وابوه بالرفع فاعل الجار والمجرور وهو يعمل
فيه بالاعتماد على الموصوف وبعض النحاة اختلف فيه والمص
اشار اليه وقال فلك في ابوه وجهان احدهما ان تقدر
اى ابوه فاعلا بالجار والمجرور لنيابته اى لنيابة الجار والمجرور
وتوحيد الضمير لما لكونهما كشئ واحد او على سبيل البدل او من
قبيل الاكتفاء عن استقر محذوفا هذا صريح بان اختيار المص
في تقدير متعلق في الظرف هو الفعل نعم يجوز ان يكون من قبيل
الاكتفاء لكن الاول اولى فهو محذوف حال عن ضمير استقر
وهذا اى تقدير ابوه فاعلا بالجار والمجرور هو الراجح
عند الحذاق بضم الحاء المهملة جمع حاذق وهو ماهر والثانى
مبتدأ وجملة ان تقدره خبره وقد يتعدى الى المفعولين
لانه ثلاثية متعد بنفسه يقال قدرت الشئ فيتعدى الى الثانى
بالتضعيف فمفعول الاول الضمير الراجع الى ابوه والثانى قوله
مبتدأ مؤخرا صفة والجار والمجرور خبرا الواو للعطف هى

وما بعدها باسرها معطوف على مفعولي ان تقدم الجار والمجرور خبرا

وقوله متقدما صفة خبرا وعلى هذا المنوال اعراب قوله والجملة

صفة فعلى هذا الوجه الجملة التي تقع صفة لرجل لكونه اسمية لان

ابوه مبتدا والظرف المقدم خبره ونقول في الاعتماد على النفي

ما في الدار احد ما بمعنى ليس ولا عمل لها لكونه خبرها مقدما على اسمها

فعند الحذاق احد مرفوع على انه فاعل الجار والمجرور لاعتماده على

النفي واما عند سائرهم فاحد مبتدأ وفي الدار خبره وقال الله تعالى

أفي الله شك هذا مثال الاعتماد على الاستفهام خلافا

لمن جعله مبتدأ والجار والمجرور خبرا ومثال الاعتماد على الموصول

جاءني الذي في الدار ابوه ومثال الاعتماد على المبتدأ زيد في الدار

ابوه ومثال الاعتماد على ذي الحال رأيت زيدا في الدار ابوه

اعلم ان اكثر النحويين زادوا في الاعتماد على الستة

الاعتماد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا لكن المحققين جعلوه

في حكم الاعتماد على الموصوف اي كوكبا طالعا جبلا وعند الامام يجوز زوقي

يجوز على حرف الجر فقولهم يجب الاعتماد على الاشياء الستة

مبني على الاكثر الاستعمال تنبيه وتم هذا البحث بالتنبيه

لانه قد سبق منه ذكره فان التنبيه انما يستعمل فيما تعلق به غرض

غرض من العلم او كان حكمه حكما كالبديهيات جميع مبتدأ

مضاف الى ما ذكرناه في الجار والمجرور ثابت خبره في الظرف

سواء كان ظرفا حقيقة او ما جرى مجراه فلاش تعلقه بفعل

مثال الظرف نحو جاؤا اباهم عشاء يبكون قال ابو البقاء

فيه وجهان احدهما هو ظرف متعلق بجاؤا اي جاؤا وقت العشاء

ويبكون حال منه والثاني جمع عاش كقائم وقيام وقال

الشيخ البيضاوي وقرئ عشيا وهو تصغير عشي وعشى بالضم

والقصر جمع اعشى اي عشوا من البكاء انتهى قال

في الصحاح العشي والعشية من صلاة المغرب الى العتمة تقول

اتيته عشي امس وعشية امس وتصغير العشي عشيان

على غير مكبره كانهم صغروا عشيانا فيفهم منه ان لا يكون تصغير

عشي عشيا وقوله عشوا من البكاء معناه يتعامون من البكاء

يقال عشي بالكسر اذا كان في بصره آفة وعشى بالفتح اذا تعشى بلا

آفة فيكون مشتقا من المفتوح فعلى هذا يندفع ما قيل فيه وضعف

لان قد ذمي ما يكون في ذلك اليوم لا يعشى به انسان ومثال ما

جرى مجرى الظرف او اطرحوه ارضا فارضا نكرة مبهمة فلذلك

نصبت كالظروف المبهمة وليس بمفعول ثان لاطرحوه لانه

يتعدى الى الثاني وجوز ابو البقاء في جعله بمعنى اذكره او معنى
فعل نحو زيد منتبذ يوم الجمعة فيوم ظرف من الظرف الزمان
المحدود ومتعلق بمعنى الفعل وهو مكان او وجالس امام خطيب
فامام من ظروف المكان المبهم متعلق بجالس وهو في معنى الفعل
ومثال مبتدأ مضاف الى وقوعه والوقوع مصدر مضاف
الى فاعله وهو الضمير العائد الى الظرف وصفة بالنصب مفعوله
ونحو خبر مبتدأ مضاف الى جملة مررت بطائر فوق غصن
فوق ظرف مكان مبهم منصوب لفظا ومجرور محلا لكونه صفة
لطائر وانما جعل صفة لكون طائر نكرة محضة وحالا بالنصب
عطف على صفة نحو رأيت الهلال بين السحاب فبين
ظرف مكان مبهم حال من الهلال لكونه معرفة لان اللام فيه
للاشارة الى حصة معينة من نفس الحقيقة بدلالة وحدة
الهلال ومحتملا عطف اما على صفة او حالا لهما اى
للصفة والحال نحو يعجبني الثمر فوق الاغصان هذا
مثال لوقوع الظرف بعد معرفة غير محضة فان قوله الثمر
قريب من النكرة لان اللام فيه للاشارة الى حصة غير
معينة من نفس الحقيقة فيجوز كون الظرف وهو فوق حالا

فالاول في المثال الاول صفة لانه وقع بعد النكرة وهو قريب من النكرة فان راعيت معناه جعلت الظرف صفة له وان راعيت لفظه جعلته حالا ... واما الثاني في المثال الثاني فلانه وقع بعد النكرة الموصوفة بيانعة وهكذا الموصوف قريب من المعرفة فان لم تكتف بالصفة جعلت الظرف صفة ثانية وان اكتفيت بها جعلته حالا من النكرة الموصوفة ازهري

حالا منه بالنظر الى الظاهر حرف التعريف وصفة له لكونه كالنكرة في المعنى
ورأيت ثمرة يانعة فوق غصن هذا مثال لوقوع الظرف
بعد نكرة غير محضة فان ثمرة موصوفة بيانعة فيجوز ان يكون
فوق صفة لها لكونها نكرة وحالا منها لكونها مخصصة بالوصف
فتقرب من المعرفة ومثال وقوعه خبرا والركب اسفل
منكم الركب مبتدأ واسفل منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف
تقديره كائنا او استقر ومرفوع في محل على انه خبر مبتدأ اى
الركب اسفل مكانا اى اشد تسفلا كذا ذكره ابو البقاء ولا يخفى
على ذى مسكة ان هذا الكلام يشعر انه في الاصل افعل التفضيل استعمل
في الظرف الركب ركبان الابل وهم العشرة فصاعدا اسم جمع
عند سيبويه وهو الاصح وجمع عند الفراء والاخفش وقد يكون
للخيل ذكره في القاموس وما وقع في الصحاح والركب اصحاب
الابل في السفر دون الدواب وصلة بالنصب عطف على
على خبرا اى ومثال وقوع الظرف صلة ومن عنده لا يستكبرون
فمن موصولة مبتدأ وصلتها عنده وجملة لا يستكبرون
خبرا ومثال رفعه الفاعل زيد عنده مال زيد مبتدأ
وعنده ظرف عامل في مال بالاعتماد على المبتدأ وجملة عنده مال

خبر زيد هذا على رأي حذاق النحاة وأما على رأي سائرهم فزيد مبتدأ
وما له مبتدأ ثان وعنده خبره والمبتدأ مع خبره خبر زيد والمصنف
اشار اليه بقوله **ويجوز تقديرها** اي تقدير جملة عنده ماله
مبتدأ وخبرا وانما جعل عنده خبرا لان الظرف لا يصير مخبرا عنه
وقس على ذلك اعتماد الظرف في العمل على الموصوف والموصول
وذي الحال والنفي والاستفهام والمصنف لم يذكر مثالا لها اكتفاء
بمثال الاعتماد على المبتدأ وايراد هذه الامثلة يشعر ظاهرا ان عمل
الظرف لا يكون الا بالاعتماد وهو مذهب المتأخرين كما عرفت
قال الجوهري فيها ثلث لغات وهي عَند وعِند وعُند
بكسر العين وفتحها وضمها وهي ظرف في الزمان والمكان تقول عند
الحائط وعند الليل الا انها ظرف غير متمكن لا تقول عندك
واسع بالرفع وقد ادخلوا عليها من فقط من بين حروف الجارة كما
ادخلوها على لدن قال الله تعالى رحمة من عندنا وقال
من لدنا ولا يقال الى عندك والى لدنك وقد يغرى بها يقول
عندك زيدا اي خذه انتهى قال شارح الالفية فيكون
اسم فعل على هذا التقدير **واعلم** ان عند على ما هو
المفهوم من الصحاح والمصرح في شرح الرضي وغيره انها ظرف غير

مطلب عند

غير متصرف اي لازم للظرفية وان كانت مجرورة بمن لانها لا تخرج بها
عن عدم التصرف لكثرة زيادتها فلم يعتد بدخولها خلافا لابن الحاجب
حيث قال تدخل عليها من فلا يلزم الظرفية ذكره في ايضاحه
ومع غير متصرف في الزمان والمكان وهي حرف عند ابي علي الفارسي
خلافا للجمهور فان عندهم ظرف معرب لازم للنصب وظاهر كلام
سيبويه انها مبني ويلزم اضافتها ان ذكر احد المصطحبين بعدها
نحو كنت مع زيد وان ذكر قبلها يكون منونا منصوبا على الظرفية
نحو جئنا معا وقيل انتصابه على الحالية اي مجتمعين وقد يدخل
عليه من وهو شاذ كذا في الرضي وبين ظرف من المتصرف المتوسط
دخل عليه من ودون ان كان بمعنى القدام يكون من المتصرف
النادر فيدخل عليه من نادرا وان كان بمعنى القرب او الاسفل
الذي يستعار به من معنى التجاوز وان بمعنى القبل يكون متصرفا
اي غير لازم للظرفية وان كان بمعنى الغير يكون متصرفا ايضا
دخل عليه من وفي نادرا فليكن هذا الكلام على ذكر منك فانه
ينفعك في مواضع شتى **الباب الثالث**
في تفسير اي في بيان **كلمات يحتاج اليها المعرب** بالرفع فاعل
يحتاج **وهي** مبتدأ راجع الى الكلمات المحتاج الى تفسيرها وخبره

مطلب مع

مطلب الباب

عشرون كلمةً بالنصب تمييز عشرون وهي ثمانية انواع

احدها اي احد الانواع ما جاء على وجه واحد وهو مبتدأ

عائد الى الذى عبارة عن الكلمة وتذكير الضمير باعتبار ظاهره

وخبره اربعة احدها اي احد الكلمة التي جاءت على وجه واحد

قطّ بتشديد الطاء وضمها مع فتح القاف في اللغة الفصحى

قال بعضهم اصله قطُط بفتح القاف وضم الطاء الاولى

وسكون الثانية فلما سكن الاول للادغام جعل الآخر متحركا بالضم

ومنهم من يتبع الضمة الى الضمة ويقول قُطُّ بضم القاف

مثل مُدُّ ومنهم من يجعلها اذا فتحها على اصلها بالضمة التي في مُدُّ

ويقول قَطْ بالتخفيف ومنهم من يتبع الضمة الى الضمة في

المخففة ويقول قُطُ بضمتين مثل مُذُ وهي قليلة هذا اذا كانت

بمعنى الدهر واما اذا كانت بمعنى حسب وهو الاكتفاء فهي مفتوحة القاف

ساكنة الطاء وهي مبنية على الضم وفي ذكر علة بنائها وجوه

قال صاحب التسهيل لتضمنها معنى في ومن

الاستغراقية على سبيل اللزوم او لشبهها بالحرف في الافتقار

الى الجملة وقال ابن الحاجب لتضمنها معنى لام

التعريف لان معناها استغراق الزمان الماضي جميعه وهو

وهو قول بعض المتقدمين وقال بعضهم ..

لتضمنها معنى الحرفين فانك اذا قلت ما رأيته قط فكانك

قلت ما رأيته مذ خلقني الله حتى هذا الآن واما علة بنائها على

الضم فعند ابن مالك حملا على قبلُ المنوي اضافته وقال

شارح المفصل بناؤها على الضم للمبالغة في المعنى وهذا لان

زيادة اللفظ كما هي لزيادة المعنى فكذلك قوة اللفظ

لقوة المعنى فهو ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان

يفهم منه ظاهرا ان عمومها بحسب الوضع لكن لا يحتاج لى انكون

عمومها لوقوعها في سياق النفي ويرشدك اليه قول بعضهم

ومعناها الزمان وقول ابن مالك لتضمنها معنى من الاستغراقية

على سبيل اللزوم وما قال ابن الحاجب لان معناها استغراق

الزمان الماضي جميعه وهو قول بعض المتقدمين نحو ما فعلته

قط وقول العامة لا افعله قط لحن اي خطأ في الكلام

قال الحريري في درة وهو من افحش الخطأ لتعارض

معانيه وتناقض الكلام فيه وذلك لان العرب تستعمل

لفظة ابدا فيما يستقبل فيقولون ما كلمته قط ولا اكلمه ابدا

والمعنى في قولهم ما كلمته قط اي فيما انقطع من عمري لانه من

قطعته منه اذا قطعته عرضا وقال صاحب التيسير
ملازمة للماضي وانا ما رأيته ولم اطلع على خلافه وللنفي اكثر وربما
يستعمل بدونه سواء كان لفظا او معنى نحو كنت اراه قط
اى دائما وقد يستعمل لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذيب قط فانه
هو الصحيح لكن المصنفين المحققين استعملوا في تراكيبهم بالمضارع
مع نفيهم في مصنفاتهم قال الزمخشري في تفسير
قوله تعالى ولا تجعلوا لله اندادا لمن لا يصلح ان يكون له ند قط و
قال الفاضل التفتازاني استعمل المص قط في
مستقبل تجوزا وتسامحا ولم يقل غلطا ولحنا ومع هذا استعمل
في تراكيبه كثيرا خصوصا في المطول قال تعريف
الفصاحة اولا ينطبق قط في باب الاسناد الخبري لا يجتمعان
قط **واعلم** ان قط اذا كانت ظرفا لا يتصل بها ياء المتكلم
واما اذا كانت اسما بمعنى حسب فيتصل بها فيكون بالنون على غير
القياس ويجوز حذفها فيقال قطني وقطي واما اذا كانت
اسم فعل بمعنى انته فعند اتصالها بياء المتكلم يكون بالنون
هذا على مذهب البصريين واما عند الكوفيين اذا كانت بمعنى
حسب يقال بغير نون كما يقال حسبي واما من جعلها اسم

مطلب قط

عوض ظرف لاستغراق المستقبل مثل ابدا الا انه مختص بالنفي وهو معرب ان اضيف كقولهم لا افعله عوض العائضين مبني ان لم يضف وبناؤه اما على الضم كقبل او على الكسر كامس او على الفتح كاين

اسم فعل قال بالنون لكن يفعل في غير باب اسماء الافعال
وكثيرا ما يقترن بالفاء على كونها من اسماء الافعال تزيينا للفظ فكانها
جزاء شرط محذوف **وثانيها عوض بفتح اوله** وقد يروى
بالضم **وتثليث آخره** بالحركات الثلثة لكن الفتح افصح لانه
في الاصل منصوب على الظرفية فبقي بعد ذهاب الاعراب على صورة
ما كانت عليه واما الكسر فلجريه على اصل التقاء الساكنين واما
الضم فلانه محمول على قبل **وهو ظرف لاستغراق ما يستقبل**
من الزمان ويسمى الزمان عوضا لانه الضمير كلما ذهبت
مدة عوضت عنها **مدة اخرى** فيكون ماخوذا من العوض
والفرق بين المدة والزمان والوقت ان المدة المطلقة امتداد
حركة الفلك من مبدئها الى منتهاها والزمان مدة مقسومة
والوقت الزمان المفروض نص عليه الشيخ البيضاوي في
تفسير سورة البقرة فعلم منه ان قوله ويسمى الزمان
عوضا ليس مقابلا للمدة والوقت كما لا يخفى على من له معرفة
اساليب الكلام **تقول لا افعله عوض** بالنفي في المستقبل
ويستعمل بالاثبات في الماضي وهذا مفهوم عن عبارة الرضي
فلذلك لم يقل ابن هشام ما فعلته عوض لحن في الكلام و قال

فان اضفته اعربته **ونصبته** على الظرفية
فقلت لا افعله **عوض العائضين**
كما تقول دهر الداهرين ومن غير الغالب
ما ذكره ابن مالك في التسهيل من ان عوض
قد يرد للماضي فيكون بمعنى قط واستشهد عليه
بقوله فلم ار عاما عوض اكثر هالكا

مطلب عوض

مطلب الظرف

صاحب اليمين عوض كلمة تجري مجرى القسم فمعناه اقسم بالدهر

لا افعل هذا الامر فحذف حرف القسم ونصب المقسم به

كما في قولك الله لا افعلن وكذلك ابدا اي يكون ظرفا للمستقبل

من الزمان في نحو لا افعل ابدا اعلم ان معناه يردونا

ابدا على عوض فلذلك قال ———— محمد وكذلك ابدا

ولم يجعل شيئا مستقلا وهو معرب لدخول لام التعريف

عليه ولو كان متضمنا لها لامتنع دخولها عليه تقول

فيها اي في حق ابدا في مثل هذا المثال لاستغراق

ما يستقبل من الزمان ظاهر هذا الكلام يشعر بان لا يكون

بين عوض وابدا فرق لكن قال ———— الرضي والفرق

بينهما ان قط وعوض للشيوع مطلقا وللنفي كثيرا واما

ابدا فليس مخصوصا بالشيوع ويستعمل في النفي والاثبات

نحو طال الابد انتهى والثالث مما جاء على وجه

واحد اجل بسكون اللام وهو حرف لتصديق الخبر

سواء كان الخبر مثبتا او منفيا يقال في المثبت جائني

زيد وفي النفي ما جاءني زيد فتقول اجل اي

صدقت ذكر في بعض كتب النحو ان اجل لتصديق الخبر

مطلب ابدا

مطلب اجل

الخبر ماضيا او غيره ولا يستعمل في الاستفهام الا عند الاخفش

الا انها في الخبر احسن من نعم ونعم احسن منها في الاستفهام

ونقل بعض شراح تلك الرسالة عن الكشاف اما اجل فهو

جواب في تصديق الخبر ولتحقيق الطلب وذلك تقول

لمن قام زيد اجل ولمن قال اضرب زيدا اجل فلا يكون جوابا

للنهي ولا للنفي والرابع بلى وهو حرف ثلاثي الوضع والالف

في نفس الكلمة عند اكثر النحاة لايجاب النفي قال بعضهم

انما اختار وا بلى للرجوع عن النفي والاقرار بما بعده لان

اصلها كان رجوعا محضا عن الجحد اذ قالوا ما قام زيد بل عمرو فكانت

كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها فزادوا الالف

ليصلح الوقوف عليها فنظيرها لما فوقه مجردا بالنصب

خبر كان مقدم عليه اي سواء كان النفي مجردا عن اداة الاستفهام

نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن

زعم فعل ماض تارة للعلم وتارة للظن وتارة للباطل على

شرح الكرماني كنية الكذب الزعم ويتعدى الى مفعولين و

الموصول مع صلته وهو الذين كفروا فاعل زعم وان مخففة من الثقيلة

واسمها محذوف وهو ضمير الشان وخبرها لن يبعثوا وان مع اسمها

مطلب بلى

وخبره قامت مقام مفعولين نعم وإي قسم اكد به الجواب
وهو لتبعثن او كان النفي مقرونا بالاستفهام سواء اريد
بالاستفهام عن حقيقة النفي واريد التقرير والتوبيخ اجرى التقرير
مجرى النفي نحو الست بربكم قالوا بلى اي انت ربنا
لم يكون جوابا عن النفي ونعم الكفر بتقرير الثاني تقريره لا قول
ولم يكن مع جوازه لان تقرير الثاني اولى في الرد الى
ما قبله وقد يجي بلى لتصديق الايجاب على سبيل الشذوذ
كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد النوع الثاني
ما جاء على وجهين وهو المفرد اما راجع الى ما او الى النوع
الثاني اذا من حيث هي اعم من ان يكون موضوعة للظرفية
او لمجي المفاجاة فتارة اي مرة ذكره مختار الصحاح يقال
فعل تارة اي مرة بعد مرة والجمع تارات وتير كعنب وربما
قالوا تار بعد تار بحذف الهاء انتهى وانتصابه اما على
الظرفية او على المصدرية على قياس ما قيل في ضربت مرة يقع فيها
اي في اذا ظرف مستقبل بكسر الباء ويجوز بالفتح كذا صححه
الفاضل التفتازاني خافض اي جار لشرطه بالاضافة
فان اضافته لازمة الى ما يليه عند الاكثر منصوب بجوابه اي

اي بعمل جوابه فيه عمل النصب على الظرفية اذا كانت للشرط والمذهب
الكوفيين خلافه فانهم قالوا ان وضعه للوقت المعين وانه لا يتعلق الا
الى ما يتعلق به من شرطه فيصير مضافا الى الشرط فاذا صار مضافا
تعذر عمل المضاف اليه في المضاف لئلا يؤدي الى ان يكون الشيء
عاملا ومعمولا من وجه واحد وهذا لا يجوز فوجب ان يكون
العامل هو الجواب قال ابن الحاجب والحق ان اذا
ومتى سواء في كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة في اذا لا معنى له
وما ذكروه من كونه لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل
بعده كما يحصل بقولك زمانا طلعت فيه الشمس فانه يحصل
التعيين ولا تلزم الاضافة واذا لم تلزم اذا اكرمتني اليوم اكرمتك
غدا وقال الشيخ الرضي فاذا خلاف ان كان ما يليه عاملا
فليس بمضاف والا يكون مضافا وهذا لا فائدة ما لم يفد قول
المعربين لانه يفهم منه كونه للشرط وكونه منصوبا بجوابه واوجز
لما فيه من قلة اللفظ من قول المعربين وهو ظرف لما يستقبل
من الزمان وان دخل على الماضي نحو اذا جاءك المنافقون وقد
في الماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى
بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وقد يستعمل في الاستمرار

نحو قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا اعلم ان حتى اذا دخل
على اذا يقتضي جوابا جاز ان يكون حتى حرف ابتداء وان يكون جارة لاذا عند
الزمخشري واختاره ابن مالك وقال ابو البقاء وصاحب البسيط ان
اذا في موضع نصب بحتى وعن محمد بن مسعود الغزني ومن زعم ان محل
اذا جر فزعمه باطل لان اذا ظرف محض لا يجر البتة وفيه معنى الشرط
غالبا وانما قال غالبا اذ قد يتجرد عن تضمن معنى المجازاة وتستعمل
ظرفا محضا نحو قوله والليل اذا يغشى وقد يستعمل اسما مجردا عن
معنى الظرفية نحو اذا قام زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو فاذا هنا مبتدأ وخبر نص على ذلك سيبويه وتختص اذا
هذه بالجملة الفعلية على المختار عند سيبويه والاخفش فانهما
يجوزان الجملة الاسمية بعدها بالعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو لكن
المختار كون الجملة بعدها فعلية وعند المبرد يجب الفعل بعدها لفظا
او تقديرا وتارة يقال فيها حرف مفاجأة وكون اذا هذه
حرف اختاره المص وهو مذهب الكوفيين وحكاية عن الاخفش و
اختاره الشلوبين في احد قوليه وقال الشيخ الرضي والاقرب
كونها حرفا فلا محل لها من الاعراب واما عند سيبويه فهي باقية
على ظرفيتها لكن الاختلاف في كونها للزمان او للمكان فذهب الزجاج الى

الاول والمبرد الى الثاني وتختص اذا حال كونها للمفاجأة بالجملة
الاسمية لقصد ايقاع المخالفة بين اذا الشرطية والمفاجأة نحو خرجت
فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل
في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر وقد استغنوا عن اظهاره
لقوة ما فيه من الدلالة واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة
السبع مسببة عن الخروج وما قاله المازني ليس بشيء وهو كون
الفاء زائدة وقال بعض النحاة الاقرب انها للعطف
من جهة المعنى وحاصل المعنى خرجت ففاجأة زمان وقوع السبع
على رأي الزجاج او مكان وقوع السبع على المبرد غالبا اي اكثريا
وفي هذا القيد اشارة الى انها قد تدخل على الجملة الفعلية اذا كان
الفعل مصحوبا بقد نقله الاخفش عن بعض فصحاء العرب نحو
خرجت فاذا قد قام زيد وقد اجتمعتا اي اذا الظرفية والمفاجأة
في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا
الاولى للشرط والثانية للمفاجأة نائب مناب الفاء في جواب الاولى
النوع الثالث ما جاء على ثلثة اوجه وهو اي ما جاء على
ثلاثة اوجه سبعة وقع في بعض النسخ سبع بغير التاء لان اوجه
كون الكثير المبحوث عنها حرفا وهو تغليب التأنيث على التذكير اذا

كان مونث كثيرا احدها اى احد السبع اذ من حيث هى هى تارة
ظرف لما مضى من الزمان غالبا سواء دخلت على الماضى او على
المضارع وقد تستعمل في المضارع نحو قوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم اى الاغلال في اعناقهم وتدخل على الجملتين
الخبريتين اى الفعلية والاسمية لعدم تضمن معنى الشرط الذى يقتضى
الفعل بعده نحو واذكروا اذ انتم قليل فاذكروا عامل في اذ وهو
ظرف داخل على الجملة الاسمية وهى انتم قليل والجملة مضاف اليها
لاذ واعلم ان اذ هذه يجوز دخولها على الاسمية سواء
كان خبرها مفردا اى فعلا مذكورا او جملة نحو اذ زيد يقوم و
قد استقبحوا اذ زيد قام لان الفعل الماضى لا يكون خبرا الا اذا اريد
الاخبار بما مضى وهذا الاخبار حاصل من نفس اذ لان مدلول
اذ وقام من الزمان واحد وقد اجتمعا في كلام فلم يحسن الفصل
واذكروا اذ كنتم قليلا فاذ هاهنا ظرف مضاف الى الجملة الفعلية
وهى كنتم فكان من الافعال الناقصة اسمها ضمير المخاطبين وخبرها
قليلا وتارة حرف مفاجأة فتختص بالجملة الفعلية فعلها
ماض غالبا وانما قلنا غالبا لانها قد تدخل على الاسمية نحو خرجت
فاذ زيد قائم اعلم ان كونها للمفاجأة قليل حتى ان ابن الحاجب

الحاجب لم يذكرها في مقدمته واعتذر بعض الشراح من عدم ذكره
بالندرة وان الاختلاف في اذ هذه كالاختلاف في اذا في كونها
حرفا وظرفا وبعد كونها ظرفا هل هى للزمان او المكان وذهب ابو
عبيد الى انها زائدة ثم ذكره في بعض كتب النحو ان اذ واذا كانتا للمفاجأة
فاختلفوا على الاختلاف النحاة فذهب ابن الحاجب انهما مضافتان
الى ما بعدهما وجه كون العامل فيهما معنى المفاجأة عنده لان المانع من الا
كون شرطها عاملا ليس فيها فلما زال المانع لزم الاضافة فعلى هذا
يلزم ان تكونا زمانيتين وذهب بعض النحاة الى انهما لا تكونان
مضافتين فيجوز ان يكون وجهه ما قال بعض النحاة وهو ان اذ واذا
اذا كانا مدخولهما اسما يكون مبتدأ واذ واذا خبرا مقدما عليه و
يجوز ان يكون كونهما مكانيتين لان ظروف المكان لا تضاف الى الجملة
الا حيث كقوله اى كقول الشاعر فبينما العسر اذ دارت مياسير
المياسير جمع موسر كمفاطير ومفطر اول البيت واستقدر الله
خيرا وارضين به فالفاء في فبينما يجوز ان يكون للعطف على التعقيب
او للسببية اعلم ان بينا وبينما او مشبعة او متصلة بما
الزائدة والمصدرية وما قيل انه موصول فبعيد لانه يحتاج الى كثرة
الحذف ظرف بمعنى الشرط اجيب تارة باذا وباذ وتارة بالفعل

والاصمعي لما رأى مجيء الفعل منا غير جامع استقلال المعنى استفصح
طرحهما والجميع جيد كذا قال ابن الحاجب في الايضاح ومن الظروف
الزمانية وان كان قبل الاشباع والزيادة تستعمل في الزمان والمكان
نص عليه الشيخ الرضي حيث قال بين تستعمل في
الزمان والمكان اما اذا اشبع وكفت بما واضيف فلا يكون الا للزمان
فلا بد لها من جواب فان جرد عن كلمة اذ واذا فالعامل جوابه
والا ففي المفاجاة هذا على رأي بعض النحاة واما على مذهب المبرد
ان اذا واذ ظرف مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرفا زمان له
فيكون اذ واذا منصوبي المحل على الظرفية وعلى مذهب الزجاج
ان اذ واذا ظرفان مضافان الى الجملة بعدهما مخرجان عن الظرفية
مبتدأن خبرهما بينا وبينما قيل الصواب مذهبهما فاذا انتقش
ما ذكرنا على صحيفة ذهنك علمت ان قول صاحب المتوسط
وبين ظرف مكان وما زائدة والعسر مبتدأ خبره محذوف وهو
موجود وهو العامل في بين والزمان مضاف الى هذه الجملة تقديره
فبين زمان العسر موجود والعامل في اذ دارت لانه ليس بمضاف
الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت في بين لكونها
بين واذ ظر في المكان الا على سبيل البدل لا يخلو عن مخالفة

مطلب

مخالفة واضطراب خصوصا في قوله ان بينما ظرف مكان لما عرفت
انه اذا كف بما يكون ظرف زمان عندهم وتارة تجيء للتعليل
كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اي لاجل ظلمكم
قال الشيخ الرضي والاولى حرفيتها حينئذ اذ لا معنى
لتأويلها بالوقت حتى يدخل في هذا الاسم اعلم ان المصنف
ذكرها مما جاء على ثلثة اوجه وقد تستعمل بمعنى ان المصدرية ذكره
الشيخ البيضاوي في سورة مريم في قوله واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت
والمص لم يذكر هذا الوجه اما لكونه على رأي البعض حيث قال
في شرح اللب واخرجه بعضهم عن الظرفية وجعله كان المصدرية
او لشهرته ثمانيتها لما قال الكوفيون اصلها لم زيدت
عليها ما وقال سيبويه هي على الاصل ليست فيها ما زائدة
لان لما يقع في مواضع لا يقع فيها لم كقول الرجل لصاحبه اقدم
فلان فيقول لما ولم يقع لم مفردة كذا قالوا اقول هذا الدليل
لا يدل على اصالتها اذ يجوز ان يتغير حكم الاصل بزيادة ما كما في
هلا فانها مركبة من هل ولا وهل لا يدخل على جملة فعلية تقدم مفعولها
الا على ان يكون منصوبا بما بعده او بمقدر فلا يقال هل زيدا ضربته
بخلاف هلا فانه يصح ان يقال هلا زيدا ضربته تقال فيها

اى في لما نحو لما جاءني زيد جاءني عمرو وحرف قوله حرف
مبتدأ وخبره جملة ظرفية متقدمة عليه وهي في نحو لما جاءني
زيد جاءني عمرو ومضاف الى وجود واضافته بمعنى اللام لوجود
الوجود هنا بمعنى الثبوت المقابل للنفي والتنوين عوض عن المضاف
اليه اى حرف لثبوت الثاني لثبوت الاول وهذا مذهب ابن
خروف فان لما عنده حرف تدل على ربط جملة باخرى ربط السببية
فبعض النحاة يعبر عنها كما عبر المص وبعضهم بحرف وجوب
لوجوب وتختص بالماضي اى لفظا ومعنى وزعم ابو علي
الفارسي ومن تبعه انها ظرف بمعنى حين والظاهر من
لفظ زعم كون قوله مردودا وفي شرح الالفية قال ابن مالك
لما بمعنى اذ بدل بمعنى وقيل هذا حسن لانها مختصة
بالماضي وبالاضافة كاذ ويقال فيها ظرف لغو متعلق بيقال
والضمير راجع الى لما في نحو بل لما يذوقوا عذاب حرف
مبتدأ مضاف الى جزم وقوله في نحو خبر مقدم عليه وقوله لنفي
مضارع خبر ثان له وقلبه بالجر عطف عليه و ماضيا مفعول
قلب فعلى هذا الوجه يكون هذا القول بيانا لاحوال لما لكن
علم بالالتزام انها للجزم ويجوز ان يكون اللام للتعليل لانه لما ذكر

ذكر اختصاص لما بالنفي والقلب علم بالالتزام انها للجزم .
فالتعليل باحد المتلوين نوع من البلاغة ولما هذه تنفي
المضارع وتصرف معناه الى المضي عند المبرد واكثرهما فرعي
وعند ابي موسى تصرف لفظ الماضي الى المضارع وهذا انسب الى
سيبويه متصلا حال من المضاف اليه وهو المضارع نفي
فاعل متصلا وضمير نفيه راجع الى المضارع متوقعا
يجوز ان يكون حالا من المضارع فيكون حالا مترادفة وان
يكون حالا من نفيه فيكون من قبيل الحال المتداخلة وقوع
ثبوته فاعل متوقعا اعلم ان لم ولما مشتركتان في نفي
المضارع وقلبه ماضيا واما كون النفي متصلا الى زمان النطق
ومتوقع الثبوت فمما ينفرد به لما فلذلك لا يحسن لك ان تقول
لما يضرب زيد ثم ضرب بخلاف لم الا ترى يريد اثبات كون
نفيها متصلا وثبوتها متوقعا بتنزيل المعقول منزلة
المحسوس ان المعنى في الآية الكريمة انهم لم يذوقوا الى
هذا الآن معنى الآن الزمان الذي يقع فيه التكلم وهو آخر
ما مضى من الوقت وهو اول ما يأتي منه وهو مبني على
الفتح بناء لازما عند جميع النحاة لكن اختلفوا في علة بنائه

قال سيبويه والاخفش والمازني والزجاج لمشابهته
اسم الاشارة لان قولك الآن معناه هذا الوقت وقال
السيرافي لمشابهته بالحرف بلزومه في الاصل ونيرة واحدة فانه لا يثنى
ولا يجمع ولا يصغر فيكون في الاستعمال مع لام التعريف وقال
ابو علي الفارسي لتضمنه معنى لام التعريف واما اللام الظاهرة فليست
للتعريف اذ شرط لام التعريف ان تدخل على النكرات فتعرفها والآن
لم يسمع مجردا عنها وفي هذا الدليل مناقشة ظاهرة لا تخفى على التأمل
وأنّ ذو قسم بفتح الالف والتشديد منون عطف على اتهم له
متوقع اللام لتقوية معنى وللتعظيم للعذاب ويقال فيها حرف
استثناء وهذا وجه ثالث للما وتغيير لاسلوب السابق اما
لكثرة الفاصل بين المبتدأ والخبر وللتفنن في نحو ان كل نفس
لما عليها حافظ في قراءة التشديد وحرف التعريف
اما معنى عن غناء الاضافة كما هو مذهب البصريين او عوض عن
المضاف اليه كما هو مذهب الكوفيين اي قراءة تشديد لما الا
ترى ان المعنى ما كل نفس الا عليها حافظ فعلم منه
ان ان على هذه القراءة نافية بمعنى ما قال في الصحاح
لما بمعنى الا فليس يعرف في اللغة انتهى لكن حكاه الخليل وسيبويه

وسيبويه والكسائي فالاولى ان يقتصر على التركيب الذي وقعت
كذا قال بعض ارباب النحو ونعمت نعم وفيها اربع لغات
على ما قاله الشيخ الرضي الاولى فتح النون والعين وهي المشهورة والثانية
كسر العين وهي كنانية وارتضاها الكسائي واحتج عليها بما روي عن
عمر رضي الله عنه انه سأل قوما فقالوا نعم فقال اما النعم فالابل وقال
ابو عبيدة هذه الرواية عن عمر غير مشهورة والثالثة نعم بكسر النون
والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما
قلبت في حتى عتى في لغة هذيل فيقال فيها اي في نعم حرف
مبتدأ مضاف الى تصديق وخبره جملة اذا وقعت بعد
الخبر سواء كان مثبتا او منفيا نحو قام زيد فتقول نعم
اي نعم قام او ما قام زيد فتقول نعم اي نعم ما قام
وحرف اعلام اذا وقعت بعد الاستفهام سواء كان
سؤالا عن موجب نحو اقام زيد فتقول نعم مريدا اعلام
انه قام او منفي نحو جواب من قال الم يقم زيد فتقول نعم
اي نعم لم يقم فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق
انما يكون في الخبر فلذلك قيل الاولى ان يقال هي بعد الاستفهام
لاثبات ما بعد اداة الاستفهام نفيا كان او اثباتا ولهذا

مطلب نعم

كنانة بكسر الكاف قبيلة من مضر

مطلب كلا

مطلب تفسير الايجاب

قال ابن عباس رضي الله عنه لو قالوا في جواب الست بربكم
نعم لكانوا كفروا فيصح بهذا الاعتبار ان يقال لها حرف الايجاب اي اثبات
ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر ان يقال الايجاب في الايجاب والكلام
المثبت لا المنفي المستفهم منه وجوز بعض النحاة ايقاعها موقع
بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير فيجوز ان يقول
في جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة لانكار
دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح لك
فيه ووضعنا فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا
عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت بما او
الاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد الاستفهام مع النفي فلا يكون
جوابا للاستفهام لان جوابه يكون بما بعد اداته بل هو كما قيل
قام زيد بالاخبار فتقول نعم مصدقا للخبر المثبت وقد اشتهر
هذا القول في العرف فلو قيل لك اليس لي عليك دينار فقلت
نعم لزمك الدينار وهذا ليس بمناقض لما قال ابن عباس
رضي الله عنه لان قوله مبني على كون نعم تقريرا لما بعد همزة الاستفهام
وبناء هذا القول على كونه تقريرا لمدلول الهمزة مع حرف
النفي وحرف وعد هذه العبارة موافقة لما يوجد في كتب اللغة

اللغة حيث قال في الصحاح نعم عدة وتصديق واما عبارة
اكثر كتب النحو نعم مقررة لما سبق لعله وجهه ان النحاة لما رأوا
اختلاف هذه الوجوه بحسب الاعتبار لعدم خروجها عن
الجوابية فعبروا بالكلام بنعم الجمع فعلى هذا ما قال بعض لا يخلوا
عن مسامحة اذا وقعت بعد الطلب سواء كان ذلك
الطلب طلب الفعل نحو احسن الى فلان فتقول نعم عند
وعدك بالاحسان وطلب ترك الفعل كقولك نعم لمن قال
لا تضربني فتقول نعم اي لا اضربك وعدت بعدم الضرب اليه
وكذا لو قلت نعم في جواب التحضيض نحو هلا تزورنا كان المعنى
الايجاب اي نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا و
زعم بعض ان نعم يكون حرف تذكير اذا وقعت صدرا نحو نعم
هذا اطلا لهم وهو ضعيف لا مكان جعلها تصديقا لما قبلها
ولو قدرت او تصديقا لما في النفس والرابعة اي بكسر الهمزة
وسكون الياء اذا وقع بعدها القسم وان لم يقع الا لفظة الله
جاز ثلثة اوجه حذفها للساكنين وهي الياء واللام نحو اي الله لا فعلن
وفتحها تنبيها لحرف الايجاب وابقاءها ساكنة والجمع بين ساكنين
مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب لصونه اخرها عن التحريك

ومن مجيئها ايضا للاعلام بعد الاستفهام قوله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم وهذا معنى وجه مجيء نعم للاعلام كما نبه عليه سيبويه فانه قال نعم عدة وتصديق ولم ينبه على ذلك
ازهري صح

الكلمات التي جاءت على ثلثة اوجه كلمة اي

والحذف وإذا كان الساكنان في كلمتين اجرائهما مجرى كلمة واحدة نحو

ولا الضالين وهي بمنزلة نعم في استعمالها على الوجوه الثلثة وهو

قول ابن مالك حيث قال اي بمعنى نعم وهذا الاطلاق يقتضي ان يقع

بعد مجرد الاستفهام والطلب وجوزه بعض النحاة لكنه مخالف

لما قاله فحول لهم اي اثبات بعد الاستفهام حيث اشترطوا لزوم

سبق الاستفهام وكونها للاثبات الا انها تختص بالقسم

وبالاستفهام غالبا بخلاف نعم فانها غير مختص به كما عرفت ولا يستعمل

بعدها فعل القسم فلا يقال اي اقسمت بربي ولا يكون المقسم به

بعدها الا لفظ الرب والله ولعمري نحو اي وربي انه لحق وذلك

قسم فعل محذوف مع وجود الاستفهام في اول الاية وهو قوله تعالى

احق هو الخامسة حتى فاحد اوجهها اي احد اوجه حتى وثانيث

باعتبار الكلمة ان تكون جارة فتدخل الفاء اما للتفسير او لربط

الجواب الشرط المحذوف على الاسم الصريح اي الخالص والمراد منه

ما يقابل المأول وعمر وهو الظ بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر و

تفسير الشيخ البيضاوي بقوله اي الى وقت مطلعه اي طلوعه لا

لما قال في بعض حواشيه المطلع بفتح اللام مصدر ميمي فيحتاج

الى مضاف ليكون المعنى صحيحا اذ يمكن تصحيح الكلام بان يقال

يقال يدوم السلام الى طلوع الفجر او يقال ليلة القدر ذات سلامة

الى طلوع الفجر بل للاعلام بان المطلع بفتح اللام مصدر ميمي لا اسم زمان

لانه لا يحتاج الى تقدير الوقت وشذ في المصادر عند اكثر النحاة واما

عند ابي علي الفارسي ان المصادر تقع في الازمان فيجعل لسوق الكلام

زمانا لا على طريق حذف المضاف فقوله تفسير حتى حين لتصحيح

كون المطلع مصدرا ميميا لا لمجرد تصحيح المعنى وعلى الاسم

المأول معطوف على الاسم الصريح وقوله بان متعلق بالمأول

مضمرة اما بالرفع صفة ان او بالنصب حال عنها وقوله من الفعل

المضارع بيانا للاسم المأول هذا مذهب سيبويه وجمهور

البصريين فان حتى اذا دخل على الاسم المأول يكون حرف جر عندهم

والنصب بعدها باضمار ان وعند الكوفيين والكسائي والفراء انها

ناصبة بنفسها واجازوا اظهار ان بعدها تأكيدا واما اذا دخل

على الاسم الصريح فالجر باضمار الى عند الكسائي ويجوز اظهارها تأكيدا

وعند الفراء لنيابة حتى منابها وعند الكوفيين هي جارة بنفسها

لشبهها فتكون تارة بمعنى الى نحو حتى يرجع الينا موسى

الاصل حتى ان يرجع موسى على مذهب سيبويه كما عرفت قبيل

هذا اي الى رجوعه فعلم منه ان يرجع مع ان مأول بالمصدر

اى الى ان من رجوعه قدر مضاف كما هو مذهب اكثر النحاة
لان المصدر لابد له من زمان ليكون حصوله فيه لكن دلالة
المصدر على الزمان بالالتزام وتارة بمعنى كى التعليلية اذا كان ما قبلها
سببا لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة اى كى تدخل الجنة
ولم يفسره المص بناء على ظهور معنى السببية فيه وقد تحتملهما
اى يحتمل حتى ان تكون بمعنى الى وكى كقوله تعالى فقاتلوا التى تبغى
حتى تفيء اى الى ان تفيء او كى تفيء اى ان ترجع وكى ترجع
اعلم ان علامة كونها بمعنى الى وكى اذا وضعهما موضع
حتى يكون المعنى صحيحا وزعم ابن هشام وابن مالك انها
اى ان حتى قد تكون بمعنى الا كقوله الشاعر ليس العطاء من
الفضول سماحة اللام فى من الفضول اما عن الاضافة
او عوض عن المضاف اليه اى ليس الاعطاء من زيادة المال الفضل
والفضل خلاف النقص والنقيصة يقال فضل من الشيء
وفضل الشيء
منه بفتح العين يفضل بالضم مثل دخل يدخل وفيه لغة اخرى و
هى بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر مثل حذر يحذر حكاها
ابن السكيت وفيه لغة ثالثة مركبة منهما يقال فضل يفضل
بالكسر فى الماضى والضم فى المستقبل لكن هذا شاذ لا نظير له ويؤيده ما

قال سيبويه هذا عند اصحابنا يجيء على الفتح
ذكره فى الصحاح وسماحة بالنصب خبر ليس السماحة والسماح
الجود حتى تجود وما لديك قليل ما موصول ولديك ظرف
مكان صلة ما والموصول مع صلته مبتدا وقليل خبره وفى بعض
النسخ الا قليل فهى بمعنى ليس ولا يعمل لانتقاض عمله بالا وما بعده مبتدا
وخبر ويجوز ان يكون موصولة والاستثناء من لديك بتأويل النفى
لان الاستثناء من المثبت يكون على مقتضى العامل اذا لم يتعذر نحو
قرأت الا يوم كذا وبتقدير النفى اذا تعذر وهنا متعذر فيجب تقديره
ولا يكون فى لديك الا قليل اى الا ان تجود وهو استثناء منقطع
وعنوان هذا القول بالزعم الذى كنية الكذب اشارة الى ان المنقول
بهذا البيت ضعيف لان يكون حتى فى هذا للغاية بمعنى الى حيث قال
فى البسيط تفسير قولهم لا اقوم حتى تقوم بالا ان تقوم وقولهم
لا افعل الا ان تفعل حتى تفعل ليس بنص لكونه حتى بمعنى الا لان قولهم
ذلك تفسير واعلم ان المص ذكرها فى النوع مع ان معناها اكثر من ثلث
لان ما وجد من المعنى الذى غير ذكره المص فراجع الى كونها جارة
والثانى ان تكون حرف عطف تفيد الجمع مطلق كالواو
وهذه العبارة تشعر ظاهرا ان حتى كالواو فى الجمع لا ترتيب فيهما

كما زعمه بعض النحاة لكن الحق ان يكون فيها جمع وترتيب ومهلة متوسطة
بين الفاء وثم لكن المهلة المعتبرة فيها بحسب الذهن فان المناسب في
مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام بحسب الذهن ان يتعلق الموت
اولا بغير الانبياء عليهم السلام ويتعلق بالانبياء بعد التعلق ما
بهم وان كان موت الانبياء في اثناء سائر الناس بحسب الخارج
بخلاف ثم فان المهلة المعتبرة فيها بحسب الخارج نحو جائني زيد
ثم عمرو الا ان المعطوف بها اي بحتى مشروط بامرين هذا
تفريق بين الواو وحتى العاطفة بعد تشريكهما في الجمع اي يفرق
حتى من الواو من وجهين احدهما ان يكون المعطوف بعضا
اي جزء من المعطوف عليه في الحقيقة هذا هو المختار وان
قال بعضهم او بتاويل نحو ضربت السادات حتى عبيدهم
فان العبيد صار كالجزء منهم بالمجاورة والاختلاط بهم والثاني
ان يكون غاية له في شيء وزاد صاحب التسهيل قيدا آخر
وهو مفيدا احترازا عن نحو صمت الايام حتى يوم ما لكن سائر
النحاة لم يذكروه بناء على ان هذا لا يتصف بكونه غاية فيخرج من لفظ
الغاية نحو مات الناس حتى الانبياء فان الانبياء
عليهم السلام غاية للناس بالنسبة الى كمالاتهم علو

في شرف المقدار وهو يقدر به الشيء اي يعرف قدره واضافة الشرف
اليه بمعنى من ويجوز ان يكون بمعنى اللام وعكسه بالجر عطف على
شرف اي عكس الشرف وهو الخسة نحو زارك الناس حتى الحجامون
فانهم غاية للناس في خساسة المقدار اعلم ان الغاية قد
تكون في الشرف والخساسة كما في المثالين المذكورين وقد تكون في
القوة والضعف واشار اليهما بقوله وقول الشاعر
عطف على مات الناس اي ونحو قول الشاعر قهرناكم حتى
الكماة فانتم الكمي بفتح الكاف الشجاع وجمعه كماة بضم الكاف كانهم
جمعوا كامي مثل قاض وقضاة كذا في الصحاح تهابوننا حتى بنينا
الاصاغرا المهابة والمهابة بمعنى الاجلال وحتى في المعنى انتم عاجزون
عنا بغاية المهابة وانا فوقنا كذا لان المفاعلة والتفاعل اذا كانا من
جانب واحد تكونان للمبالغة وهما كذلك ولما كان مصرعي البيت
جامعين للغايتين اشار اليه بقوله فالكماة الفاء للتفسير او لربط
الجزاء بالشرط المحذوف غاية في القوة والبنو الاصاغر غاية
في الضعف وثالثها ان تكون حتى حرف ابتداء وانما
سميت به لانه يبتدأ بها لا لانها داخلة على المبتدأ كما توهم البعض
لانها قد تدخل على الفعل والفعل لا يكون مبتدأ قال المص فقد خل علي

مطلب بحث اشياء

ثلثة اشياء جمع شيء وفيها مذاهب وانها غير منصرف
بالاتفاق قال الكسائي اشياء على وزن افعال مثل
فرخ وافراخ وانما ترك صرفها لكثرة استعمالهم اياها ولانها شبهت
بفعلاء كذا لكن هذا لا يوجب عدم انصرافها كما في ابناء واسماء
ولهذا قال شارح الديباجة فعلى هذا القول تنصرف
وقال الخليل اصلها شيئاء على وزن فعلاء جمع
على غير واحده ثم استثقلوا الهمزتين في اخره فقلبوا الاولى
الى الصدر فصار اشياء على وزن لفعاء يدل على ذلك انها
لا تنصرف وانها تصغر على اشياء وقال الاخفش
والفراء اصلها اشيئاء على وزن افعلاء حذفت الهمزة
التي بين الياء والالف تخفيفا فصار اشياء لكن عند الاخفش
جمع على غير واحده لان فعلا لا يجمع على افعلاء وهذا القول
مرجوح لان كل جمع كسر على غير واحده وهو من ابنية الجمع
فانه يرد في تصغيره الى واحده وفيما لا يعقل بالالف والتاء
فيجب ان يقال في تصغيره شييئات مع انه لم يسمع وهذا
القول لا يلزم الخليل لان فعلاء ليس من ابنية الجمع وعند
الفراء اصل شيء شيّء بالتشديد كهيّن على وزن فيعل بالفتح

بالفتح والسكون ثم خفف فقيل شيء كما قالوا هين فلذا جمع على اشياء
فحذفت الهمزة الاولى للتخفيف وهو من هذا لا جل كون اصل اشياء
اشيئاء عند الاخفش والفراء قال ابو الحسن الجاربردي
وفيها مذاهب ثلثة مع كون الاقوال فيها اربعة الفعل الماضي بالرفع
خبر مبتدأ محذوف والمضارع مرفوع والجملة الاسمية معطوفتان
عليه بتقدير الثاني والثالث والنصب بتقدير الفعل وبالجر بدلا
من ثلثة فقوله والمضارع مرفوع والجملة الاسمية معطوفتان عليه
بلا تقدير فلما تعذر المتبوع معنى اجري الاعراب على كل واحد منها فعلم
من هذا ان احد البدلين يجوز ان يعطف على الاخر ويكون المجموع
بدلا من اشياء فبالنظر الى كل واحد بدل البعض والى المجموع بدل
الكل ذكره شارح البناء واعلم ايضا ان احد الحالين اعني الحال
عن الفاعل والمفعول يجوز عطف احدهما على الاخر كقولك لقيت
زيدا راكبا وماشيا نحو جاء عفوا فان الفاء هنا ابتدائية وان غير مضمرة
هذا هو الصحيح لكن فسرها البقاء بالى ان عفوا وقال شارح الالفية فهو
في الماضي بان جيء قبله ابتدائية وان غير مضمرة فعلم من قولهما جواز كونها
جارة في الماضي وقال ابن مالك هو وهم والمضارع مرفوع احترازا
عن المنصوب بان لان حتى فيه لا تكون الا جارة نحو حتى يقول الرسول

في قراءة من رفع وهو نافع فعلى هذا يكون الآية حكاية عن الحال الماضية
لان حتى الابتدائية لا تدخل على المضارع الا بتحقيق الحال او بحكاية الحال
الماضية فلا تدخل على المقدر فيه انّه لا بناء على المستقبل فمن نصب
بتقدير ان جعل حتى جارة والجملة الاسمية كقوله اي قول الشاعر وهو جرير
حتى ماء دجلة اشكل اعرابه مرّ في الباب الاول في المسئلة الثانية
فلينظر اليه اعلم ان حتى الابتدائية تدخل على الجملة الاسمية فيكون
ما قبلها سببا لما بعدها مع كون ما بعدها من جنس ما قبلها سواء كان
حقيقة او حكما بان كان بينهما مناسبة يقال ضربت القوم حتى زيد
غضبان لان بين الضرب والغضب ملابسة فكانه كان من جنس الضرب
وخبر تلك الجملة تارة يكون موجودا كما في المثال المذكور وتارة يكون
مقدرا كما في اكلت السمكة حتى رأسها بالرفع لان تقديره حتى رأسها
ماكول وتدخل ايضا على الفعل سواء كان ماضيا او مضارعا فلا يلزم
كون ما بعدها من جنس ما قبلها بل يكفي ان يكون سببا لما بعدها كما في
مثاليها الذين ذكرهما المصنف وحتى الجارة تدخل على الاسم فيكون مدخولها
اما بعضا مما قبلها كقولك اكلت السمكة حتى رأسها بالجر عطف او
مجاورا لها كما في نمت البارحة حتى الصباح وتدخل ايضا على المضارع
باضمار ان المصدرية ولا تدخل على الماضي في الاصح وانّ جوزه ابو البقاء

مطلب

وقد تقدم وقيل هي مع الفعلية المصدرة بالفعل الماضي جارة وان بعدها مضمرة والتقدير في حتى عفوا حتى ان عفوا وانكر ابن مالك ... في المغني ولا اعرف له في ذلك سلفا وفيه تكلف من غير ضرورة انتهى وقد مضى خلاف الزجاج وابن درستويه في الكلام على الجملة الابتدائية ازهري

البقاء وكذا لا تدخل على المضمر خلافا للمبرد فانه يجوزه مستدلا
بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه
فلا يجوزونه قياسا وحتى العاطفة تدخل على الاسم المفرد كما في اكلت
السمكة حتى رأسها على تقدير النصب ويكون مدخولها بعضا مما قبلها فبعض
النحاة عمّم البعضية بكونه بعضا في الحقيقة او شبيها بالبعض بالمجاورة
لكن التعميم ليس بجيد لان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها
فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستولوا
في معنييها جميعا ليبقى للاصل مزية على الفرع وانما استعملوها في اظهر
معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف
عند العقل واكثر في الوجود من اتحاد المجاورين هكذا في بعض الشروح و
اختلفوا في دخولها على الجملة الاسمية فلذلك لم يذكر المصنف مثالا لها وكذا
في دخولها على الفعل سواء كان ماضيا او مضارعا فقيل في الاقوى
لا تكون ابتدائية لان حتى لا تعطف الجملة ابدا كذا في شرح الرضي والالفية
هذا مذهب الجمهور واما عند البعض فيجوز ان تكون عاطفة في الفعل نحو
نظرت او انظر حتى ابصرت او ابصر فان ابصرت او ابصر معطوف بحتى
او ايضا لوجود الشرط المذكور وهو كون المعطوف جزءا من المعطوف عليه
على نظرت فاذا عرفت ما تلونا عليك علمت ان حتى في مثل قولك جائني
زيد حتى عمرو ليست جارة وعاطفة لفقدان الشرط المذكور فيهما

لانها لو دخلت على المضمر لاتصل الضمير بحتى
بالنصب لجواز وقوعه بعدها ... الخ

مطلب كلا

بل هي حرف ابتدائية ذكره ابن يعيش والسادسة مبتدأ خبره كلا
فيقال حرف بالرفع نائب عن فاعل يقال مضاف الى ردع وزجر
بالواو العاطفة تفسير للردع فان عطف التفسير جائز بالواو
وان كان قليلا نص عليه الشريف في شرحه للمفتاح هذا اذا كان الردع
مفسرا بالزجر عند سيبويه وقال الزجاج حرف ردع وتنبيه
وشرطها ان يتقدمها ما يرد بها في غرض المتكلم سواء كان المردود من كلام
المتكلم على سبيل الحكاية والانكار او من كلام الغير في نحو فيقول ربي
اهانن كلا اي لا تقل او ليس الامر كذلك فعلم منه ان متعلق كلا محذوف
لعدم استقلال الحرف ويشعر قوله اي انته عن هذه المقالة
هذا تحقيق لمعنى الزجر والردع وحرف تصديق بمنزلة اي قال عبد الله بن محمد
الباهلي ان كلا يكون على وجهين احدهما ان يكون حرف رد للكلام قبلها
فيجوز الوقف عليها وبعدها استيناف والآخر ان تكون صلة للكلام
فتكون بمعنى اي نحو كلا والقمر اي والقمر وعن ابي بكر الانباري
سمعت ابا العباس احمد بن يحيى يقول لا يوقف على كلا في جميع القرآن لانها
بمعنى انه الا في موضع وهو قوله تعالى كلا والقمر وهذه الرواية تشعر
ايضا ان كلا فيها ليست للردع لكن المفسرون لم يذكروا هذا المعنى
اصلا بل قالوا للردع وما ذكره المص قليل نادر وبمعنى حقا هذا مذهب

مذهب الكسائي واتباعه قال وبمعنى حقا ولم يقل وحرف بمعنى حقا
اشارة الى جواز كونها اسما اذا كانت بمعنى حقا كما ذكره في بعض شروح
الكافية وعلى تقدير اسميتها تكون مبنية لمشابهتها الحرف لفظا ومعنى او
للاستفتاح هذا مذهب ابي حاتم حيث قال انها تكون للاستفتاح
وبمعنى حقا ووافقه الزجاج على خلاف في ذلك اي كائنة على
خلاف في كونها لمجرد الاستفتاح قال ابن مالك في التسهيل
ولا تكون كلا لمجرد الاستفتاح خلافا لبعض النحاة في نحو كلا لا تطعه
هذا يجوز ان يكون مثالا لكونها بمعنى حقا اي حقا لا تطعه او لكونها
بمعنى الاستفتاح يبتدأ الكلام بها من غير ردع وكونها بمعنى حقا
قال ابن الحاجب في الامالي اطلاق الاستفتاح ليس
باولى لانه ليس من دلالتها انتهى فعلى هذا ذكرها مما جاء على
ثلاثة اوجه اولى ووقع في بعض النسخ والصواب الثاني وهو كونها
لمجرد الاستفتاح من غير كونها بمعنى حقا لكسر همزة ان في نحو كلا ان الانسان
هذا دليل على ادعاء كونها للاستفتاح حاصله لو كانت بمعنى حقا لما كسرت ان
وهذا الاستدلال في غاية الضعف يرشدك اليه قول صاحب
التحبير ناقلا عن ابي حيان وهو والذي عليه اكثر العلماء ان كلا
يحسن الوقف اذا كان في الاول بمعنى ليس الامر كذلك ويكون

مطلب لا

ما بعدها استئنافا ويحسن الابتداء بها اذا كانت بمعنى الا وحقا كقوله
تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون **السابقة لا** اي لفظ لا
فتكون **نافية وناهية وزائدة** اطلاق النافي والناهي عليها مجاز
لانها لا تنفي ولا تنهى بل النافي والناهي هو المتكلم بها ذكره التفتازاني
في بعض تصانيفه **فالنافية تعمل في النكرات** عند البصريين لان
لا النفي فيه شمول وذلك لا يحصل الا اذا دخلت على النكرة بخلاف
فانها لمجرد النفي فلذلك تدخل على المعرفة والنكرة واما عند الكوفيين
فيجوز ان تعمل في المعرفة في بعض المواضع نحو لا ابا حسن ولا انت
ونحو ذلك واجاب البصريون بتقدير التنكير او ما يكون مثل هذا الكلام
شبيها بالشذوذ **عمل ان كثيرا** لان لا التي لنفي الجنس نقيض ان من
حيث انها للاثبات ولا للنفي ومن شان النقيضان ان يستويا
في الاحكام فكان لكل منهما منصوب ومرفوع لكن مرفوعها لا يتقدم
على اسمها ولو كان ظرفا لانها محمولة على ان في العمل فانحط رتبتها
عن مرتبة اصلها وقوله كثيرا يجوز ان يكون وصفا لمصدر
محذوف تقديره عملا كثيرا هذا مذهب سيبويه فيه وفي مثل
هذا الموضع ويجوز ان يكون حالا ذكره شارح الالفية ويجوز
ان يجعل تمييزا **واعلم** ان المنفي تارة في الواصفة لمصدر محذوف

مطلب شهادت

محذوفا وتارة منصوب على المصدرية فهما بمعنى واحد وان كان
لفظهما متغايرين واما اذا قيل مصدر منصوب بفعل مضمر يكون المراد
منه هو المصدر **نحو لا اله الا الله** فاله اسم لا لكن اختلفوا في حركته
اعلم ان لا تنصب النكرات بغير تنوين
قال الاخفش والمازني والمبرد وابو علي الفارسي هو حركة
بنائية والاسم المبني في محل النصب لكونه معمولا وقال
الكوفيون والجرمي والزجاج انها حركة اعرابية ونسب هذا القول الى
سيبويه وخبرها محذوف وهو موجود لان لا التي لنفي الجنس يحذف
كثيرا اذا كان الخبر عاما وبنو تميم لا يلفظونه الا ان يكون ظرفا وعلى
تقدير وجوده يحملونه على الصفة كذا قالوا قال الاندلسي
والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او دل عليه قرينة
والا فلا يحذف راسا والا الله مرفوع على انه بدل من محل اله وهو
الرفع بالابتداء على القاعدة الممهدة وهي اذا تعذر البدل من لفظ
المستثنى منه ابدل من الموضع وذكر في بعض شروح ذلك المتن
وذهب قوم الى ان لا لا يعمل في اله وهو وحده في محل الرفع فحينئذ
يجوز ان يكون بدلا من محل القريب **وعمل ليس** لمشابهتها اياها
في النفي والدخول على المبتدأ والخبر **قليلا** اعرابه كاعراب كثيرا وعبارة
الكافية والب وعملا شاذ فيلزم اما توجيه القليل بالشاذ او

مطلب شاذ

بالعكس لان الشاذ ما يكون على خلاف القياس وان كان استعماله
كثيرا والقليل ما لا يكون على خلاف القياس وان كان استعماله قليلا كذا
في الجاربردي وما وقع في بعض كتب العربية شاذ نادر يوهم انهما
متحدان وليس كذلك بل المراد انه شاذ مع قلته لان الشاذ والنادر قد يجتمعان
هذا اي عملها على مذهب الحجازيين واما عند بني تميم لا يعمل ما ولا الا
بمعنى ليس وزعم بعض النحويين ان لا اجريت مجرى ليس في رفع الاسم
خاصة وقال بعضهم لم يسمع النصب في خبر لا ملفوظا
واستدل على رفع اسمها ونصب خبرها بقول الشاعر وقال
كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا قوله تعز امر من تعزى
يتعزى اي [illegible] وانتسب بنسبك والفاء في فلا للتعقيب مع ان
الشرط محذوف وشيء بالرفع اسم لا وباقيا بالنصب خبر لا وعلى الارض
متعلق به اذ يجوز تقديم على العامل في اسمي الفاعل والمفعول كما في
الفعل ودون الصفة المشبهة والمصدر اذا لم يكونا نائبين عن الفعل
وافعل التفضيل على الخلاف ولا يجوز تقديم معمول اسماء الافعال
خلافا للكسائي فانه اجاز فيه ما يجوز في الفعل من التقديم والتاخير
ونقل بعض النحاة هذا الخلاف من الكوفيين والثانية بالرفع عطف
على النافية هذا اعدا وجها ولو قال والطلبية كما وقع في

في الارشاد فانه كان احسن ليشمل الناهية والتي للدعاء تجزم مضارع
زعم السهيلي ان لا التي تجزم المضارع هي لا التي لنفي الجنس وتجزم
الفعل بلام الامر مضمرة حذفت لكراهة اجتماعهما في اللفظ وزعم
بعض النحاة ان اصلها لام الامر زيدت عليها الف فانفتحت لاجلها
والصحيح انها اصلية في الفعل بها وتجزم اعلم ان الفصل بينها وبين معمولها
لا يجوز الا بفصيل نحو لا اليوم تاكل طعاما وقيل لا يجوز مطلقا
الا بالضرورة ويجوز حذف الفعل بعد لا الطلبية اذا دل عليه دليل
كقولك اضرب زيدا ان اساء والا فلا اي فلا تضرب لكن يحتاج
ذلك الى السماع وانما قال تجزم المضارع ليشمل نهي الغائب
نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط بعطائك مستكثرها والغائب
نحو فلا يسرف في القتل والزائدة وهي التي دخولها
في الكلام كخروجها بالنسبة الى المعنى لانه لا فائدة فيها اصلا الا
تفيد توكيدا والا يعد عبثا لا يجوز في كلام الفصحاء خصوصا
في كلام البارئ سبحانه وتعالى فتزاد قليلا قبل القسم ومع واو العطف
بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وبعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد
اي ان تسجد كما جاء ان تسجد بدون لا في موضع اخر

من القرآن وشذت زيادتها مع المضاف وبعد من والباء واللام وتجيء
لا ايضا للعطف لكن المصنف لم يذكرها اما بناء على انها داخلة في النافية
او لقلة استعمالها **الرابع ما يأتي على اربعة اوجه وهو**
اربعة الضمير عائد الى ما قد ذكر وباعتبار الظاهر **احدها** اي احد
ما جاء على اربعة اوجه فتأنيث الضمير باعتبار كون ما عبارة عن الكلمة
لولا اعلم ان لولا مركب من لو ولا ولو قبل التركيب يمتنع
بها الشيء لامتناع غيره ولا للنفي والامتناع نفي في المعنى والنفي اذا دخل
على النفي صار ايجابا فبهذا صار معنى لولا هذه يمتنع بها الشيء لوجود
غيره كما في لولا علي لهلك عمر وليست هذه هي التي للتحضيض لاختلاف
معنى البابين لانها اذا كانت للتحضيض تكون لارتباط الجملتين
على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاول **فيقال**
فيها اي في شأن لولا **تارة حرف تقتضي** الجملة الفعلية صفة
حرف **امتناع جوابه لوجود شرطه** الضميران راجعان الى الحرف
من غير تأويل الكلمة هذا موافق لما وجد في اكثر كتب النحو واما
ما ذكره في التسهيل امتناع جوابه لوجوب شرطه ليكون مقابلا
للو الامتناعية بخلاف الاول فانه يعم **ويختص** لولا هذه
بالجملة الاسمية المحذوفة خبرها على رأي من يقول ان الاسم

مطلب لولا حرف تحضيض وتوبيخ واستفهام

الاسم الواقع بعد لولا مرفوع بالابتداء كما هو مذهب البصريين واما على
قول من قال انه مرفوع بنفس لولا وهو مذهب الفراء او فاعل فعل
محذوف كما قال الكسائي فليس الامر كما ذكرنا لانها على كلا
القولين لا تدخل على المبتدأ **غالبا** اي اكثريا لكونها محذوف الخبر
لا لتخصيصها بالجملة الاسمية لان لولا تختص بالجملة الاسمية عند جميع
البصريين وظاهر هذا القول يدل على ان مختارهم مذهب الرماني
وابن الشجري والشلوبين لان عندهم لم يجب حذف الخبر مطلقا بل
يجوز اظهاره اذا كان الخبر خاصا لان سبب امتناع الثاني ان
كان وجود الاول فحسب فالحذف لازم وان كان امرا خاصا صفة
الاول زائدة على وجوده فلا بد من اثبات الخبر نحو لولا زيد يدفع
عدوه لاهلكه بخلاف سائر النحاة فان خبر لولا عندهم يحذف
لدلالتها على الخبر مع قيام جوابها موضعه ولو ظهر يؤول بان
يجعل الامر الخاص حالا وعامله الخبر المحذوف اي لولا زيد موجودا
دافعا عدوه لاهلكه والحق ان النظر الاول ادق لان هذا التقدير زائد
على قدر الضرورة والجميع ما ينبغي ان يكون خبرا بعد لولا كقوله صلى
الله تعالى عليه وسلم لولا قومك حديث عهدهم لنقضت البيت على
قواعد ابراهيم وقال ابو البقاء هذا اي كون الخبر محذوفا

لا للتخصيصها

اذا لم يقع بعدها انّ فانا وقعت يظهر الخبر لاجل اللبس كما في قوله
لما فلولا انه كان من المسبحين نعم لو قيل مراد المص من قوله غالبا ان
يقال عند الاكثر لكان مذهبه كمذهب الجمهور وكان غالبا قيد الكلام
لكن لا يكون حق العبارة هكذا فليتأمل نحو لولا زيد لاكرمتك
يعني من وجود زيد يمتنع اكرامي اياك فلولا هنا تحتاج الى جواب
باللام ولا يجوز حذفها من جوابها لكن قد يحذف مع الجواب وانما
لوم دخولها في جوابها لانها غير عاملة بمنزلة لو قد دخلت دليلا
للربط وتارة حرف تحضيض اي تحريض يقال حضضه اي
حرضه كذا في الجوهري وعرض هذا احد الوجوه الاربعة وانما
لم يفرّق بينهما في السابق واللاحق اما للاشتراك بينهما في الاختصاص
بالمستقبل او للاشعار بقلة كونها للعرض اي طلب بازعاج
اي بعنف او طلب برفق وهو ضد العنف يقال رفق
بضم العين يرفق بفتحها وحكى ابو زيد رفقه وارفقه بمعنى كذا
في المصباح قوله اي طلب بازعاج تفسير للولا التحضيضية وقوله
او برفق تفسير للولا التي للعرض فاذا علمت ما تلونا عليك عرفت
ان قوله وعرض تفسير للتحضيض بل بيان احد وجهيها كما قلنا
فلولا هذه اذا دخلت على المستقبل تكون للتحضيض واذا دخلت

دخلت على الماضي ولم تكن للتنديم والتوبيخ تكون للعرض فيكون الماضي في حكم
المستقبل نص عليه الشيخ الرضي وقال بعض النحاة اذا لم تكن في الماضي
للتوبيخ تكون للاستفهام او للتحضيض او للعرض لكن الاكثر على ما قال الشيخ
فتحضيض يقال خصّه بالشيء خصوصا وخصوصية بفتح الخاء المعجمة و
ضمها لكن الاول افصح اي تختص لولا التي للتحضيض والعرض
بالمضارع اذا كانت للتحضيض او ما هو في تأويل المضارع
اذا كانت للعرض نحو لولا تستغفرون الله مثال التحضيض
ولولا اخرتني الى اجل قريب مثال للعرض فتم اللف والنشر على المرتب
الذي وجهناه فلو لم يكن مراد المصنف ما قلنا لكان مخالفا لجمهور
النحاة واهل المعاني وتشوش الامر في عدها مما جاء على اربعة اوجه و
جوّز بعض النحاة دخول لولا هذه على الجملة الاسمية نحو لولا زيد
قائم وتارة حرف توبيخ اي تهديد فتختص بالماضي لفظا
ومعنى نحو فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا الهة
اي هلا منعهم من الهلاك الهتهم الذين يتقربون بهم الى الله حيث
قالوا شفعاؤنا عند الله وقيل الابهام لتحقير المقول ويرشدك
اليه قوله في صدر دعوة قال الهروي قد تكون للاستفهام
نحو لولا اخرتني الى اجل قريب اي هلا اخرتني ونحو لولا

انزل اليه ملك اى هلا انزل اليه ملك كما هو رأى اكثر المفسرين
قال الهروى بفتح الهاء والراء المهملة وظاهر
الواو انها زائدة لتأكيد لصوق بين القول ومقوله او ابتدائية
انها في البيت الاول اى في لولا خرجت للتوبيخ وفي الثاني اى في
لولا انزل اليه ملك للتحضيض فلولا لا تكون للاستفهام عنده
وزاد الهروى معنى اخر وهو ان تكون نافية بمعنى لم هذا
التعبير موافق لما وقع في التسهيل حيث قال وقد يلي الفعل
لولا غير مفهمة تحضيضا فتاول بهلا استفهم وما وقع في الالد
وقد تكون لولا نافية بمعنى ما قال شارح الالفية فلولا هذه ليست
مركبة بل هي لو على حالها ولا نافية للماضي وجعل الهروى منه
اى من كونها نافية فلولا كانت قرية امنت فجملة فلولا كانت قرية
امنت مفعول جعل وقوله اى لم تكن قرية امنت تفسير
لكونها بمعنى النفي وقوله والظاهر ان المراد فهلا
الهروى وهو اى كونها بمعنى هلا قول الاخفش والكسائي
والفراء ويؤيده اى كونها في هذه الاية بمعنى هلا قراءة ابى
وعبد الله بن مسعود اى في قراءتهما
فهلا في محل النصب على انه مفعول القراءة وتلخص من ذلك اى

ان المكسورة الخفيفة ...

اى من كونها بمعنى هلا معنى النفي الذى ذكره الهروى فتكون
على بابها من التوبيخ لا خارجة عنها واستدل على صحة مدعاه بقوله
لان اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يشعر بانتفاء وقوعه
اى وقوع الفعل فلا يكون النفي معنى موضوعا لها بل لانها للتوبيخ قوله
والثانية معطوف وان في محل الرفع خبرها والمكسورة بالرفع
صفة بعد صفة لها فتكون فيها شرطية للاستقبال سواء دخلت
على الماضي نحو ان اكرمتني اكرمتك بمعنى ان وقع اكرام منك في
الاستقبال وقع منى اكرام لك فيه فلذا قال الله تعالى
ان اردت ابقاء بمعنى الماضي جعلت فعل الشرط لفظه كان او
على المستقبل نحو ان تخفوا ما في صدوركم او تبدوه
يعلمه الله بالجزم جزاء الشرط وحكمها ان تجزم الفعلين
فعل الشرط والجزاء وهذا القول يشير الى تمهيد مقدمتين احدهما ان
حق الشرط والجزاء ان يكونا فعليين وان جاز كون الجزاء مبتدأ وخبرا
والثانى ان يكونا مجزومين وان جاز الرفع اذا كان الجزاء مضارعا عند
كون الشرط ماضيا اعلم ان الجزاء اذا كان مضارعا او في
تأويله لا يدخل عليه الفاء واما اذا كان امرا او نهيا او ماضيا صحيحا
او مبتدأ وخبرا فلا بد من الفاء وقد يحذف في الشذوذ وان هذه

لتستعمل في المشكوك الكون ولذلك قبح ان احمر البسر آما اذا
كان محقق الوقوع غير معلوم الوقت فيحسن استعمالها نحو ان
مات فلان كان كذا وَنافية بالرفع عطف على شرطية فتدخل
على الاسمية نحو ان قائم والفعلية سواء كان الفعل مضارعا
نحو ان يقوم زيد او ماضيا نحو قوله تعالى ان اردنا الا الحسنى
وقول من قال لا يكون ان نافية الا ان يكون بعدها الا مردود
بقولهم نحو ان عندكم من سلطان بهذا اى ما عندكم
فان داخل على الجملة الفعلية عند من قدر الفعل في الظروف وعلى
الاسمية عند من قدر الخبر واهل العالية يعملونها عمل ليس
قال في المفصل ان النافية لا تعمل عمل ليس عند سيبويه واجاز
المبرد ونقل السهيلي عكس ذلك نحو قول بعضهم ان
احد خيرا من احد الا بالعافية فاحد بالرفع اسم ان وخيرا
بالنصب خبرها عند البعض واما عند اكثر النحاة فاحد مرفوع بالابتداء
وخير بالرفع خبره وان داخل على الجملة الاسمية وقد اجتمعتا
اى الشرطية والنافية في قوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من
احد من بعده فان في ولئن للشرط واللام لتوطئة القسم و
لام توطئة القسم هي التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا

مطلب

وحكمها الاهمال عند جمهور العرب

لفظا او تقديرا ليؤذن ان الجواب للقسم لا للشرط وليست جواب القسم
وانما الجواب ما يأتي بعد الشرط فان في قوله تعالى ان امسكهما للنفي والجملة المنفية
سدت مسد الجوابين في جواب الشرط والقسم لكن حكم القسم غالب على
الشرط فتكون جواب القسم لفظا ومعنى وجواب الشرط معنى كذا في شرح
المفصل ومن زعم ان من احد لا يوقع في غير الموجب واحد فاعل امسك وَمخففة
من الثقيلة نحو وان كلا لما ليوفينهم واللام الاولى لتوطئة
القسم والثانى للتأكيد او بالعكس وما مزيدة للفصل بينهما على قراءة
من خفف لما في قراءة من خفف النون في ان وهو ابن كثير ونافع
ولم يتعرض المص لتخفيف لما في هذه الاية لان كلا منصوب فعلم منه ان
ان مخففة من الثقيلة فعلى القراءتين لا يحتاج الى الاستدلال ويقل
اعمالها عملا اذا شددته اى كاعمال ان المثقلة في نصب الاسم
ورفع الخبر كهذه القراءة اى قراءة التخفيف مع اعمالها ومنعه
الكوفيون لكنه مسموع من العرب حكاه سيبويه والاخفش ومن
اهمالها نحو ان كل نفس لما عليها حافظ على قراءة من
خفف لما فان لفظة كل بالضم فيحتاج الى الفارق فعلى قراءة التخفيف
تكون اللام فاصلة وما مزيدة واما من شدد لما فهى اى ان
عنده اى عند من شدد وهو ابن عامر وحمزة وعاصم نافية لان لما

المشددة التي بمعنى الا لكونها بعد النفي **اعلم** ان ان المخففة يفرق
من غيرها بدخول اللام في خبرها وتلزم تلك اللام عند ابن الحاجب مع الاهمال
للفرق ومع الاعمال للاطراد وعند ابن مالك مع الالتباس حيث لم يظهر
الاعراب في اسمها لكونها مبنيا او معربا باعراب تقديري وان ان الشرطية
لا تحتاج الى اللام نحو ان زيدا لقائم هذا عند البصريين وبعض الكوفيين
يقولون ان ان في مثل هذا المثال نافية واللام بعدها بمعنى الا للاستثناء
او بلما المشددة التي بمعنى الا فان لم توجد هذه الشروط تفرق بقرينة
المقام **وزائدة** بعد ما المصدرية نحو ما ان جلس القاضي وبعد
لما نحو لما ان قام زيد قمت قليلا وبعد الا الاستفتاحية وما النافية كثيرا
في نحو ما ان زيد قائم ما نافية وان زائدة لتاكيد النفي وكافة لما عن العمل
عند الحجازيين وذهب بعض الكوفيين الى جواز النصب وحكى يعقوب ذلك
ولما كانت ما زائدة في بعض المواضع وان كذلك اراد ان يبين [illegible] ليعلم
انهما اذا اجتمعتا ايهما زائدة فقال **وحيث اجتمعت ما**
وان فان تقدمت ما على ان فهي اي ما المكفوفة **نافية وان**
زائدة وكافة هذا عند اكثر النحاة واما على راي الاخفش ان تاكيد لفظي
ترادف لما النافية تحاميا عن شائبة التكرار نص عليه في بعض حواشي
تفسير القاضي ونقل العلامة هذا [illegible] عن الفراء **وان تقدمت ان**

ان على ما فهي اي ان **شرطية وما زائدة** مؤكدة نحو **واما تخافن من**
قوم خيانة الاصل ان ما فان حرف شرط وما زائدة للتاكيد ادغمت
النون في الميم بعد قلبها ميما ثم فتحت لدفع الالتباس باما العاطفة لان
العاطفة مكسورة في المشهور وانما حكي عن قطرب فتح همزتها فصار اما
وكذا عدت زائدة في مثل انما زيد قائم لكن الاولى ان لا يحكم بزيادتها و
تزاد ايضا بعد اذا ومتى واي وايا وكيف واذ الا على قول من
قال باسميتها وبعد بعض حروف الجر اعني الباء ومن وعن وعلى
والكاف ويجوز زيادتها بعد لام التعليل واللام الفاصلة وبين غير
ومضاف ومضاف اليه بالندرة وقد تزاد لتاكيد النكرة في شياعها كقولك
جئت لامر ما **ومنها ان المفتوحة الخفيفة** وهي بفتح الهمزة
وسكون النون ثنائي الوضع **فيقال فيها حرف مصدري**
يأول مع مدخولها بالمصدر فلهذا وقعت مبتدأ وخبرا **ينصب**
المضارع ويخلصه للاستقبال مثلا اذا قلت ان تاتيني خير لك لم تقصد
الا اتيانا يقع في زمان الاستقبال نص عليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني
في شرح [illegible] نحو **يريد الله ان يخفف عنكم** **وبعض العرب يرفع الفعل**
بعدها فلذا روي عن مجاهد رفع يتم في قوله تعالى ان يتم الرضاعة **اعلم**
ان ان المصدرية تدخل على الجملة الفعلية فتجعلها في تاويل المصدر سواء

كان الفعل مضارعا او ماضيا فلهذا ذكر بعض مثالين وقال نحو

اعجبني ان صمت اى صيامك وزائدة في نحو فلما ان جاء البشير

قال الجوهري ان ها مفسرة وكذا حيث وقع بعد لما فانها تحذف

كثيرا بعدها وبين لو والقسم نحو والله ان لو قام زيد قمت وقليلا مع

الكاف نحو كان ظبية تعطوا الى ناظر السلم على تقدير رواية جر ظبية

وان هذه لا تعمل عند الجمهور خلافا للاخفش واستدل بالسماع كقوله

تعالى وما لنا الا نقاتل بالقياس على حرف الجر ولا حجة له في ذلك لكونها في

الآية مصدرية ولكون الفرق بينها وبين حرف الجر بان اختصاصه باق

مع الزيادة بخلاف ان فانها قد وليها الاسم ومفسرة في نحو فاوحينا

اليه ان اصنع الفلك بجملة ان اصنع الفلك تفسير الوحي وكذا

حيث وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه اى

غير حرف القول فان ان المفسرة لا تقع بعد القول الا اذا كان مأولا

ودان يدون دونا بالضم صار خسيسا وبالفتح مجتمع الصحف والكتب

التي يكتب فيها اهل الجيش والجمع دواوين ودون بالضم نقيض

فوق فيكون ظرفا وبمعنى امام ووراء وفوق ضد وبمعنى غير و

تدخل على دون من والباء قليلا كذا في القاموس قال مولانا سعد الدين

في شرح التلخيص دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا

مطلب دون

هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال

والرتب نحو زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز

حد الى حد وتخطي حكم الى حكم وقوله في الاصل ناظر الى كونها نقيض فوق

ولم تقترن عطف على وقعت بخافض وانما قيد به لانها اذا

اقترنت به خرجت عن كونها مفسرة وستعرف ذلك وليس

منها اى وليس ان من انا التفسيرية في قوله تعالى وآخر دعواهم

ان الحمد لله رب العالمين لان المتقدم عليها اى على ان

غير جملة لانه مبتدأ لا خبر معه فتكون ان مخففة من الثقيلة واسمها

محذوف وهو ضمير الشان اذ لا يجوز ان تكون مصدرية لانها لا تدخل

على الجملة الاسمية قال ابو سعيد السيرافي ان التي تكون

مفسرة تحتاج الى ثلثة اشياء اولها ان يكون الفعل الذي تفسره

معنى القول وليس بقول والثاني ان لا يتصل بها شيء من صلة الفعل

الذي تفسره لانه اذا اتصل بها شيء من صلة الفعل صارت من

جملته ولم تكن تفسيرا له والثالث ان يكون ما قبلها كلاما تاما وما

بعدها جملة تفسر جملة ما قبلها ولا نحو كتبت اليه بان افعل

كذا اى لا يكون ان مفسرة لدخول الخافض عليه فيكون من

جملة صلة الفعل فلا يكون تفسيرا له فان انا مخففة من ان واسمها

مطلب قاعدة لأن

محذوف وهو ضمير الشان او مصدرية وعلى التقدير يكون الباء متعلقا
بكتبت فيكون مدخولها مفعولا غير صريح له وقول بعض الفضلاء ما
قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقول مسند او مقول جملة
انها مفسرة اي ان في ان اعبدوا الله مفسرة وغيره ان جعلها
انها مفسرة لامرتني دون قلت منع معنى للمفعول جزاء
الشرط منه الضمير راجع الى المصدر فعل الشرط اي من هذا الاحتمال لانه
تعليل المنع لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولا
خبر كان لله تعالى لان الامر مسند الى الله تعالى فلا يصح ان يقول
اعبدوا الله ربي وربكم وهو ظاهر او على انها مفسرة لقلت
اي وان جاء على انها مفسرة لقلت وجملة محروف القول جزاء
الشرط وانما دخل عليه الفاء لكونه جملة اسمية تاباه لما عرفت
اذ ان لا تكون مفسرة بعد القول على انه يجوز ان يحكى القول من غير
ان يتوسط بينهما حرف التفسير بان يقول ما قلت لهم الا
اعبدوا الله ربي وربكم وانما قال يأباه اشارة الى انه يجوز
بالتأويل وجوزه اي جوز كونها مفسرة الزمخشري
ان اول قلت بامرت فكان المعنى ما امرتهم الا ما امرتني به ان اعبدوا
الله فيكون ان مفسرة لعدم وقوعها في الحقيقة بعد القول

القول وجوز مصدريتها اي جوز الزمخشري في هذا الا يكون ان
حرفا مصدريا على ان المصدر وهو العبارة التي هي حاصل اعبدوا
عطف بيان للهاء في به لا بدلا منه لان تقدير اسقاط الضمير
بجعله مبدلا منه يخلي الصلة وهي جملة امرتني من ضمير لان
المبدل منه في حكم السقوط لكونه غير مقصود وذلك لا يجوز والعوائد
العكس اي عكس ما قال الزمخشري وهو تصويب البدلية وتضعيف
البيانية لان البيان كالصفة فلا يتبع الضمير هذا اختيار ابن
مالك لكن الحق ان ضمير الغائب غير ضمير الشان يعطف عليه
عطف بيان نص عليه شارح اللب والعائد مقدر محذوف
هذا جواب عما قال الزمخشري وهو اخلاء الصلة عن الضمير موجود
لا معدوم فلا يلزم بقاء الصلة بلا ضمير ولهذا جوز البيضاوي الوجهين
حيث قال ان اعبدوا الله عطف بيان للضمير في به او بدل
منه انتهى وفي تعبير المص قصور لا يخفى على ذي مسكة لان
النحاة فسروا المحذوف بقولهم هو الذي يقدر وجوده بل الوجه
ان يقال ليس المراد من كون المبدل منه غير مقصود اهداره وطرحه
بالكلية بل الايذان منهم باستقلال البدل بنفسه فلا يكون في حكم
السقوط حتى يلزم اخلاء الصلة عن الضمير ولا يصح ان يبدل

ان مع ما يتصل به اذا كانت مصدرية من ما في أمرتني لان العبارة
التي هي ما صلة ان اعبدوا الذي يعمل فيها فعل القول لان معمول
القول لا يكون الا جملة واضافة الفعل الى القول بيانية يدل عليه
قوله وهو قلت هذا على رأي من قال ان العامل في البدل هو العامل
في المبدل منه لا غيره واما على رأي من جوز في عامل البدل كونه من
جنس عامل المبدل منه فلا محذور لجواز ان يكون العامل في العبارة
هو الامر الذي من جنس القول ثم اعلام المقدر وتصديها لما
في نفسه وهو بل يجوز كونها بدلا لا قصد قد و قال ثم يجوز ان
اول قلت بأمرت لزوال المحذور فيه وان العبارة لا تصلح ان
تكون معمولة للقول ولا يمتنع في اذ اوحي ربك الى النحل ان اتخذي
ان تكون مفسرة جليل ان تكون مفسرة فلا يمتنع مثلها اي مثل
هذه الآية في ان تكون مفسرة فقبل مبتدأ وخبره فاوحينا اليه ان اصنع
الفلك وانما اورده مع ان الكلام تقدم فيها اعلاما ان المانع يمنع
كونها مفسرة في هذه الآية ايضا فقال خلافا لمن منع ذلك
اي كونها مفسرة وهو المانع الامام الرازي حيث قال والوحي هنا
الالهام بالاتفاق وليس في الالهام معنى القول وانما هي مصدرية
وذكر ابو البقاء انها مصدرية في الآيتين وتعليل مدعاه وهو ان يكون

ضابطة

يكون مفسرة في الآيتين بقوله لان الالهام في معنى القول
اشعار بان انكاره بمثابة انكار البديهي لان المشاجرة بين
الخصمين لا يكون الا في كون الالهام في معنى القول ومخففة من
الثقيلة اعلم ان ان المخففة تعمل في ضمير الشان المقدر
على سبيل الوجوب وشذ في غيره وان حكى بعض اهل اللغة في المضمر
مطلقا سعة وجوز بعض شيوخ المغاربة اعمالها في المظهر مطلقا
من غير ضعف وبعضهم في الشعر على ضعف ضرورة وعند سيبويه
يجوز الغاؤها لفظا وتقديرا فيكون حرفا مصدريا لا يعمل في شيء
نحو علم ان سيكون فان هنا مخففة واسمها ضمير الشان محذوف
وانما قلنا مخففة لانها للتحقيق فتناسب العلم بخلاف ان المصدرية
فانها للطمع والرجاء ومن هنا يعلم ان ان كلما وقع بعد العلم يكون
مخففة وبعد الظن يحتمل الوجهين ولهذا قيد وحسبوا ان لا تكون
فتنة بقوله في قراءة الرفع لان الحسبان ان كان بمعنى العلم
يكون ان مخففة وبمعنى الشك والظن تكون مصدرية وكذا اي
تكون ان مخففة كما في علم ان سيكون حيث وقعت بعد علم
او ظن نزل منزلة العلم فالحاصل ان ان اذا وقعت بعد ظن
يستعمل في معنى العلم تكون مخففة جزما واذا وقعت بعد ظن

يستعمل في معناه الحقيقي يجوز الوجهان لان الظن باعتبار
رجحان الفعل به العلم وباعتبار احتماله النقيض كان مخالفا
للعلم فالحق بباقي الافعال التي تقع ان بعدها مصدرية
اعلم ان ان المخففة تدخل على الاسم نحو ان هالك كل من تخفى
وعلى الجملة الفعلية الشرطية كقوله تعالى وان لو استقاموا وعلى
الفعل الغير المتصرف نحو وان ليس للانسان الا ما سعى فلا يحتاج
الى الفارق لان ان المصدرية لا تدخل عليها و تدخل على الفعل
المتصرف فيلزمها السين نحو علم ان سيكون او سوف كقوله
واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان
قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بينها
المخففة والمصدرية ليكون عوضا عن النون المحذوفة او حرف
النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزومها الا لتكون عوضا
عن النون فانه لا يحصل بمجردها الفرق لانها تجتمع مع كل منهما فالفارق
اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي
المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا
فهي المصدرية والا فهي المخففة كذا ذكره في بعض شروح الكافية
لكن الحق عندي ان يكون الفرق بمعونة المقام لان ما ذكره من الفرق

من يأتي جازمة او شرطية موصولة استفهامية نكرة موصوفة

مطلب من

الفرق المعنوي ليس بفرق لما عرفت فيما سبق ان ان المصدرية
اذا دخلت على المضارع تخلصه للاستقبال وكذا اللفظي لان الاهمال
يتوك كثيرا والسماع في الجمع غير محكي جوابع من تكون شرطية
بجزم الفعلين في نحو من يعمل سوءا يجز به فيعمل فعل ويجز جزاء وهما
مجزومان بمن اعلم ان من في المجازاة لا يكون الا مبتدا غير واقع
عليها العامل الا ان يكون حرف جر في صلة حرف الشرط او اسما مضافا
قد عمل فيه حرف الشرط او مبتدأ مضافا فان وقع العامل قبلها من غير
ما ذكرنا بطلت المجازاة وصارت من بمعنى الذي وتكون موصولة
وهي اسم بالاتفاق وتختص باولي العلم غالبا وقد تستعمل في غيرها
كما في قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه فيكون بلفظ واحد في المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولفظها مذكر والحمل عليه كثير وقد
يحمل على المعنى في نحو ومن الناس من يقول فمن موصولة والجملة
الفعلية وهي يقول صلة والعائد الضمير مستتر وتكون استفهامية
فيطلب بها العارض المشخص لذي العلم هذا هو المشهور وقال
صاحب المفتاح للسؤال عن الجنس من ذوي العلم في نحو من
بعثنا من مرقدنا فمن هنا استفهامية على تقدير قراءة بعثنا فعل
واما اذا قرئ مصدرا فيكون من جارة وتكون نكرة موصوفة بصفة

تليها في نحو مررت بمن معجب لك فمن موصوفة ومعجب بالكسر
صفتها ويجوز رفعه على تقدير هو معجب والجملة صفة من ذلك
اى بان في تفسير لمن الذى كنى به عن الانسان ولما كانت من نكرة
فسرها بالنكرة واجاز ابو على الفارسى والفراء ان تقع نكرة تامة
اى لا تحتاج الى صفة قيد بكونها نكرة لان من التامة نكرة وكذا ما
عند ابى على الفارسى واما عند سيبويه ان ما التامة معرفة الا في
فعل التعجب فانها نكرة فيه واما من التامة فمعرفة وحمل ابو على
عليه اى على كونها نكرة تامة قوله اى قول الشاعر فنعم من هو
في سر واعلان فمن فاعل نعم وهو مخصوص اى نعم شخصا هو
المفسر على رأى ابى على واما سيبويه تقديره نعم الشخص
هو انما فسرنا بذلك لان فاعل نعم اما معرف بلام العهد او الجنس
على الخلاف القولين او مضاف الى المعرف او مضافا اليه فرتم
جرا او مضمر مميز بنكرة منصوبة فلما كانت من نكرة لا تصلح للفاعل
كان مميزا له وهو الشخص وعصم لم يتعرض الى قوله على بالوجه
وهو دليل قبوله فتشوش عدها مما جاء على اربعة اوجه اللهم
الا ان يجعل كونها نكرة اعم من كونها تامة عند ابى على الفارسى او
موصوفة كما هو عند الكل وان كان لا يستقيم نعتا بها النوع الخامس

النوع الخامس

مطلب اى

الخامس ما يأتى على خمسة اوجه وهو مضيها ما عائد الى ما او الى
النوع شيئا احدها اى احد الشيئين اى فهى تستعمل لذوى
العقول وغيره فتقع الفاء تفسيرية او لربط الجزاء كما مر غير
مرة شرطية بالنصب مفعول تقع نحو ايّا الاجلين قضيت
فلا عدوان على فاىّ اسم شرط منصوب بقضيت وما مزيدة
مؤكدة وقيل نكرة والاجلين بدل منها فلا عدوان جوابها والثانى
عطف على شرطية اى فتقع استفهامية نحو ايكم زادته هذه فاىّ مبتدأ
مضاف الى الضمير وزادته خبره ويجوز ان يكون بالنصب على شرطية
المفسر وزاد قد يجئ لازما يقال زاد الشئ وقد يتعدى الى
مفعولين كما في هذه الاية فالضمير متصل بمفعوله الاول وهذه فاعله
وايمانا مفعول الثانى والثالث موصولة خلافا لثعلب فانه في زعمه لا يكون
اى موصولة قال احمد بن يحيى من النحاة انها لا تستعمل
الا شرطا او استفهاما وهما محجوج عليهما لثبوتها في لسان العرب
نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فاىّ موصولة مبنية
على الضم لكون صدر صلتها محذوفا والمحذوف اشار اليه وفسر بقوله
اى الذى هو اشد وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهرّاء
وهو استاذ الفراء بالنصب قاله سيبويه اى قال سيبويه

مطلب اى بمعنى الذى

مطلب استاذ الفراء

كونها موصولة ومبنية على الضم ومن تابعه من النحويين وقال عطف على ما ل من رأى ان ايا الموصولة لا تبنى وهو الخليل والكوفيون اى اى هنا استفهامية مبتدأ واشد خبره فيكون عندهم حركتها اعرابية وقالوا ان ايا في الاية استفهامية مبتدأ وخبره اشد ومن كل شيعة مفعول لننزعن والجملة محكية على انها صفة شيعة على اضمار القول اى كل شيعة مقول في حقهم ايهم اشد وضعفه سيبويه حيث قال لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية باضمار القول كما اجازه الخليل لجاز اضرب الفاسق الخبيث على معنى اضرب الذي يقال له الخبيث الفاسق ودالة عطف على شرطية او على معطوفها على اختلاف القولين على معنى الكمال وهي من جملة وجوهها فتقع الفاء لربط الجزاء الى الشرط المحذوف تقديره اذا وقعت دالة فتقع صفة لنكرة مذكورة غالبا نحو هذا اى رجل فرجل نكرة موصوفة باى اعلم ان ايا ان اضيف الى المشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للمدح بالوصف الذي اشتق منه الاسم الذي اضيف اليه اذا قلت مررت بعالم اى عالم فقد اثبت عليه بالعالمية وان اضيف الى غير المشتق فهي للثناء عليه بكل وصف يمكن ان يثنى عليه به ففي مثال المصنف اثبت عليه ثناء عاما بكل ما يمدح الرجل به اى هذا رجل كامل في صفات الرجال وحالا عطف على صفة المعرفة قبلها لان صاحب الحال لا يكون الا معرفة ولهذا تعين ان يكون في الاول صفة وفي الثاني حالا كمررت بعبد الله اى رجل اى حال كونه كاملا في صفات الرجال ليس قسما مستقلا بل عائد الى معنى الكمال والمصنف لم يفسر فيما قبله اكتفاء به والا لتشوش كلام المصنف في عدها مما جاء على خمسة اوجه وسائر النحاة لم يذكروا كونها دالة على معنى الكمال بل قصروا على الوجوه الاربعة بناء على انه مندرج في الاستفهام ووصلة بالنصب عطف على شرطية او دالة الى نداء ما فيه ال ظاهر هذا التعبير يشعر ان مذهبه كمذهب الخليل في حرف التعريف وهو انه ثنائي وهمزته همزة وصل قطع ووصلت لكثرة الاستعمال وقال شارح اللغة لا يمشي على هذا المذهب الا التعبير بال نحو يا ايها الانسان فاي اسم مفرد مبهم معرفة بالنداء مبني على الضم وها حرف تنبيه عوض عما كانت اى تضاف اليه والانسان بالرفع صفة اى فعبارة المصنف تؤذن ان ايا لا تكون موصوفة الا في حالة النداء كما ذكره النحويين وللاخفش فيه خلاف فانه اجاز كونه نكرة موصوفة مطلقا كما في مررت باى معجب لك نقله عليه الشيخ الرضي واعلم ان ايا لا تنعت فاذا كانت موصولة تضاف الى المعرفة وان جوز بعضهم

اضافتها الى النكرة واذا كانت دالة على الكمال تضاف الى النكرة وان
كانت شرطية او استفهامية جاز اضافتها الى المعرفة والنكرة كذا في شرح
الالفية **واعلم** ايضا ان ايا معربة في الاستفهام والجزاء ومبنية
في الصفة ومنقسمة في الصلة فان كانت صلتها تامة فالاعراب وان كا
محذوفة الصدر فالبناء افصح وقدم بعض البحث المتعلق باي في مسئلة
الثانية في قوله لنعلم اي الحزبين احصى فليعد اليه ثانيا الثانية لو
آثر التذكير في الاول والتانيث في الثاني مع جواز التذكير والتانيث
في حرف اشارة الى اسمية الاول وحرفية الثاني فاحدا وجهيها
ان تكون حرف شرط في الماضي سواء دخل على الماضي او على المضارع
وهذا هو اغلب اقسامها على رأي البعض وانما قلنا هكذا لان
بعض النحويين لا يطلقون عليها حرف الشرط ويقولون الشرط انما يكون
في المستقبل وذهب الشلوبين الى انها لمجرد الربط وقال بعضهم
انها كما تاتي للربط تاتي للقطع فيقال فيها اي لو اذا كانت للشرط
حرف تقتضي امتناع ما يليه وهو فعل الشرط واستلزامه اي
استلزام فعل الشرط لتاليه وهو فعل الجزاء وهذا التعريف ماخوذ
من ابن مالك حيث قال في شرح الكافية انه تقتضي امتناع ما
الشرط واستلزام ثبوته لثبوت الجواب وانما عرف بهذا ولم يعرف

يعرف بامتناع لامتناع بناء على ان هذا لا يجري في بعض الصور على ما سياتي
في نحو لو لم يخف الله لم يعصه فاورد التعريف على وجه يعم الجميع نحو ولو
شئنا لرفعناه بها فلو هنا شرطية دالة على امرين احدهما ان
مشية الله لرفع هذا المنسلخ بكسر اللام اي بعض المكذب بايات
الله منتفية ويلزم من هذا اي من دلالة لو على انتفاء مشية لرفعه
ان يكون رفعه منتفيا لان انتفاء الرفع لازم لانتفاء المشية ولزوم
اذ لا سبب لرفعه الا المشية وقد انتفت المشية والسببية
منحصرة فيها فيلزم من انتفائها انتفاء المسبب وهو الرفع وهذا
اي المذكور وهو ولو شئنا لرفعناه كائن بخلاف نعم العبد صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف الذي
هو الشرط انتفاء لم يعص الذي هو الجواب حتى يكون معنى الكلام ان
صهيبا قد خاف وعصى لان حمل الحديث على هذا المعنى غير مستقيم
لانه مسوق للمدح وذلك اي بيان لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء
لم يعص لان انتفاء العصيان له سببان احدهما الخوف من العقاب
فعلى هذا التقدير يكون رفع خوف بالخبرية ويجوز رفعه على البدلية
من سببان وهو اي عدم العصيان من خوف العقاب طريق
العوام لان طاعتهم وعدم عصيانهم للخوف والاجلال اما

بالرفع عطف على خوف او بالجر عطف على العقاب والاعظام عطف
على الاجلال ويجوز اى عدم العصيان من خوف الاجلال والاعظام
طريق الخواص لان طاعتهم وعدم عصيانهم لاجل الاجلال
والرغبة ومراده ان صهيبا من هذا القسم اى من قسم الخواص
والمعنى لو قدر خلوه عن الخوف لم تقع منه معصية فكيف تقع
معصية والخوف حاصل ومضمونه المبارزة راجعة الى صهيب
ومن لم يذكر كون هذا القول فى حق صهيب حديثا كما قاله الفاضل
التفتازانى فى باب المسند اليه وابن الحاجب فى الايضاح او قول
عمر كما قال العلامة الزمخشرى فى تفسير سورة النحل بناء على ما ذكره القاضى
بهاء الدين انه لم يقف على انه حديث او قول عمر ومن هنا اى لاجل
كون جواب لو لا يكون منتفيا الا اذا كان له سبب واحد تبين فساد
قول المعربين ان لو حرف امتناع لامتناع المنسوب عوضا عن المضاف
اليه اى لامتناع الثانى لامتناع الاول وهو معنى المشهور عند النحويين
والصواب الاحسن ان يقال والاولى لان تعريفهم بامتناع الثانى
لامتناع الاول وهو مبنى على اكثر استعمالها انها لا تعرض لها الى
امتناع الجزاء ولا الى ثبوته اى لا تعرض للوالى نفى الجزاء ولا الى وجوده
قال ابن مالك ليس فيها تعرض لوقوع الجزاء وعدمه الا ان

اى الاكثر عدمه وانما حصل لها عرض لامتناع الشرط اعم لنفيه
فان لم يكن للجزاء اى للجزاء سبب سوى ذلك الشرط
الذى دخلت عليه لو لزم من انتفائه انتفاؤه بالرفع فاعل لزم
من انتفاء الشرط انتفاء الجواب نحو لو كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فان سبب وجود النهار لا يكون الا طلوع الشمس
فيلزم من انتفائها انتفاء النهار وان كان له اى للجزاء سبب آخر
غير ما جعل شرطا لها لم يلزم من انتفائه اى من انتفاء الشرط انتفاء
الجزاء ولا ثبوته نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا
فلا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء لان الضوء كما يحصل
من الشمس يحصل من غيرها من النار والكواكب ومنها اى مما كثر
استعماله لو لم يخف الله لم يعصه كما عرفت فيما تقدم اعلم
ان لو اذا كانت للشرط لها ثلث احدها لامتناع الثانى لامتناع الاول
وهو المشهور والثانى ان يكون للدلالة على لزوم وجود الجزاء دائما
فى قصد المتكلم حين كون الشرط مستبعد الاستلزام ذلك كون نقيض
ذلك الشرط انسب باستلزام ذلك الجزاء فيثبت وجود الجزاء سواء وجد
الشرط او فقد وسواء كانا مثبتين نحو لو شتمنى لا اثنيت عليك ومن
هذا القبيل قول على رضى الله عنه لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا

ذكره في شرح المفتاح او منفيين كما في لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو لو
ان ما في الارض من شجرة اقلام ويستعمل في هذا المعنى لولا نحو لولا اكرمتك
لاتيتك والثالث ان يكون في مقام الاستدلال للدلالة على ان العلم بانتفاء
الثاني علة للعلم بانتفاء الاول من غير نظر الى ان علة انتفاء الثاني
في الخارج ما هي كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ومن هذا
عرف ابن الحاجب بامتناع الاول لامتناع الثاني وخطأ عكسه
المشهور ولم يدر ان هذا معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال كذا قالوا
الثاني ما دلت عليه لو في مثال المذكور وهو قوله تعالى ولو
شئنا لرفعناه ان ثبوت المشية لرفعه مستلزم لثبوت
رفع فثبوت المشية ملزوم وثبوت الرفع لازم والملازمة من
السببية والمسببية والمصاف اليه بقوله ضرورة ان المشية
اي مشية الرفع سبب والرفع مسبب وهذان المعنيان
المستفادان من الدلالة الثبوتية والسلبية قد تضمنتهما العبارة
المذكورة اي اشتملت العبارة المذكورة عليهما وهي قوله حرف
يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه الثاني من وجوه استعمال
لو ان تكون حرف شرط في المستقبل وهو مذهب الفراء فيقال فيها
حرف شرط مرادف لان في هذا الوجه الا انها لا تجزم الا في الضرورة

الشعر او في بعض اللغة فيكون للاستقبال سواء دخلت على الماضي كقوله
تعالى وليخش الذين لو تركوا اي ان تركوا او على المضارع فلذلك
ذكر مثالين وقال ونحو قوله لو نلتقي اصداؤنا بعد موتنا
الاصداء جمع صدا وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها
اي ان نلتقي اصواتنا بعد موتنا لكان كذا اعلم ان النحاة قالوا
ان لو هذه لا يليها الا فعل او معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم
وقال ابن عصفور لا يليها فعل مضمر الا في الضرورة او بالندور
والظاهر انه ليس كذلك لوقوعه في افصح الكلام كقوله تعالى لو انتم تملكون
خزائن رحمة ربي الثالث ان تكون حرفا مصدريا مرادفا لان
المصدرية وهو مذهب الفراء وابي علي الفارسي وابو البقا والتبريزي وتبعهم
ابن مالك والمص فان لو عندهم قد تكون مصدرية فلا تحتاج الى الجواب
كما عرفت الا انها لا تنصب كما ان المرادف ان لا يجزم ولهم هنا
خلاف كالجاري في جزمها واكثر وقوع لو اذا كان مصدرية بعد ود
نحو ودوا لو تدهن فلو هنا مصدري تقديره ودوا ان تدهن اي الادهان
او يود نحو يود احدهم لو يعمر اي التعمير وعلامتها ان يصلح في موضعها
ان والمص اورد مثالين اشعارا الى وقوعها بعد ماض او بعد مضارع
وقيد بالاكثر لجواز وقوعها في غيره قليلا كما سيجيء في فلو ان لنا كرة واكثر

مصدرية لا ليت عند القسم ويخرج الاية ونحوها مما يدل ظاهرا على انها مصدرية على حذف مفعول الفعل الذي هو مذكور قبلها والجواب بعدها اي حذف الجواب بعد لو ومعه فقدر تقدير الكلام بقوله اي يود احدهم التعمير لو يعمر ليسره ذلك اي التعمير الرابع من وجوه استعمالها ان تكون للتمني وهو مذهب سيبويه وكثير من النحاة منهم الزمخشري ووافقه اهل التحقيق من صناعة المعاني لكن هل هي قسم برأسها او راجعة الى قسم اخر فذهب ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي الى انها قسم برأسها فلا تحتاج بجواب كجواب الامتناعية وغيرها الا انها امتناعية اشربت معنى التمني قيل وهو الصحيح وقد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء ذكره شارح الالفية وذهب ابن ملك الى انها مصدرية اغنت عن التمني حيث قال في التسهيل بعد ذكر لو المصدرية وتغني عن التمني لكونها لا تقع غالبا الا بعد مفهم تمن فتنصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء فلو ان لنا كرة اي ليت لنا كرة قال الشافعي وتفسيره تمني الوجه او شرط حذف جوابه وذهب ابن مالك الى انها مصدرية واعتذر عن الجميع بان المصدرية بوجهين احدهما ان تقدر مفعول يمني بها والثاني ان يكون من باب التأكيد قيل اثبات كونها للتمني وذكر قبلا شعارا اولا الى التضعيف كدليل فهذا النصب

٨٠

نصب كلمة فنكون في جوابها كما انتصب كلمة فافوز في جواب ليت في قوله يا ليتني كنت معهم فافوز حاصل الاستدلال ان يقال انما ان بعد الفاء لا يكون الا في احد الاشياء الستة فلو لم يحمل عليه لم يكن للنصب وجه والمناسب فيها ان يكون للتمني فاذا عرفت ما تلونا عليك علمت ان رد المص بقوله ولا دليل فيها ليس كما ينبغي لانهم لم يقولوا انها منحصرة للتمني حتى يردون بقوله لجواز ان يكون النصب في فافوز مثل بالنصب خبرا ان يكون في قوله ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف فلبس مبتدأ مضاف الى عباءة وتقر منصوب لفظا بتقدير ان المصدرية و مرفوع محلا على انه معطوف على لبس واحب خبره قال في الصحاح شف يشف شفوفا الشف بالفتح ستر رقيق وقوله كذا بالجر عطف على قوله ولبس عباءة واخره لكونه محل ماطق او يرسل رسولا فيرسل منصوب بان مقدرة على انه معطوف وكذا يجوز ان يكون منصوبا بان مقدرة معطوفا على الضمير المتصل بكان لوجود الفصل ولا يلزم من نصبه ان يكون جوابا للتمني وقس عليه نصب فنكون الخامس ان تكون للعرض نحو لو تنزل بنا اللام فتصيب راحة فانها اذا لم تحمل على العرض لم تكن للنصب نصيب

وجه ذكره ابن مالك في التسهيل اسم كتاب من مؤلفاته في النحو
وذكر ابن هشام اللخمي اللخمي بالخاء المعجمة من اليمن والياء للنسبة
معنى اخر زائدا على ما ذكر وهو ان تكون للتقليل اي تعطي في مدخولها
معنى القلة نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم تصدقوا ولو بظلف
شاة محرق قال في الصحاح الظلف للبقر والشاة
والظبي واستعاره عمرو بن معدي كرب للفرس وقال وخيل
تطأكم باظلافها واتقوا النار ولو بشق تمرة هذا مثال اخر
فلو هنا استفاد فيها معنى التقليل فالمعنى لا تستقلوا الصدقة
ولو كان شيئا قليلا ذكره في بعض شروح ذلك المتن ان لو هذه شرطية
والجواب محذوف وبعد لو فعل مقدر دل عليه الكلام السابق
انتهى والحق في قلبي ان يجعل الجملة الشرطية حالا فينسلخ
عن معنى الشرط ولا تحتاج الى الجواب اعلم ان جواب لولا يكون الا
فعلا ماضيا مثبتا او منفيا بما او مضارعا مجزوما بلم والاكثر في مثبت
اقترانها باللام وقد يحذف نحو قوله تعالى لو نشاء جعلناه اجاجا
والتصدق اللام مع الجواب فكثير في كلام العرب النوع السادس
ما يأتي على سبعة اوجه فهو قد فقط واحد وجهها ان تكون
اسما بمعنى حسب فيقال قدي بالاضافة الى ياء المتكلم

مطلب
جواب لولا يكون

مطلب
قد

بغير نون الوقاية كما يقال حسبي ظاهر هذا الكلام يشعر اختيار بعض
مذهب الكوفيين حيث يقولون ان قد اذا كان اسما بمعنى حسب يضاف
الى ياء المتكلم ولا يلحقها نون الوقاية لانها تزاد في الافعال فتكون معربة
واما عند البصريين يلحقها نون الوقاية على غير القياس ويجوز حذفها فيقال
قدي وقدني فعندهم يكون مبنيا كذا ذكره في التسهيل وشرح الالفية
والثاني من اوجهها ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي فالياء متصل في
محل النصب فيلزمه نون الوقاية فيقال قدني بالنون كما
يقال يكفيني قد يلحق بها كاف الخطاب فيكون في محل النصب
فيقال قدك فعلى هذا يكون مبنيا على السكون بالاتفاق الثالث
من اوجهها حرف تحقيق يقتضي تحقق مدخولها فتدخل على الماضي
من غير اختلاف لكن هل هي للتحقيق المحض وهو مذهب المنصور
او للتحقيق مع التوقع كما هو مذهب الخليل حيث قال في الصحاح
وزعم الخليل ان هذا لمن ينتظر الخبر تقول قد مات زيد ولو اخبره
وهو لا ينتظر لا تقول قد مات ولكن تقول مات انتهى والعنوان
بالزعم يدل على رد مذهبه لانها تجيء للتحقيق في الماضي كما علم من
موارد الاستعمال نحو قد افلح من زكيها فقد هنا تدخل على الماضي
لتحقق الفلاح وعلى المضارع عند البعض قال ابن مالك

في التسهيل وقد التي للتحقيق تدخل عليهما نحو قد يعلم ما انتم عليه

وقال بعض النحاة ان قد التحقيقية اذا دخلت على المضارع

ولم يكن التوقع فيه كان المضارع بمعنى الماضي والرابع اوجهها

ان يكون حرف توقع اي انتظار يقال توقعت واستوقعت

اي انتظرت فتدخل عليهما اي على الماضي والمضارع ايضا الا ان كان

تدخل عليهما اذا كانت للتحقيق تقول قد يخرج زيد فتدل

قد على ان الخروج متوقع منتظر وصح لم يذكر هنا مثالا

للماضي ليكون الاختلاف في دخول حرف التوقع عليه فذكر بعدا اثبا

بالدليل وظاهر هذا الكلام يشعر ان يكون التوقع مقابلا للتحقيق

في الحقيقة وليس كذلك يدل عليه عبارة الكافية حرف التوقع

قد وشرحها الشيخ الرضي فانه عام للتحقيق والتقريب الى الحال

مع التوقع وقد يكون للتحقيق المحض وقد يكون للتحقيق مع التقريب

بدون التوقع فاذا له ثلثة معان انتهى وزعم بعضهم انها لا

تكون قد للتوقع مع الماضي لان التوقع انتظار الوقوع

والماضي قد وقع فان جوز دخولها يلزم جمع بين

المتنافيين وقال الذين اثبتوه اي التوقع مع الماضي انها تدل

على انه اي ان قد تدل على ان الفعل كان منتظرا قبل وقوعه لانه

لا انه متوقع بعد وقوع الفعل فلزوم جمع بين المتنافيين مرفوع

بالحمل على اختلاف الزمانين تقول قد ركب الامير لقوم ينتظرون

هذا الخبر وانما قيد به لانه اذا قلت هذا الخبر لقوم لا ينتظروا يكون

للتحقيق مع التقريب من غير توقع ويتوقعون الفعل حاصل ما

ذكر في شرح اللب انه كان يتوقع ثم صار ماضيا نحو قد قامت الصلاة

لقوم قاموا خلف الامام ينتظرونه قول المؤذنين قد قامت الصلاة

فعلى هذا قد لانتظار الاخبار بخبر يعتقد المتكلم به يتوقع منه المخاطب

انتهى فيكون التوقع في الاصل للفعل الذي لا يوجد بالفعل فينتظر

الى وقوع الفعل فيقع ويخبر بعد ذلك ولو كان مراد الزاعم انها لا تكون

للتوقع في الماضي الذي هو الخالص للمضي من غير نظر الى زمان الاخبار

يكون كلامه حقا ولكن النحاة قالوا قد للتوقع بالمعنى المذكور

الخامس تقريب الماضي من الحال ولهذا اي لاجل كون

قد للتقريب تلزم مع الماضي المثبت اذا لم يكن واقعا بعد الا

الواقع حالا هذا عند البصريين واما مذهب الكوفيين فانهم لا

يوجبونها ظاهرة ولا مقدرة ووافقهم ابن مالك حيث قال

هذه دعوى مجردة لا تقوم عليها حجة اما ظاهرة نحو وقد فصل

لكم ما حرم عليكم او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا

اى قربت الينا ونحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى
قد حصرت صدورهم وذلك لاستقباحهم فى الظاهر بجمع بين الحال
والماضى وان حالية الماضى بالنسبة الى زمان عامله وهو زمان التكلم
ولفظ قد تقرب الماضى من ذلك الزمان فيكون المقاربة بمنزلة الحال
هذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد
وسيبويه يأول قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم بقوما
حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة محذوف وهو الحال
والمبرد يجعله جملة دعائية وقال ابن عصفور اذا اجيب
القسم بماض مثبت متصرف قيد بالمثبت والمتصرف تحرزا
عن المنفى وغير المتصرف لما عرفت ان المنفى لم يشترط بذلك
واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس فلا مدخل قد عليها
لانها ليست بمعنى الماضى حتى تقرب الى الحال بل تدخل اللام فقط
نحو لنعم السيد كذا فى شرح الرضى فان كان الفعل قريبا من الحال
جئت بجواب اللام وقد وان كان زمان الفعل بعيدا جئت باللام
فقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ
كانه جزاء شرط محذوف والحال فى دخول ياء المتكلم عليه ونون
الوقاية وكاف الخطاب كالحال فى قد اذا كانا اسم فعل كقوله

القول اى قول امرئ القيس حلفت لها بالله حلفة فاجر
اى اقسمت بالله لاطمينان امرأة معشوقة حلفة كاذب او عاص
اى زان يقال فجر فجورا اى فسق وفجر اى كذب اصله الميل والفاجر
المائل كذا فى الصحاح لناموا فما ان من حديث ولا صال
فى لناموا جواب القسم واكتفى بها اشعارا للمخاطبة بان زمان نومهم بعيد
اى نام الرقباء ولا ينظرون الى حالنا واخفاء فى فما نفيية وما نافية
وان زائدة مؤكدة للنفى ويبطل عملها بزيادة ان بعد ما عند البصريين
ومن زائدة للاستغراق فيكون المعنى نفى هذا الجنس من واحد الى ما
يتناهى الحديث الخبر يأتى على القليل والكثير ويجمع على احاديث
على غير القياس اى فما ان من ذى حديث ويجوز ان يكون بمعنى التحدث
ولا فى قوله ولا صال زائدة يقال صلى المصطلى اذا اخذ وصال
المعنى ان امرأة تخاف من الرقباء فاوثقها من مراقبتهم كذا فى
الاقليد وزعم الزمخشرى فى لفظ الزعم اشارة الى عدم
قبوله عندما تكلم على قوله تعالى ولقد ارسلنا نوحا فى سورة
الاعراف ان قد التوقع وجعل ان قد للتوقع فى محل النصب
على انه مفعول زعم لان السامع تعليل من جانب الزمخشرى
اى لان السامع ذلك الجواب المصدر باللام قد يتوقع الخبر عند

سماع القسم وهو لفظة الله وامثاله مما يقسم به اعلم
ان عبارة الزمخشري في تعليل الجمع بين اللام وقد يكون هكذا انه
جملة القسمية لا تساق الا تأكيدا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها
فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى قد عند استماع المخاطب
كلمة القسم فمن تأمل في كلامه علم ان تعبير المصنف لا يخلو عن القصور
وان عنوان كلامه بالزعم مبني على القصور السادس التقليل
وهو ضربان تقليل بالرفع بدل عن ضربان مضاف الى وقوع
الفعل الذي هو مدخولها نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود
البخيل فقد في المثالين تدل على قلة وقوع الصدق من الكذوب
وقلة وقوع الجود من البخيل وتقليل متعلقه اي متعلق الفعل
من غير نظر الى قلة وقوع الفعل وكثرته نحو قد يعلم ما انتم عليه فان
قد هنا تحقيقية باعتبار وقوع الفعل وتقليلية باعتبار متعلقه
اي ان ما هم عليه اقل معلوماته وفي هذا التفسير اشارة الى ان ما
موصول مبتدأ صلته انتم عليه وخبره محذوف وهو اقل معلوماته
قال الشيخ الرضي ان المادح قد يستقل الشيء الكثير مدعيا
ان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح وذلك ابلغ في المدح
ومن هذا القبيل قوله تعالى قد يعلم لان قد لتقليل المضارع في الاصل

في الاصل وزعم بعضهم وجه العنوان بالزعم انكاره على كونها
للتقليل والا كيف ذكره مع هذا فيما قبل مثالا للتحقيق انها في ذلك
اي قد في قد يعلم للتحقيق كما تقدم في القسم الثالث لا للتقليل
ان التقليل في المثالين الاتيين وان كان متحققا لكنه لم يستفد
من قد بل من قولك الكذوب يصدق والبخيل يجود مع
قطع النظر عنها فاثبات الفاء بمعنى اللام التعليلية اي لان الكلام ان
لم يحمل على ان صدور ذلك اي الجود والصدق من البخيل والكذوب
قليل بالرفع خبر ان كان ذلك جزاء الشرط اي كان
الكلام كذبا متناقضا لان اول الكلام وهو البخيل والكذوب
يدفع آخره وهو يجود ويصدق لان البخيل والكذوب صيغة
المبالغة قيل لان على كثيرة البخل والكذب فلو لم يحمل يجود ويصدق
على القلة للزم التدافع وذلك ان تمنع هذا الكلام بعد تسليم لزوم
التدافع في المثالين على ان انكار كونها للتقليل غير مقبول لانه كثير
الاستعمال السابع التكثير قاله اي كونها للتكثير سيبويه في
قوله قد اترك القرن مصفرا انامله وآخر البيت كأن اثوابه
مجت بفرصاد اي كثيرا ما ابقي في الحرب حال كون انامله ملونا
بالصفرة قال الجوهري وقد يكون بمعنى ربما وانشد

هذا البيت فلا يظن انه مخالف لما قاله المص حيث قال
الزمخشري في آخر سورة النور ان قد اذا دخلت على المضارع كانت
بمعنى ربما فوافقت ربما في خروجها الى معنى التكثير وذكر صاحب
التسهيل ان ربما ليست للتقليل بل هي حرف تكثير والتقليل بها
نادر ووقع في بعض شروح الكافية وهذا الذي ذكرناه التقليل
اصلها ثم استعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج
الى القرينة وقال الزمخشري اي اختار كونها للتكثير في قوله تعالى
قد نرى تقلب وجهك في السماء والنكرة في الآية باعتبار
متعلق الفعل وهو تقلب وجه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
في وقوع الفعل وهو الرؤية وفي البيت في وقوع الفعل مع
قطع النظر عن متعلقه والمص لم يذكر كون التكثير متنوعا اعتمادا
على ذكر مثاليه واكتفاء بما سبق **اعلم** ان قد التي للتحقيق
والتكثير والتوقع قد يجتمع وقد يستعمل كل واحد منها مجردة
عن الآخر والتقليلية يجتمع مع التحقيقية لكن لا تجتمع مع التكثير
هكذا فهم من الرضي النوع الرابع يأتي على ثمانية اوجه
وهو الواو وذلك اي بيان الانحصار بالاستقراء ان الثامن
واو بين يرتفع ما بعدها سواء كان اسما او فعلا فما موصولة

مطلب واو

مطلب جهات ست

موصولة وبعد منصوب على الظرفية بفعل مقدر وهو حصل مضاف
اليها والموصول مع صلته في محل الرفع على انه فاعل يرتفع اي يكون ما
بعد الواو في مرفوعا **اعلم** ان الجهات الست مضافة اذا لم تقتض
العامل غير النصب تكون منصوبة على الظرفية نحو السماء فوقنا
والارض تحتنا وما بعده وما قبله وامثال ذلك فانها تقتضي الفعل
المقدر النصب مثلا اذا قلت امامك فوق السطح فالامام بالرفع
لانه مبتدأ وفوق وان خبر لكن لا يقتضي الرفع لفظا بل يقدر الفعل
فينصب به وتكون الجملة في محل الرفع بالخبرية وكذا امثالها فاحفظ
هذا واو بالنصب بدل عن واوين ويجوز الرفع على انه خبر مبتدأ
محذوف اي احدهما واو الاستيناف نحو لنبين لكم ونقر
في الارحام ما نشاء فانها اي الواو لو كانت واو العطف
لانتصب الفعل ونقر عطفا على نبين المنصوب بان المضمرة
باضمار كي عند كثير والسيرافي او باللام اصالة عند الكوفيين او
نيابة عن ان عند ثعلب وحاصله ان هذه الواو لا تصلح الا للعطف
او للاستيناف فاذا قرئ بالرفع تعين الاستيناف لان الاعراب مدخول
واو العطف يكون على حسب ما قبلها وواو الحال معطوف على
واو الاستيناف او خبر مبتدأ محذوف والثاني واو الابتداء

ايضا اي كما يسمى واو الحال وانما سمي به لانه يصلح ان يليه مبتدأ
لوقوع ما بعدها مبتدأ في بعض الصور وجمعه دخل زيد وقد غربت الشمس انتهى
نحو جاءني زيد والشمس طالعة فجملة والشمس طالعة في محل
على انه والشمس طالعة حالية
النصب على الحالية وهذا اي كون هذا الواو للحال على مذهب الجمهور
وعند البعض انها عاطفة وقال صاحب التخمير وعندي انه
يجوز ان يكون هذا الواو واو الظرف الا ترى انك لو قلت جئت و
الشمس طالعة فمعناه جئت وقت طلوع الشمس والذي غر
النحويين منه انهم وجدوا قولهم جئتك والشمس طالعة يرجع
معناه الى قولك جئتك حال طلوع الشمس فسموا واو الحال
وقد غفلوا عن ان حال طلوع الشمس ظرف لا حال واذا كان
له واو الصرف فلا علينا ان يكون معها واو الظرف انتهى
وسيبويه يسميها واو الابتداء نقله في الارتشاف حيث قال
لانها تدخل على الجملة بخلاف الاولى لاختصاصها بالجملة الفعلية
وقد تأتي لتفيد معنى الظرفية وهو معنى الحين والمفاجأة وواو
ينتصب ما بعدها اعرابه كما سبق وجها وهو واو المفعول معه
فان ما بعد تلك الواو لا يكون الا منصوبا اعلم ان مذهب
جمهور البصريين ان العامل فيه هو الفعل او معناه بتوسط الواو
بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر
لفظا واصلها الواو العطف الذي فيه معنى الجمع في باب المعية

المعية قالوا لا يتقدم المفعول معه على عامله في مصاحبه فلا يقال
والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل وجوز ابو الفتح
تقدمه على صاحبه والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة
وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا
كما قلنا في الظرف خبر المبتدأ والاولى احالة العامل على العامل اللفظي
ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار
فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة وكذا في
غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب
بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت
بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش
نصبه نصب الظروف وذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب
بالظرفية والواو ظرف في الاصل فلم يحتمل النصب فاعطي النصب ما
بعدها رعاية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس
غير ولو كان كما قال لجاز النصب في كل موضع بمعنى مع مطردا نحو كل
رجل وضيعته هذه عبارة الرضي على غير لفظ نحو بيت والنبل اي
بنصب النبل على انه مفعول معه انتهى
مع النبل وتميز بتقدير مع مكانها وقال صاحب التمييز
النحويون سموا في واوين احدهما واو الحال والثانية واو منصوب

بمعنى وذلك ان المنصوب بمعنى مع في محل النصب على الحال الا ترى
انك اذا قلت جاء البرد والطيالسة فمعناه مقترنا بالطيالسة
فلما لم يكن اعراب الواو نقل اعرابها الى ما بعدها كما في الا اذا وقعت صفة
فنقل اعرابها الى ما تليها وعكسها غير فالواو ههنا في الحقيقة للحال
لا للمفعول معه كما ان الواو في قولك جئت والشمس طالعة
للمفعول فيه لا للحال انتهى فتأمل والجمع وانما سمي بها لاجتماع
مضمون ظرفيتها في زمان واحد الداخلة على المضارع المسبوق
بنفي محض او طلب محض اي بفعل اصيل وهو يعم الامر والنهي
والدعاء بلفظ الخبر على مذهب الكسائي والاستفهام والعرض
والتحضيض والتمني لان المضارع ينصب بتقدير ان بعد الواو
واذا كانت بعد احد الاشياء الستة كما هو المشهور وقال
ابو حيان لا احفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض
ولا التحضيض ولا الرجاء ولا ينبغي لاحد ان يقدم على ذلك الا بالسماع
انتهى ذكره شارح الالفية والنصب بعد هذا الواو بتقدير ان
انما على مذهب البصريين وهو الصحيح او بنفس الواو عند الكوفيين
نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين هذا
مثال للمسبوق بالنفي اي وان يعلم الصابرين ونحو قوله

ونحو قوله ابي الاسود لا تنه عن خلق وتأتي مثله
واخر البيت عار عليك اذا فعلت عظيم الخلق بضمتين السجية
والطبيعة والمروءة والدين كذا في القاموس هذا مثال للنهي فمعناه
لا يكن منك نهي عن الخلق وان تأتي مثله اي اتيان مثله وتكون
بين هذه واو الصرف ايضا لانها صرفت الفعل المضارع من
الجزم الى الرفع ليكون الصرف عن اعراب ما قبلها مرشدا من اول الامر
بانها ليست للعطف وانما للجمعية من حيث الاستعمال وواو
تجر ما بعدها والموصول مع صلته فاعل تجر كما مر غير مرة وهما
واو القسم نحو قوله تعالى والتين والزيتون فهذه الواو تجر
بنفسها وتدخل على مظهر يحسن الحلف به وهي مبدلة عن الباء
الالصاقية في اقسمت بالله لما بينهما من المناسبة لفظا ومعنى عند
حذف الفعل فلا تجتمع مع الفعل لكونها عوضا عنه خلافا لابن كيسان
هذا على ما صح في كتب النحو وذكر في بعض شروح تلك الرسالة انها اصل
وليست ببدل من الباء في القسم خلافا للاكثر ذلك وواو رب
وهي تقع في اول الكلام وتدخل على المظهر المنكر كقوله اي قول
الشاعر وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس
اي رب بلدة وانما فسرناه به لان هذه الواو للعطف عند البصريين

وليست جارّة بنفسها فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف
ظاهر وان كانت بعد معطوف عليه قال ـــــ شارح الالفية
وهو الصحيح واما عند المبرد والكوفيين فهي جارة بنفسها وبلدة
مجرورة بها وهي حرف عطف لكن لما صارت قائمة مقام رب كانّه
بمعناها كانت جارة بنفسها للصيرورة بها بمعنى رب فلا يقدر وما
معطوف عليه في نحو وقاتم الاعماق لانه تعسّف واختاره
ابن الحاجب وواوا يكون ما بعدها في الاعراب على حسب
ما قبلها غالبا وانما قال غالبا اذ يجوز المخالفة اذا عرف المراد
نحو مررت بزيد وعمرو بالرفع اي عمرو كذلك كذا ذكره الرضي
وهي واو العطف وهي الاصل بالنسبة الى الجميع لكونها
كونها للعطف في الغالب قوله مرجوح فعلم من هذا التفصيل
ان تغايرا قسامها ليس بحسب الحقيقة والغالب في الاول
وهي لمطلق الجمع من غير ان يكون مبتدأ به داخلا في الحكم قبلها
الامر ولا ان يجتمعا في وقت واحد بل الامر ان جاز
عكسها وواو دخولها في الكلام كخروجها بالنسبة الى اصل
لكنها تفيد التأكيد وهي الواو الزائدة نحو اذا جاؤها وفتحت
ابوابها فالواو في فتحت زائدة مؤكدة بدليل الاية الاخرى و

وهي قوله تعالى حتى اذا جاؤها فتحت ابوابها وقيل انكره السعظم
حيث قال ـــــ ابو البقاء الواو زائدة عند قوم وليست
بزائدة عند المحققين انها عاطفة فالجواب وهو اذا محذوف
لان الواو فتحت على هذا الوجه معطوف على الشرط فلو لم يقدر الجزاء
للزم بقاء الشرط بدونه تقديره كان كيت وكيت هما
كنايتان عن الحديث ولا يستعمل الا مكررا مخفف من كية وهي
اصل كيت مخفف الياء المشددة وعوضت عنها التاء فصار
كيت كما في بنت واخت فوجب اسقاط التانيث لئلا يجتمع
علامتا ان فبقي كيت ويوقف عليه بالتاء كما في بنت وقد جاء
فيه فتح التاء والكسر والضم وكذا زيت هذا اي كون الواو للعطف
مختار الزمخشري وهو الصواب لموافقة الاصل وجعلها بمعنى في
مع ذكره العلامة ايضا حيث قال ـــــ وقيل حتى اذا جاؤها وفتحت
ابوابها اي مع فتح ابوابها وقيل انها للحال وهو ايضا مذكور في الكشاف
[illegible] فيه وقيل ابواب جهنم لا تفتح الا عند دخول اهلها
فيها واما ابواب الجنة فتقدمة فتحها بدليل قوله تعالى جنات عدن
مفتحة لهم الابواب فلذلك جيء بالواو كانه قيل حتى اذا جاؤها و
قد فتحت ابوابها وقوله سبعة مضاف الى جماعة وجملة انها

مطلب كيت

واو الثمانية في ان منها وثامنهم كلبهم سيقول البعض
وجملة لا يرضاه نحوي خبره والياء للنسبة للمبالغة اي
النحوي الكامل والمراد بهذه المقالة يحققوه ان تسلب عنهم
نسبتهم الى النحو لما لا يتعلق به حكم اعرابي ولا سر معنوي وواو
الثمانية هي التي تفيد ان العدد قد تم بالسابع من حيث ان السبعة
هو العدد التام والثامن ابتدا تعداد آخر معطوف عليه ذكره الشيخ
القاضي في اواخر سورة التوبة وقال بعض الفضلاء هذا
ليس بشيء بدليل قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس
السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر فان المتكبر في محل التعداد
نعت ثامن مع انه لم يذكر بالواو وفيه مناقشة ظاهرة فلا تغفل
عن التأمل والمقول به اي بكون الواو واو الثمانية في آية الزمر
وهي قوله تعالى وفتحت ابوابها ابعد منه اي من القول بكون الواو
واو الثمانية في والناهون عن المنكر لان الواو في هذه الآية وقعت
في الصفة الثامنة في التعداد واما في آية الزمر فليس فيها تعداد بل
هي للجنة الثامنة واما وجه البعد في والناهون لما يتعلق به حكم اعرابي
ولا سر معنوي والمقول به في ثيبات وابكارا ظاهر الفساد لان
في واو الثمانية يجوز اجتماع الاوصاف المذكورة في موصوف واحد

واحد بخلاف هذه الواو لتنافي طرفيها اذ البكارة والثيابة لا يجتمعان
في موصوف واحد وقيل واو الثمانية لا تخل بالمقصود حذفها بخلاف
هذه الواو ولان التوسيط بها للتنافي بين طرفيها النوع الثامن
ما يأتي على اثني عشر وجها وهو ما وفي بعض النسخ هي
فالتأنيث باعتبار الكلمة فانها اي ما على ضربين اسمية التأنيث
باعتبار ذي الضرب وهي كلمة ما واوجهها اي اوجه ما الاسمية سبعة
التذكير لكونه جمع مؤنثا غير حقيقي فان اعتبرت التأنيث فهو
فالتذكير لعدم وجوب المطابقة او للاكتفاء بظاهر التأنيث
معرفة بالرفع اما على البدلية من سبعة او على انها خبر مبتدأ محذوف
ويجوز النصب بتقدير اعني و تامة صفة معرفة والمراد بها ما لا يحتاج
الى صلة وعائد وصفة نحو فنعما هي اي فنعم الشيء ابداؤها
عند سيبويه والكسائي فاعل نعم لكونه بمعنى ذي اللام وهي المخصوص
بالمدح وكناية عن الابداء الذي دل عليه فعله وهو تبدوا وعند
ابي علي الفارسي والفراء التقدير نعم شيئا هي لان ما نكرة تامة
بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة بأجمعها محذوفة لان هي مخصوصة
اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات اي عرفت في من هو في سر واعلان
وذكر في بعض شروح تلك المغني ان ما مركب مع الفعل لا موضع لها

من الاعراب ومرفوع بعد ما هو الفاعل وموصوفة ناقصة اى محتاجة

الى صلة وعائد وصفة وهي موصولة اكثر من التامة مع انّ جميع

الكتب عكس ذلك اما بناء على انّ مفهوما عدمي والاعدام متقدمة

على الملكات او انها اقدم مرتبة من الناقصة ومن جعل عكس ذلك

يعتبر كون مفهوم الناقصة وجوديا واستعمالها اكثر ولكل وجهة هو

موليها نحو ما عند الله اى الذي عند الله خير من اللهو ومن

التجارة وما بهو يستعمل لما لا يعقل غالبا وقد تستعمل في ذوي

العلم كما في قوله تعالى والسماء وما بنيها وشرطية نحو وما

تفعلوا من خير يعلمه الله اى ان تفعلوا في شرطية جازمة

لتفعلوا منتصبة به على المفعولية وجواب الشرط يعلمه الله ومن

خير في موضع نصب على التمييز ما والتقدير اى شيء تفعلوا قليلا

او كثيرا ويجوز ان يكون في موضع نصب لكونه صفة لمصدر محذوف

تقديره ما تفعلوا فعلا من خير وقيل يجوز ان تكون ما مصدرية ومن خير

مفعولا به والتقدير اى فعلكم من خير يعلمه الله واستفهامية وهي

لا تختص بما لا يعقل عند الابهام تقول الشيخ وقع لك من بعيد ما

ذلك نحو وما تلك بيمينك فما استفهامية بيمينك حال من معنى

الاشارة وقيل صلة تلك ويجب حذف الفها على الاجود قال

الشيخ الرضي ويحذف الف ما الاستفهام في الاغلب

اذا كانت مجرورة بحرف الجر نحو عم يتساءلون فما مجرورة بعن

والفها محذوف فالوجه ان الاستفهام لما كان لها صدر الكلام لكونها

للاستفهام ولم يكن تأخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير

معها يصير ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام لئلا يسقط الاستفهام

عن مرتبة الصدر وحذف الفها ليكون دليلا على تركبها مع الجار وانما

لم يحذف نون من الاستفهامية اذا كانت مجرورة لكونها حرفا صحيحا

ونحو قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون جميع النسخ التي صادفناها

وجدناها بغير العاطف والظاهر انه سهو من قلم الناسخ لان النحاة

قالوا ان حذف المعطوف عليه كثير وحذف المعطوف مع حرف العطف

قليل نحو راكب البعير طليحان اى راكب البعير والبعير طليحان

واما حذف حرف العطف مع المعطوف فشاذ نادر ولهذا

اى ولاجل وجوب حذف الف ما الاستفهامية المركبة بحرف الجر

رد الكسائي على المفسرين قولهم بالنصب مفعول رد في بما

غفر لي ربي انها استفهامية مقول القول حاصله لما كان حذف

ما الاستفهامية واجبا عند دخول حرف الجر عليها اثبت ان ما

في بما غفر ليست استفهامية لوجود الالف فيها اما العلامة

ما احسن زيدا فما مبتدا نكرة بمعنى شئ عند سيبويه والجملة اصله شئ احسن زيدا والجملة التي بعدها اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبره وما موصولة عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها والمجموع الصلة في محل الرفع بانه مبتدا خبره محذوف تقديره الذي احسن زيدا شئ وما استفهامية عند قوم في مبتدا وما بعدها خبرها وتقديره اي شئ احسن زيدا وهذه التقدير باعتبار الاصل

في مكث فان قلت ما في قوله بما غفر لي اي البناءات هي قلت
هي المصدرية والموصولة اي بالذي غفر لي من الذنوب ويحتمل ان تكون
استفهامية يعني باي شئ غفر لي ربي فطرح الالف اجود وان كان
اثباتها جائزا فاذا فهمت ما تلونا عليك من كلام الرضي والعلامة
الزمخشري علمت ان رد الكشي مردودة لان الحذف اكثري لا دائمي
وانما جاز نحو لماذا فعلت جواب عن سؤال مقدر تقديره
لما وجب سقوط الف ما الاستفهامية بدخول حرف الجر عليها
فلم لم يحذف في مثل لماذا فعلت مع انه مركب باللام فاجاب بقوله
لان الفها صارت حشوا اي وسطا **بالتركيب مع ذا** فيكون
الالف في وسط الكلمة والحذف في الوسط قليل التحصنه من الحوادث
فاشبهت ما الاستفهامية **الموصولة** في اثبات الالف لان
ذا لما لم يثبت زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما الاستفهامية
لم يحذف الفها كالف ما الموصولة ويجوز ان يكون معنى حشوا انه
غير منظور بالحذف والاثبات لتركبها مع ذا الذي يكون موصولا
بالتركيب فاشبهت الموصولة فكما انها اذا كانت موصولة لا يحذف
الفها كذلك هنا **وتعجبية نحو ما احسن زيدا** فهذه نكرة تامة
بمعنى شئ عند سيبويه وموصولة عند الاخفش واستفهامية

والاستفهامية عند الفراء وابن درستويه قال الشيخ
الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سببه فاستفهم عنه وضعف
شراح المفصل هذا الوجه بان قالوا ان صيغ الاستفهام لم يثبت فيها
نقلها الى انشاء آخر بخلاف صيغ الافعال فانها تنقل الى نشاء كثيرا وقالوا
الوجه ما صار اليه سيبويه لان التعجب من مواضع الابهام والبعد عن
الوضوح والبيان والموصولة معرفة بمعنى الذي والموصوفة قريبة من
المعرفة فلا تليقان بهذا الموضع وقيل ايضا في تضعيف كونها موصولة
ان ما اذا كانت بمعنى الذي واحسن صلتها لاحتاج الى تقدير الخبر لان
الموصول مع صلته مبتدا ونحن نقطع كلاما من غير نظر الى المحذوف
فا مبتدا على مذهب سيبويه والفراء وما بعدها وامّا عند الاخفش فهي
مع صلته مبتدا وخبرها محذوف وقال الحاجب في الايضاح في باب
التعادي ما احسن زيدا اصله اما خبر وامّا استفهام ثم نقل الى التعجب
فعلم منه ان كونها قسما مستقلا مبني على الظاهر **ونكرة موصوفة كقولهم**
مررت بما معجب لك فما نكرة في محل الجر بالباء موصوفة
بمعجب ولك متعلق به **اي بشئ معجب لك ومنها** اي ومن
كون ما نكرة موصوفة **في قول** اي قول بعض النحاة هو الاخفش
والزجاج **نعم ما صنعت** فا على هذا نكرة منصوبة لانها مميزة

وضعت صفتها والمخصوص بالمدح محذوف اى نعم شيئا
صنعته لعل وجه ايراد المثالين اشعار الى جواز كونها موصوفة
بعد وجهة ويكون موصوفة بها اى يكون ما صفته للنكرة وانما قال
نكرة موصوفة بها ولم يقل موصوفة بها كما قال ثم النحاة اذا
من اول الامر بان موصوفها لا يكون الا نكرة لان النكرة لا نكرة لا تكون
وصفا للمعرفة نحو مثلا ما فانها مبهمة تزيد النكرة ابهاما ومثلا
في مثل هذا الموضع يجوز ان يكون حالا بمعنى ممثلا وان يكون تمييزا وان يكون
تمييزا وان يكون منصوبا على المصدرية اى امثل مثلا ويذكر اذا قصد
التهويل والتعظيم وقولهم اى ونحو قول العرب لامر ما جدع قصير
انفه قوله امر مجرور باللام وما في محل الجر لكونها صفة للمجرور وجدع
بالدال المهملة قطع الانف والاذن واليد وقصير اسم رجل وانفه
بدل اشتمال منه اى لامر الحقارة ولامر عظيم هذا على وجه
اللف والنشر على الترتيب قال بعض النحاة ان ما اذا وقعت
صفة تكون على ثلثة اقسام قسم يراد بها التحقير وقسم يراد بها
التعظيم وقسم يراد بها التنويع نحو ضربته ضربا ما فاعل هذا التفسير
اسم ويقبل ان يكون حرفا لا موضع لها ذكره شارح الالفية
ناقلا عن ابن مالك ان ما في مثل هذه المواقع حرف زائد منبه على وصف

مطلب

وصف لائق بالمحل وهو اولى لان زيادتها عوضا عن محذوف ثابت
في كلامهم من ذلك حيث ما تكن اكن وليس في كلامهم نكرة موصوفة
بها جامدة بجمود ما الا وهي مرادفة بكمل نحو مررت برجل اى رجل انتهى
وحرفية بالرفع عطف على اسمية واوجهها اى اوجه الحرفية خمسة
نافية بالرفع اما بدل عن خمسة او خبر مبتدأ محذوف فتعمل
في الجملة الاسمية قيد بالاسمية احترازا عن الفعلية عمل ليس وهو
رفع الاسم ونصب الخبر في لغة الحجازيين وانما قال في لغة
الحجازيين لان ما ولا المشبهتين بليس لا تعملان عند بني تميم
اصلا لدخولهما على الاسم والفعل كما صح تفصيله غير
مرة واما اذا اردت الاطلاع عليه فلتعد اليه نحو ما هذا بشرا هذا
في محل الرفع اسم ما الحجازية وبشرا بالنصب خبره ومصدرية غير
ظرفية نحو قوله تعالى بما نسوا يوم الحساب فما موصولة حرفية هي
وصلتها في محل الجر بالباء اى بنسيانهم فلا تحتاج الى العائد وهو
مذهب مرجوح ذكره شارح الالفية فعلم منه ان ما ايا ما من
الحرفية على المذهب المنصور ومصدرية ظرفية فتكون بمعنى المدة
نحو ما دمت حيا اى مدة دوامي حيا وكافة عن العمل
هذا وجه رابع من وجوه ما الحرفية لكن قال في القاموس وتكون

مازائدة وهي نوعان كافة وغير كافة فعلم من هذا ان ما الكافة قسم
من الزائدة لا قسيم لها ولعل وجه عدها مقابلا للزائدة مبني على انها لما افادت نوعا
وهو منع العامل عن العمل فكأنها ليست بزائدة وان كانت قسما منها
وهي ثلثة اقسام كافة عن عمل الرفع كقوله اي قوله
الشاعر صددت فاطولت الصدود وقلما • وصال على طوله
الصدود يدوم • الصدود الاعراض يقال صد عنه يصد صدودا
اي اعرض كذا في الصحاح فقل فعل ماض وما حرف بقل كافة له
عن طلب الفاعل النحوي لا عن طلب الفاعل حقيقة لامتناع صدور
الفعل لا عن فاعل قال الشريف في شرح المفتاح في حاشية
المطلية بمثله حيث قال وقد طال ما حال في صدري
اعلم انه يجوز ان يكون ما كافة كما في انما فانها تكف ان عن
العمل كما تكف الفعل عن الفاعل بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر
لان المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن لامتناع صدور الفعل لا عن
فاعل الفعل هنا يتعلق بحسب المعنى الى مصدر دال ودال اي طال
الطولان والدوام ويجوز ان يكون ما مصدرية والمصدر فاعل طال
وعلى التقدير الاول تكتب موصولة لانها من تتمة الفعل وعلى الثاني
مفصولة وذكر في موضع آخر اي يطلب له فاعل في التركيب وان فهم

فهم منه القليل والطويل انتهى فعلم من كلامه ان الفعل المكفوف يجوز ان
يتعلق الى مصدر الفعل الذي يدخل عليه ذلك الفعل المكفوف ويجوز ان
يتعلق الى المصدر نفسه وهو القليل والكثير والطويل وعلم ايضا ان ما التي في
تكتب موصولة والمصدرية مفصولة وانما قال المص كافة عن طلب
الفاعل مع ان مدعاه كونها كافة عن عمل الرفع لكون الفاعل مرفوعا دائما
ووصال فاعل فعل محذوف يفسره الفعل المذكور وهو يدوم
ولا يكون وصال مبتدأ ويدوم خبره وعلى طوله يتعلق بيدوم
لان الفعل المكفوف بما الكافة لا يدخل الا على الجملة الفعلية لانه
جرى مجرى حرف النفي فقولك قلما يضرب زيد بمعنى ما يضرب زيد كذا
قالوا وهذا الكلام رد على سيبويه حيث قال الشيخ الرضي وهي
عند سيبويه كافة ووصال مبتدأ ولكن ذكره في شرح الالفية قال
بعض النحاة انما قل ربما كف بما يدل على ندرة الشيء لا على نفيه وقال
اكثرهم يراد منه النفي في الاشهر فعلى هذا لا يجوز دخولها على
الجملة الاسمية غاية ما في الباب انه يخالف الاشهر على ان قول
سيبويه بمنزلة النص في هذا الفن وقال بعضهم ان
ما مصدرية هي وصلتها وهي الفعل محذوف فاعل الفعل المكفوف
اي قل دوام الوصال وقال بعضهم ما زائدة

والتقدير قلما يدوم وصال يدوم على حران ابرح هلك اي تقديره ان هلك امرؤ هلك

لانه اجرى مجرى حرف النفي فقولك قلما يقوم زيد بمعنى ما يقوم قال ابن مالك في شرح التسهيل فان قلت اين فاعل قل قلت لا فاعل فان قلت الفعل لا بد له من فاعل قلت اقول بموجب ولكن [illegible] هل لذلك نظير قلت نعم الفعل [illegible] الاول المكفوف فاعل الاول ولا فاعل للثاني قال في التوضيح انتهى

مطلب حروف المشبهة

ووصال فاعل قد ذكره شارح الكافية فمعنى البيت تختلف
على هذه الاختلاف فتفكر في وجوهها ولم يكفف بما الافعال
بما الكافة الا قل وطال وكثر وكافة عن عمل النصب والرفع
معا وجه التقديم على الثاني ظاهر واما وجه الثاء خير عن الاول
فكونها كافة عن طلب الفاعل وذلك مع ان واخواتها وهي
سائر الحروف المشبهة بالفعل فيكون ما بعدها مبتدأ وخبرا اعلم
ان الحروف المشبهة بالفعل تنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين
في قولهم ان الخبر باق على رفعه وبعض العرب ينصب بهذه
الاحرف الجزئين معا وحكى قوم منهم ابن السيد ان ذلك لغة ذكره
شارح الالفية فعلى هذا قول المص وكافة عن عمل النصب والرفع يكون
على الاشهر وان هذه الحروف تلحقها ما الكافة وتمنع عن العمل في الصحيح
وقد يجوز اعمالها فذهب الزمخشري الى جواز اعمالها كلها والزجاج
في ليت ولعل وكأن دون البقية لقوة قرب هذه الثلثة من معنى
الفعل من حيث ان كأن بمعنى شبهت وليت بمعنى تمنيت ولعل
بمعنى ترجيت مع تغييرها معنى الكلام وتأثيرها في مضمونه بخلاف
انّ وأنّ ولكنّ فان معناها غير زائد على معنى الابتداء سوى التأكيد
وذهب بعضهم الى جواز النصب بليت ولعل قال سيبويه

مطلب ربما

سيبويه والاخفش والفراء لا يجوز النصب الا في ليتما وحكى
الكسائي مغاربة كذا ذكره ابن ام قاسم فهذه الحروف اذا كفت بما يجوز
دخولها على الجملة الاسمية نحو انما الله اله واحد وعلى الفعلية نحو
انما ينهاكم الله وكافة عن عمل الجر وذلك في رب وكاف التشبيه
وفي الباء عند البعض قال صاحب التسهيل ان ما قد
تكف عن العمل وتحدث معنى التقليل كقوله بما قد نرى وانت خطيب
فرب اذا اتصل بها ما الكافة تدخل على الجملة الاسمية نحو ربما زيد
قائم وعلى الفعلية لكونها بمعنى حرف النفي الداخلة على الفعل لكن ان
يكون فعلها ماضيا لفظا نحو ربما قام زيد او معنى نحو ربما يود
الذين كفروا فان المستقبل هنا كالماضي لان اخبار الله تعالى في المستقبل
يجري في التحقيق مجرى الماضي وكقوله اي قول الشاعر هذا مثال لكون
ما كافة للكاف عن العمل اخ ما جدا لم يجزنا يوم مشهد المجد
الكرم وقد مجد الرجل بالضم فهو مجيد وماجد والمشهد محضر الناس
والمراد هنا الحرب كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه سيف بالرفع
مبتدأ لان ما يمنع الكاف عن العمل ومضاف الى عمرو ولم تخنه خبره وفاعله
ضمير مستتر راجع الى السيف ومفعوله ضمير بارز راجع الى عمرو
ومضاربه بالنصب مفعول فيه بتقدير في وقد تستعمل الكاف

للقران في الوقوع نحو كما حضر زيد قام عمرو اي قارنا الحضور
والقيام في الوقوع وقيل انها قد تكون لتاكيد الوجود كما في قوله
وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا اي اوجد رحمتهما ايجادا محققا
كما اوجدا تربيتي ايجادا محققا في الزمان الماضي وزائدة هذا قسم
خامس من ما الحرفية وتسمى هي وغيرها اي يتبعها وغيرها حال
كونها من الحروف الزوائد وهي ثمانية احرف ان وان وما ولا ومن
والباء واللام والكاف بالندرة ثم تفصيل كل واحد منها صلة وتاكيدا
لانه يتوصل بها الى زيادة فصاحة واستقامة وزن او حسن سجع
او تزيين لفظ او غير ذلك نحو فبما رحمة من الله لنت لهم عما قليل
ليصبحن نادمين فما في الاثنين صلة ومؤكدة وبرحمة وقليل
مخفوض بالباء وعن اي فبرحمة وعن قليل الاول تفسير
الاولى والثاني للثانية

الباب الرابع في الاشارات

اي الايماء قال الجوهري اشار
اليه باليد اي اوما وفي لفظ الاشارة اشعار الى ان ذلك التفصيل
ايماء بالنسبة الى ما يستحقه هذا المقام من البسط للعبارات
يقال عبرت الرؤيا اذا فسرتها وانما سميت الالفاظ الدالة عبارة
لانها تفسر ما في الضمير اي تعريفا محررة تحرير الكتاب تقويمه

تقويمه والمراد هنا كونها مهذبة اي مطهرة من الزوائد بحيث لا دخل فيها
ولا اعتراض عليها مستوفاة اي استوفاه حقه وتوفاه بمعنى
موجزة يقال اوجزت الكلام اذا قصرته وفي الاصطلاح اداء المقصود
باقل من العبارة المتعارفة اي العبارات اعطي حقها بحيث لم يكن فيها
اي العبارات اعطي حقها بحيث لم يكن طول كالتعريف المعهود و
لم يجز شيء من المقصود مع وضوح الحد عن المحدود وينبغي لك
ان تقول لما فرغ عن القواعد والاصول اراد ان يبين كيفية اجرائها
على ما يناسبها واعراضها عما لا يناسبها فقدم ما يناسبها مع ان
ذكر الاعراض عما لا يناسبها اهم من ذكر ما يناسبها قصدا الى عدم
الفصل بين القواعد والاجراء في نحو ضرب اي في الفعل الماضي المجهول
من ضرب زيد من جارة داخلة على الفعل على سبيل الحكاية وانما قال
هكذا ليكون توطئة لقوله وان تقول في زيد نائب عن الفاعل انه
فعل ماض مبني لم يسم فاعله ولا تقل مبني لما لم يسم فاعله
لما فيه اي لشيء حصل في هذا التعريف من التطويل بيان لما وهو
زيادة حرف من التعريف الاول والخفاء عطف على التطويل
وجه الخفاء ان ما في قوله لما عبارة عن المفعول وضمير فاعله راجع
اليه فلا بد ان يوجد بانا يقال اضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة

او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه وان تقول في
زيد من ضرب زيد نائب عن الفاعل لاختصاره وعدم صدقه
على نحو درهما لكن يرد عليه انه يصدق على المضاف اليه الذي يقوم
مقام الفاعل المضاف كالحسنا في قوله تعالى يوم يقوم الحساب على تقدير
ان يكون الاسناد مجازيا ولا تقول مفعول ما لم يسم فاعله
لخفائه ثم اذا الغرض منه اعلام كونه نائبا عن الفاعل ومعربا باعرابه
ولم يفهم منه وطوله من قوله نائب عن الفاعل وصدقه
على نحو درهما كأنه من اعطي زيد درهما مع ان النوع
لازم اذ يكون مانعا عن اغياره يمكن ان يجاب عنه بان يقال انه من
قال مفعول ما لم يسم فاعله قال كل مفعول
حذف فاعله واقيم مقامه فلا يصدق عليه نعم اذا قطع النظر عنه
يصدق لكنه مقرر عند ارباب هذا الفن وليس باجنبي عن
اصطلاحاته وبهذا يندفع ما قاله التفتازاني في شرح عزي التصريف
ينتقض بالمبني للفاعل عند من جوز حذف الفاعل وان تقول
في قد حرف لتقليل زمن الماضي اي تقريبه ولا يخفى حسن
العبارة لما المراد لي مسكة في هذا الفن وحدث المضارع
اي وقوعه يقال حدث امر اذا وقع او التحقيق حدثهما

مهم

قد

مطلب لن

حدثهما اي لتحقيق وقوع الماضي والمضارع وهذا التحقيق غير الذي
حصل من صيغة الماضي وينبغي ان تقول في لن وهي حرف برأسه
عند سيبويه وهو الصحيح لان الاصل في الحروف ان لا يحكم عليها
بخلاف ظاهرها لانها بعيدة عن التصرف والتمسك بالاصل اولى
واحرى وعند الخليل مركبة اصلها لا ان حذفت الهمزة تخفيفا
وسقطت الالف لالتقاء الساكنين ورده سيبويه بجواز تقدم
معمول معمولها عليها نحو زيدا لن يضرب اجيب بانه يجوز ان يحدث
بعد التركيب ما لم يكن قبله على انه منع الاخفش الصغير ذلك
التقديم وعند الفراء نونها مبدلة من الف لا كما ابدلت الالف
من النون وهو ضعيف حرف نصب ينصب المضارع
وحكى بعضهم ان الجزم بلن لغة بعض العرب وان الجزم والرفع
جائز عند البعض ذكره شارح الالفية ونفي استقبال
ذكر في شرح الالفية ايضا ان لن حرف نفي تنصب المضارع
وتخلصه للاستقبال ولا يلزم ان يكون نفيه مؤبدا خلافا للزمخشري
ذلك في انموذجه وقال في غيره ان لن لتأكيد ما تعطيه
لا من نفي المستقبل وقال ابن عصفور ما ذهب دعوى
لا دليل عليها بل قد يكون النفي بلا اكد من النفي بلن لان المنفي بلا قد

حرف نفي ونصب واستقبال

يكون جوابا للقسم والمنفي بلن لا يكون ونفي الفعل اذا اقسم عليه اكد
وقال صاحب الاقليد والمراد بالتاكيد هو التعميم
وابراء القرينة ضربه من سلب وايجاب عما هو بصدده وليس
كما زعم بعضهم انها للتاكيد وليس كذلك ان للتأبيد مناف
للتحديد وقد جاء التحديد معها في قوله تعالى لن ابرح الارض حتى
يأذن لي ابي وحتى لانتهاء الغاية انتهى وذهب قوم منهم
ابن السراج الى انه يجوز ان يكون الفعل بعدها دعاء واختاره ابن
عصفور وجعلوا منه قوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين والصحيح
انه لم يستعمل من حروف النفي في الدعاء الا لا خاصة وفي لم حرف
جزم تدخل على المضارع وتجزمه وقد تلغى فلا تجزم بها قال
في شرح التسهيل حملا على لا وفي شرح الكافية حملا على ما قال
شارح الالفية وهو احسن لان ما ينفى بها الماضي كثيرا بخلاف
لا وانشد الاخفش على اهمالها قوله لولا فوارس من نعل
واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار قال بعض
النحويين انه ضرورة وذكر في شرحه ان الرفع بها لغة قوم
ولا يجوز الفصل بينها وبين الفعل وحذفه بعدها الا في الضرورة
لنفي المضارع فيجوز ان يكون ذلك النفي منقطعا عن الحال

مطلب لم

الحال نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن
شيئا مذكورا ومتصلا بها نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا و
قلبه ماضيا هذا صريح بانها تدخل على المضارع وتصرف معناه الى
المضي وهو مذهب المبرد واكثر المتأخرين وذهب ابو موسى ومن وافقه
وقد نسب هذا القول الى سيبويه انها تدخل على الماضي وتصرف
لفظه الى المضارع وقال ابن الحاجب وان لم يكن بين
هاتين العبارتين خلاف في المعنى لكن العبارة الثانية ليست بجيدة
لان قولهم يوهم صحة دخول لم على الماضي وليس كذلك ويوهم ايضا
بقاء المضارع على معناه لانهم لم يقولوا الا انها تقلب لفظ الماضي
الى لفظ المضارع ولم يتعرض الى كون معنى الماضي مرادا فكان الاولى
اولى وفي اَمّا المفتوحة المشددة بمعنى شرط قال بعض الفضلاء
ان النحاة اختلفوا بعد اتفاقهم على انها حرف في انها موضوعة
للشرط وقائمة مقام ما وضع للشرط فذهب ابن الحاجب الى
الاول حيث قال في الكافية حروف الشرط ان ولو واما
وصاحب الكشاف الى الثاني حيث قال في مفصله ومن
اصناف الحروف حرفا الشرط وهما ان ولو ثم ذكر بعد عدة
فصول ان اما كلمة فيها معنى الشرط والخلاف في انها اسم او

مطلب امّا

حرف ليس بمشهور انتهى ولا يلزم من تعبير صاحب
الكشاف اما كلمة فيها معنى الشرط كونها اسما لان اطلاق
الكلمة على الحرف شائع وانما عبر بالكلمة اشعارا الى خفاء حرفيتها
من حيث انها عملت في الظروف النصب وتضمنت معنى منها
وبعض الفضلاء تكلف في التوفيق بين ما قال ابن الحاجب
والزمخشري بان قال يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب اما المركبة
التي اصلها ان ما ومراد الزمخشري اما المفردة المتضمنة معنى الشرط
لان جميع شراح الكافية فسروها بهما لكن فلو كان مراد ابن الحاجب
اما المركبة لما جاز التفسير به والحق ان النزاع في اما المفردة وان
التوفيق ما قال جلال الدين الدواني وهو ان صاحب الكشاف
اعتبر ما كان خالصا للشرط وابن الحاجب ما فيه معنى الشرط و
ادرج ماله معنى الشرط في حروف الشرط فيكون جمعا بين الحقيقة
والمجاز ومن هذا قال اطلاق حرف الشرط على اما التفصيلية
مجاز كذا قالوا ولهذا فسر بعض شراح تلك قوله حرف شرط اي حرف
ما ولا بالشرط وتفصيل وذلك التفصيل قد يكون لمجمل سابق كقولك
انا اوثر واقلي اما من اوثره فالعالم واما من اقلي فالجاهل وقد يكون
التفصيل لما اجمل في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة سبق ما

مطلب

ما يدل على المتعدد بوجه ما كقوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب
مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من
ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد تجيء
للاستيناف من غير ان يتقدمها ما يدل على المتعدد كاما الواقعة
في اوائل الكلام المنقطع عما قبله مثل ما يأتي في اوائل الكتب والرسائل
وقد كانت لتفصيل المجمل وحيث تكررها وقد يكتفى بذكر قسم واحد
حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر
كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل
اما المذكور ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني فاما الذين ليس في قلوبهم
زيغ فيتبعون المحكمات وتوكيد لان تفصيل المجمل يدل على زيادة
الاعتناء بشان المذكور وثانيها ان المفتوحة المخففة حرف مصدري
تنصب المضارع بتفصيل في الباب الثالث في الفاء التي بعد
الشرط وانما قال بعد الشرط ولم يقل قبل الجواب مع انها قد تقع
بعد الفضلات المتعلقة بالشرط اكتفاء بقوله رابطة لجواب الشرط
لانه يعلم منه دخولها على الجواب ولا تقع جواب الشرط كما يقول
اي بعض المعربين لان الجواب الجملة باسرها هذا الكلام ظاهر في ان
الفاء داخلة في الجواب وهو مذهب اكثر النحاة وقال بعضهم ان

والتأكيد

مطلب ان

مطلب فاء

مطلب امام

الفاء خارج عن الجواب لانها رابطة والرابطة غير المربوط لا الفاء
وحدها وارتكاب المجاز في مثل هذا المقام ليس مما ينبغي وفي نحو زيد
من قولك جلست امام زيد مخفوض بالاضافة او المضاف
قال الشيخ رضي اعلم ان بينهم خلافا في ان العامل
في المضاف اليه هو اللام المقدرة او المضاف فمن قال الحرف المقدم
نظر الى ان معناه في الاصل المقدم هو موقع للاضافة بين الفعل والمضاف
وهو الاولى قال ان حرف الجر شريطة منسوخة والمضاف
مفيد معناه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء
انتهى فعلم من هذا ان قوله مخفوض بالاضافة ليس بصحيح ولا قوله
مخفوض بالظرف وهو امام في المثال المذكور لان المقتضي
للخفض في المضاف اليه هو الاضافة على رأي او المضاف
من حيث هو مضاف مع قطع النظر عن الحيثيات على رأي لا المضاف
من حيث هو ظرف بدليل غلام زيد واكرام زيد فان المضاف
في هذين المثالين ليس بظرف مع ان المضاف اليه مخفوض فلو قلت
مخفوض بالظرف لفهم ان للظرفية مدخلا في الخفض وليس كذلك
واعلم ان في قوله لان المقتضي للخفض مساهلة لانه يفهم منه
كون العامل نفس المقتضي وليس كذلك لان العامل ما به يتقوم المعنى

المعنى المقتضي للاعراب الا انه يقال لانه ما به يتقوم المعنى
المقتضي وان تقول في الفاء من نحو فصل لربك وانحر
الفاء السببية ولا تقل فاء العطف لانه لا يجوز
عند بعض او لا يحسن عند اكثر النحو ومنهم سيبويه حيث
قال ان كانت الجملتان مختلفتين من حيث المعنى جاز عطف الطلب
على الخبر ولا العكس اي لا يجوز او لا يحسن عطف الخبر على الطلب
على اختلاف الرأيين لما بينهما من التنافي في المعنى وان تقول وجه
تغيير الاسلوب السابق بذكر ان تقول اما طول الفصل بين المعطوفات
او اشعار الى ان ما ذكر بعده ليس من جنس ما ذكر قبله في الواو العاطفة

مطلب واو

لمطلق الجمع من غير ان يكون احدا داخلا في الحكم قبل الاخر ولا ان معهما
في وقت واحد بل الامران جائزان وجائز عكسه هذا هو المختار عند نحو
هذا الفن وان ذهب بعضهم الى لزوم المعية وبعضهم الى دخول الاول

مطلب فا

في الحكم قبل الثاني وفي حتى انه للعطف حرف عطف للجمع و
الغاية وانما لم يقل المطلق كما قال في النوع الثالث من الثاني
اشعارا الى ما قال بعض النحاة وهو ان يكون فيها جمع وترتيب ومهلة
متوسطة بين بين الفاء وثم وفي ثم حرف عطف للترتيب

مطلب ثم

والمهلة قال في القاموس ثم حرف يقتضي ثلثة امور التشريك

وقد تتخلف بان تقع زائدة كما في ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم

الثاني المهلة وقد تتخلف كقولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت

امس لان ثم فيه لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين انتهى

وفي الصحاح وربما ادخلوا عليها التاء كما قال ولقد امر على اللئيم

يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني **والفاء حرف عطف**

للترتيب والتعقيب **اعلم** ان الفاء اذا كانت من حروف

العطف يعطف بها وتفيد الترتيب وهو نوعان معنوي كقام

زيد فعمرو وذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو فازلهما الشيطان

عنها فاخرجهما مما كانا فيه والتعقيب مع الاشتراك نحو ضربت زيدا

فعمرا والتعقيب بدون الاشتراك فيكون ما قبلها علة لما بعدها نحو ضربه

فبكى والتعقيب في كل شيء بحسبه نحو تزوج فولد له مع ان بينهما مدة

الحمل هذا اذا اطنبت في التعبير عن الادوات **واذا اختصرت فيها**

اي في التعبير عن تلك الادوات **فقل عاطف ومعطوف** اي قل

في حرف العطف مع المعطوف كما تقول عند الاختصار في حروف

الجر مع مجرورها **جار ومجرور** وهذا التعبير شائع في ارباب هذا

الفن فلذلك جعله شبيها به او انه من باب التشابه لا من التشبيه

وكذلك اي كما تقول عند الاختصار في حروف العطف في الجر تقول

تقول اذا اختصرت في لن نبرح واذ نفعل **ناصب ومنصوب** بها

هذا مجملا لما عرفت ان الرفع بهما والجزم بلن جائز عند البعض **وتقول**

في ان المكسورة المشددة حرف توكيد لانها يجاب القسم كما

يجاب باللام وعن الفراء ان ان مقررة لقسم محذوف استغنى بها

عنه فالتقدير والله ان زيدا قائم **تنصب الاسم وترفع الخبر** عند

البصريين واما عند الكوفيين وتبعهم السهيلي فالخبر مرفوع بالابتداء

كما كان قبل دخول ان عليه فلذلك جوز والعطف على اسم ان المكسورة

بالرفع قبل مضي الخبر **وتقول في ان المفتوحة فتقول حرف توكيد**

مصدري تنصب الاسم وترفع الخبر وانما قيل لها مصدري

لانها تعامل معاملة المصدر وتقع فاعلا نحو بلغني ان زيدا منطلق فانه

مأول ببلغني انطلاق زيد ومفعولا نحو سمعت بان عمرا عالم فهو مأول

بسمعت بعلم عمرو ومضافا اليه نحو عجبت من ان بكرا واقف وهو ايضا

مأول بعجبت من وقوف بكر ولهذا اي ولاجل وقوعها مع معمولها

موقع المفرد لم يجز العطف على اسمها سواء كان قبل مضي الخبر او بعده

واعلم انه المضمون **يعاب** يقال عاب المتاع اذا صار ذا

عيب وعبته انا متعد كذا في الصحاح للجوهري على من يقرأ هذا الفصل لسهولة

للاحتراز لكونه عيبا على المحصلين ايضا وانما قال ترغيبا للطالب

[library stamp]

يدل عليه قوله والصواب لانه يستعمل في مقابلة الخطأ ووقع

في بعض النسخ على الناشي فح لا يحتاج الى الاعتذار فقوله على الناشي

اي المتمرن ماخوذ من نشاء الغلام اذا ارتفع وبلغ في صناعة

الاعراب عبّر بالصناعة اشعارا بلزوم المحاولة والمزاولة وكونها

آلة لسائر العلوم فقوله يعاقب فعل مضارع لم يسم فاعله وجملة

أن يَذكُرَ فعلا نائب عن الفاعل اي يعيب المعربون على الناشي

ذكر الفعل ولا يبحث عن فاعله عطف على ان يذكر وان يذكر

مبتدأ ولا يتفحص عن خبره او ظرفا او مجرورا بحرف الجر

ولا يُنبِّه على متعلقه والضمير راجع الى الظرف والمجرور على سبيل البدل

او جملة ولا يذكر الها محلّا ام لا او موصولا ولا يُبيّن صلته

سواء كان اسميا او حرفيا او عائده اذا كان الموصول اسميا

لما عرفت ان المعرب في مقام الافتقار لا يحتاج الى العائد اعلم ان ذكر

البحث في الفاعل والتفحص في الخبر والتنبيه في المتعلق والذكر في المحل

والتبيين في الموصول مما لا يخفى وجهه على طبع وقاد وذهن نقاد

وان يقتصر عطف على ان يذكر في اعراب الاسم من قام ذا

او نحو قام الذي على ان يقول اسم اشارة في ذا او موصول

في الذي فان ذلك اي كون ذا اسم اشارة والذي اسم موصول

موصول لا يقتضي اعرابا مع بعلم كونهما في محل الرفع على الفاعلية

والمراد من الموصول الموصول مع الصلة والّا لا يكون له محل ولا اقتضاء

والصواب في التعبير ان يقال فاعل فهو اسم اشارة او فاعل

وهو اسم موصول فان قلت لا فائدة في قوله في نحو ذا انه

اسم اشارة لان الغرض منه اعلام فاعلية والاقتصار على فاعل كا

فيه مع انه لا فائدة في التطويل بخلاف قوله في الذي انه اسم موصول

فان فيه اي في ذكر اسم موصول تنبيها على ما يفتقر اليه الموصول

من الصلة بيان لما والعائد عطف على الصلة ليطلبهما اي الصلة

والعائد المعرب وليعلم عطف على ليطلب اي لاجل ان يطلب و

يعلم المعرب أنّ جملة الصلة لا محل لها لان الموصول لا يتم الا

بالصلة فيكون كشيء واحد قلت بلى فيه اي في ذكر اسم الاشارة

فائدة وهي التنبيه اي الاشارة وانما فسرناه به لتعديته بالى

الى أنّ ما يلحقه من الكاف بيان لما جملة ما يلحقه في محل النصب

على انها اسم ان حرف بالرفع خبر ان مضافا الى خطاب لا اسم

مضاف اليه لان اسم الاشارة معرفة فلا يضاف الى الشيء ولا

اسم مرفوع لانه لا رافع هنا ولا اسم منصوب لانه لا ناصب فتعيّن

ان لا يكون حرفا ولا ظن يرد عليه انه لم لا يجوز ان يكون في اسماء الاشارة

معنى الفعل وهو اشير فيعمل عمل النصب كما في هذا زيد قائما لان هذا التقدير
لا يكون الا باقتضاء المقام ولا اقتضاء هنا وقد يستدل بحرفية هنا
الكاف بامتناع وقوع الضمير موقعها ولو كان اسما لما امتنع وقوعها
كما في ضربتك وبك ذكره الشيخ الرضي والى ان الاسم بعد ذا لطف
تعبيرهم بالمعرف في الاول وبالبعدية في الثاني ظاهر على ان تأمل
نحو قولك جاءني هذا الرجل نعت على ان يكون اللام اشارة
الى حصة معينة كما حققه ابن عصفور على الخلاف بين النحاة في
المعرف بال اي بحرف التنبيه الواقع بعد اسم الاشارة وبعد
ايها في ايها الرجل فان ذلك الاسم صفة عند البعض وللتجاري
عند البعض ووجه التنبيه اختصاص كون المعرف بعدهما صفة او عطف
بيانا كما جعله اكثر النحاة وعند البعض يجوز ان يكون بدلا ذكره في
بعض شروح الكافية فلا يكون التنبيه تاما وفيما لا يتبين عليه اعراب
عطف على قوله في اعراب الاسم يعني يعاب على الناشي ان يقتصر
فيما لا يتبين عليه اعراب وقوله الا يقول عطف على ان يقول
بعاطف واحد مضاف فان المضاف ليس له اعراب مستقل
كما للفاعل ونحوه اي كاعراب مستقر للفاعل وفروعه والمفعول
وفروعه والمضاف اليه وفروعه وانما اعرابه بحسب ما يدخل عليه

او عطف بيان عند ابن مالك

ومما لا يبنى عليه اعراب الا يقول في غلام من نحو غلام زيد

خبره ومبتدأ الثاني مع خبره خبر الاول والتوجيه المذكور في الآية
عن طرف الامام باطل لامرين احدهما ان ما الاستفهامية اذا
خفضت بحرف الجر وجب حذف الفها نحو قوله تعالى
عم يتساءلون يمكن رد هذا الوجه بان يقال ان بعض المفسرين
جوز اثبات الفها على اصلها عند الخفض كما عرفت في النوع
الثامن والثاني اي ثاني الامرين ان خفض رحمة حينئذ اذ اسماء
الزمان مضاف الى الجملة فحذفت المضاف اليه وعوض عنه التنوين
فالتقى ساكنان الذال والتنوين فحركت الذال بالكسر لان الساكن اذا
حرك حرك بالكسر وذكر فيه وجه وهو انهم لما حذفوا المضاف اليه و
حقه ان يكون مجرورا متى ناطحوا جره وتنوينه على المضاف ليكون
بمنزلة استقامة بعد ذهابه وما قاله الاخفش انه مجرور بالاضافة
فليس بجيد وقال ـــــ بعضهم حينئذ بالفتح لكونه اخف
الحركات ولكون اسم الزمان بمنزلة التكرير في يا تيم تيم عدي ووجه
ان ايراد الكسرة على الذال مما يمجه السمع وينفر عنه الطبع لكون السكون
اصلا في المبنيات وادخل الاسم الاول على الثاني ليوهم ادخاله عليه
الاضافة ويرتفع بذلك الاستكراه والنفرة لذا قيل وهذا لا يجيء الا
بعد تقدم قصة ليكون تقدمها قرينة تدل على خصوصية ذلك

مطلب حينئذ

جامعة الرياض

مضاف اليه فتقديره ان خفض رحمة حين اذ كانت ما وجهت بكم
لانه اى لان جر رحمة لا يكون بالاضافة اذ ليس فى الاسماء الاستفهامية
ما يضاف قيد به لانه يجوز ان تكون مضافا اليها فيجوز الفرق
بين ما الاستفهامية والخبرية كذا فى الجاربردى الا اى عند جميع
اى عند جميع النحاة فان معنى اى ان يكون بعضا من كل وحقه لذلك
ان يكون مضافا ابدا قال ـــــــ فى الاقليد يمكن ان يكون اصل
اى اويا لانه ابدا بعض مما يضاف اليه وبعض الشئ يأوى اليه كله
الا ان الواو قلبت ياء وكم عند الزجاج اعلم ان كم كناية عن
العدد فتستعمل على وجهين خبرية واستفهامية فالخبرية تجر مميزها
مفردا ومجموعا على كمميز الثلثة والمائة نحو كم رجل وكم رجال عندى ومفرده
اكثر من المجموع لان التنكير فيجعل مميزها كمميز العدد الكثير وهو مائة
والف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز فى العدد الصريح لان العدد الكثير
يدل على الكثرة صريحا فاستغنى به عن الجمع بخلاف كم فانها كناية عن
العدد الكثير وليس فى لفظها ما يدل على الكثرة صريحا فجوز كون
مميزها جمعا تصريحا للكثرة فهذا الخبر بالاضافة عند غير الفراء حملا
على العدد الكثير وعند الفراء بمن مقدرة وجوز عملها هنا وان كان
مقدرا لكثرة دخولها على مميز الخبرية والشئ اذا عرف فى موضع جاز

مطلب اى

بحث كم

من ما

ان تركه لدلالة الموضع عليه هذا اذا لم يفصل بين كم ومميزها بجملة او ظرف
وان فصل فالمختار النصب حملا على كم الاستفهامية والاستفهامية
تنصب مميزها مفردا كمميز احد عشر لان المستفهم لا يتحقق عنده فى الغالب
كثرة العدد المستفهم عنه ولا قلته بل المستفهم عنه يحتمل الامرين
فحملت على المرتبة المتوسطة ولانها كعدد مقرون بهمزة الاستفهام
فاشبهت العدد المركب فاجريت مجراه فى كون مميزها منصوبا
مفردا ولا يجوز جر مميزها الا اذا انجرت هى فانه يجوز جر مميزها لقصد
تطابق كم ومميزها فى الاعراب وذلك الانجرار بتقدير من بقاء عملها
عند الخليل وسيبويه وباضافة كم عند الزجاج هذا ولك ان تقول
لم لا يجوز تضمين ما يضاف بالاتفاق وهو اى ويشترك اليها
قال ـــــــ الامام والتقدير فباى رحمة نعم الاستفهام قد
تترك لكن الكلام ليس فيه بل فيما صارت اى فى الاستفهام
مميزه به عن غيرها ولا يكون جر رحمة بالابدال من ما لان المبدل
من اسم الاستفهام لابد اى لا جرم ان يقترن بهمزة الاستفهام
نحو كيف انت اصحيح ام سقيم هذا مذكور فى اكثر كتب النحو
قال ـــــــ شارح الالفية هذا مذهب البصريين وذهب كثير من
الكوفيين الى ان المبدل يجوز من ما الاستفهامية والصحيح مذهب

البصريين انتهى وقد يليهم ان المبدل منه في حكم السقوط فلا بد
من بقاء مايدل على الاستفهام لكونه مرادا يمكن ان يجاب عنهم من
طرف الكوفيين بان يقال ليس المراد من قولهم انه في حكم التنحية
الذاهبة انا منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في
كونهما تتميمين لما يتبعانه لا اهداره بالكلية على مانص عليه العلامة
الزمخشري في مفصله حتى يلزم انعدام مايدل على الاستفهام و
لايكون رحمة صفة ويجوز بالجر عطفا على الابدال وانه بعد
حرف العطف لكن لايتحمل رسم الخط في قوص ولا بيانا لانه وجد
بالالف في جميع النسخ التي صادفناها لان ما اي لفظة ما لانو
اذا كانت شرطية او استفهامية لما عرفت ان كلا منهما قسم
مستقبل ولا بيانا لان ما اي لان الشيء الذي لايوصف
لايعطف عليه عطف بيان كالمضمر ظاهر هذا الكلام يشعر
ان جميع المضمرات لايعطف عليها عطف بيان والحق ان المضمر الذي
عن ضمير الغائب يعطف عليها عطف بيان ذكره شارح اللب
وفيه مافيه لان الكلية ممنوعة في المقيس عليه على ان كلام الامام ينبو
عن هذا التوجيه حيث قال التقدير فباي رحمة وكثير من النحاة
المتقدمين يسمون الزائد صلة لانه يتوصل به الى زيادة فصاحة او

او استقامة وزن او حسن سجع او تزيين لفظ وغير ذلك وبعضهم
اي بعض نحاة المتقدمين وهو الاظهر ويجوز ان يكون الضمير كناية عن
النحاة مطلقا قال الجوهري بعض الشيء واحدا بعاضه وقال شارح
الالفية والبعض عند البصريين يقع على اكثر الشيء وعلى نصفه وعلى اقله و
عن الكسائي وهشام ان بعض الشيء لايقع الا على مادون نصفه انتهى
وما ذكر في بعض شروح ذلك المتن ان اطلاق المؤكد ضعيف يدل
عليه لفظ البعض فليس بشيء لانه على تقدير تسليم اطلاق البعض على ما
دون النصف يمنع استلزام قلة القائل ضعف يسميه مؤكدا
لافادته تاكيدا لايصال الثابت والمراد من هذا الكلام تاكيد ودليل
نقوله وينبغي ان يجتنب المعرب بقول المتقدمين

وترحم الله الى المصنف	تم هذا الكتاب الشريف
	كتب الكتاب عبد الله بن علي الصابر التوقادي
في شهر ... رمضان في مدرسة الدار الحديثي	

كتبت هذا الكتاب خمسة عشر يوما اللهم اغفر لمؤلفه وكاتبه و
قارئه ولمن دعا بالخير لهم ولوالديهم ولجميع المؤمنين والمؤمنات و
المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات برحمتك يا ارحم الراحمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين وسلام على جميع الانبياء والمرسلين

بلغ هذا الكتاب في المقابلة في ليلة الثلثاء في وقت السحر
وصلى الله على سيدنا محمد سيد الانبياء وخير البشر

وبعضهم يسميه لغوا لالغائه اي عدم اعتباره في حصول الفائدة به لكن اجتناب هذه العبارة الاخيرة في التنزيل واجب لانه يتبادر الى الاذهان من اللغو الباطل وكلام الله تعالى منزه عن ذلك و في هذا القدر الذي ذكره المصنف كفاية لمن تامل فان التامل اصل في ذلك ... حض على التامل في ختم الكتاب ... في افتتاحه حيث قال تقتفي بما مثلها جادة الصواب والله الموفق والهادي الى سبيل الخير بمنه وكرمه نسال الله التوفيق والهداية الى طريق الخير بمنه وكرمه كما فعل اول الكتاب حيث قال ومن الله استمد التوفيق والهداية الى اقوم طريق بمنه وكرمه ختم كتابه بما ابتداء به والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى اله وصحبه اجمعين قال مؤلفه خالد بن عبد الله الازهري فرغت من تسويد هذه الاوراق في ثالث شوال سنة ثمانية وتسعين وثمانماية جعله الله خالصا لوجهه موجبا للفوز لديه ونفع به كما نفع باصله انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير وكرمه امين تم من شهر رجب المرجب في يوم الاربعاء سنة تسع وخمسين والف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام والحمد لله رب العالمين

تم